اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

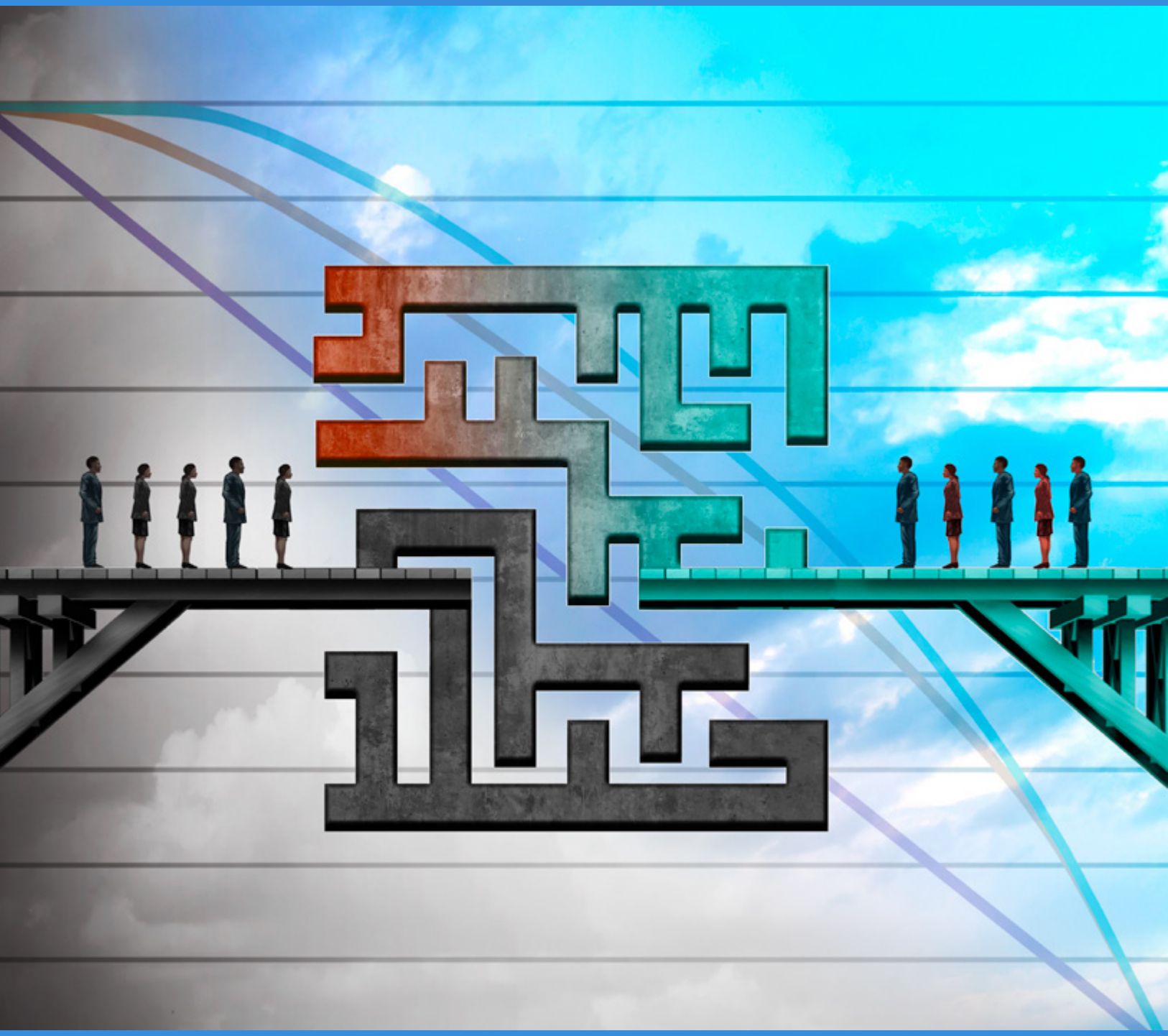

دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

E/ESCWA/SDD/2017/TECHNICAL PAPER.21

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية[1]

الأمم المتحدة
بيروت

© 2018 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: escwa@un.org-publications

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 5758-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

مصادر الصور:
ص. 6: © utah778 | iStock by Getty Images
ص. 12: © utah778 | iStock by Getty Images
ص. 28: © JDawnInk | iStock by Getty Images
ص. 54: © nanmulti | iStock by Getty Images
ص. 114: © baona | iStock by Getty Images
ص. 120: © hyejin kang | iStock by Getty Images

المحتويات

ص.7 مقدّمة الدليل
ص.8 خلفية الدليل
ص.8 أهداف الدليل
ص.9 الفئات المستهدفة
ص.9 الدورات التدريبية حول الدليل
ص.10 هيكل الدليل
ص.10 ماذا يشمل الدليل

ص.11 شكر وتقدير

ص.13 ماذا نقيس ولماذا؟

ص.13 الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمساواة والإنصاف وحقوق الانسان
ص.13 1-1 الهدف من هذا الفصل
ص.13 2-1 التعريفات الأساسية
ص.23 3-1 تدريبات: الإطار المفاهيمي للمساواة والإنصاف وحقوق الانسان

ص.24 الفصل الثاني: أهمية قياس اللامساواة، مجالاتها وأبعادها
ص.24 1-2 الهدف من هذا الفصل
ص.24 2-2 لماذا الاهتمام باللامساواة
ص.25 3-2 لماذا الاهتمام بقياس اللامساواة
ص.26 4-2 مجالات اللامساواة وأبعادها
ص.27 5-2 تدريبات: أهمية قياس اللامساواة، مجالاتها وأبعادها

ص.29 قياس اللامساواة

ص.29 الفصل الثالث: أهمية جمع البيانات
ص.29 1-3 الهدف من هذا الفصل
ص.31 2-3 مصادر البيانات
ص.31 3-3 حالة البيانات في الدول العربية
ص.32 4-3 فجوة الإحصاءات التي تراعي النوع الاجتماعي في البلدان العربية
ص.34 5-3 البيانات التعريفية Metadata
ص.34 6-3 تدريبات: أهمية جمع البيانات ومصادرها

ص.34 الفصل الرابع: تصنيفات المؤشرات وخصائصها
ص.34 1-4 تعريف المؤشرات وتصنيفها
ص.37 2-4 خصائص المؤشرات الكمية الفعالة
ص.38 3-4 تدريبات: تصنيفات المؤشرات وخصائصها

ص.38 الفصل الخامس: المؤشرات المستخدمة في قياس اللامساواة
ص.38 **5-1 مؤشرات اللامساواة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية**
ص.44 **5-2 الحاجة إلى تقسيم البيانات إلى مجموعات فرعية لرصد اللامساواة**
ص.47 **5-3 بعض الأدلة الدولية لقياس اللامساواة**
ص.52 **5-4 تدريبات: مؤشرات اللامساواة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية**

ص.55 **قياس اللامساواة في مجالات الدخل، والصحة، والتعليم، والعمل، والحماية الاجتماعية**

ص.57 الفصل السادس: قياس اللامساواة في الدخل/الإنفاق (القياس المادي للّامساواة)
ص.57 **6-1 مقاييس اللامساواة في الدخل: منحنى لورنز، معامل جيني، مؤشرات أخرى**
ص.58 **6-2 العلاقة بين اللامساواة في الدخل والنمو**
ص.59 **6-3 العلاقة بين اللامساواة في الدخل والفقر المادي**
ص.60 **6-4 اللامساواة في الدخل والنوع الاجتماعي**
ص.61 **6-5 اللامساواة في الدخل والبُعد المكاني**
ص.61 **6-6 مقاييس اللامساواة في الدخل في المنطقة العربية**
ص.62 **6-7 السياسات الآيلة إلى الحد من اللامساواة في الدخل**
ص.63 **6-8 تدريبات: اللامساواة في الدخل**

ص.64 الفصل السابع: قياس اللامساواة في الصحة
ص.66 **7-1 مقاييس اللامساواة في الصحة**
ص.67 **7-2 مؤشرات اللامساواة في الصحة**
ص.70 **7-3 العوامل التي تؤدي إلى اللامساواة في الصحة**
ص.70 7-3-1 الطبقة الاجتماعية (بما في ذلك الدخل والثروة والتعليم)
ص.71 7-3-2 العرق والثقافة
ص.71 7-3-3 اللامساواة في الصحة والنوع الاجتماعي، واللامساواة في مؤشرات الصحة الإنجابية
ص.72 7-3-4 البعد المكاني واللامساواة في الصحة
ص.74 7-3-5 اللاجئون والنازحون
ص.74 7-3-6 التشريعات الوطنية ودورها في تعزيز المساواة
ص.74 **7-4 أسباب الاختلافات في الحصول على الرعاية الصحية**
ص.74 **7-5 تطوّر مقاييس اللامساواة في الصحة في المنطقة العربية**
ص.77 **7-6 السياسات العامة لتخفيض اللامساواة في الصحة**
ص.77 **7-7 تدريبات: اللامساواة في الصحة**

ص.79 الفصل الثامن: قياس اللامساواة في التعليم
ص.81 **8-1 مقاييس اللامساواة في التعليم**
ص.83 **8-2 مؤشرات المخرجات والنتائج وآثارها على خدمات التعليم**
ص.83 8-2-1 مؤشرات المدخلات
ص.84 8-2-2 مؤشرات النتائج والأثر
ص.85 8-2-3 مؤشرات جودة التعليم
ص.85 **8-3 العوامل التي تؤدي إلى اللامساواة في التعليم**
ص.86 8-3-1 الطبقة الاجتماعية
ص.86 8-3-2 الثقافة والعادات والتقاليد

ص.86 3-3-8 عدم تكافؤ الفرص في التعليم
ص.87 4-3-8 اللامساواة في التعليم والنوع الاجتماعي
ص.88 5-3-8 البعد المكاني واللامساواة في التعليم
ص.89 6-3-8 التشريعات
ص.89 4-8 تطور مقاييس اللامساواة في التعليم في المنطقة العربية
ص.92 5-8 السياسات العامة للحد من اللامساواة في التعليم
ص.93 6-8 تدريبات: اللامساواة في التعليم

ص.95 الفصل التاسع: اللامساواة في العمل
ص.96 1-9 مؤشرات اللامساواة في العمل
ص.97 2-9 مؤشرات المدخلات والمخرجات لسوق العمل
ص.98 3-9 العوامل التي تؤدي إلى اللامساواة في العمل
ص.98 1-3-9 التفاوت في تكافؤ الفرص في سوق العمل
ص.99 2-3-9 اللامساواة في العمل والنوع الاجتماعي
ص.99 3-3-9 البعد المكاني واللامساواة في العمل
ص.101 4-3-9 العلاقة بين اللامساواة في العمل واللامساواة في التعليم
ص.101 5-3-9 العلاقة بين اللامساواة في العمل والنمو الاقتصادي
ص.102 4-9 تطور مقاييس اللامساواة في العمل في المنطقة العربية
ص.105 5-9 خلق وظائف عالية الجودة
ص.105 6-9 السياسات العامة للحد من اللامساواة في العمل
ص.106 7-9 تدريبات: اللامساواة في العمل

ص.107 الفصل العاشر: قياس اللامساواة في الحماية الاجتماعية
ص.108 1-10 مؤشرات اللامساواة في الحماية الاجتماعية
ص.109 2-10 اللامساواة في الحماية الاجتماعية والنوع الاجتماعي
ص.110 3-10 البعد المكاني واللامساواة في الحماية الاجتماعية
ص.111 4-10 تطور مقاييس اللامساواة في الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية
ص.113 5-10 السياسات العامة للحد من اللامساواة في الحماية الاجتماعية
ص.115 6-10 تدريبات: اللامساواة في الحماية الاجتماعية

ص.117 المرفق 1: مصادر البيانات

ص.123 المرفق 2: دراسة الحالات
ص.123 دراسة حالة فنزويلا: معضلة العدالة والاستدامة[142]
ص.124 دراسة حالة اللامساواة في شيلي

ص.133 المرفق 3: أمثلة على الإجابات
ص.133 مثال للإجابة على الأسئلة المحورية
ص.135 مثال على الإجابة عن البيانات والمؤشرات اللازمة للرصد

ص.137 الحواشي

مقدّمة الدليل

بالرغم من أن معظم الدول النامية قد حققت تقدمًا في الحدّ من مستوى الفقر، إلّا أنّها لم تحقق مستوى النجاح نفسه في الحد من اللامساواة. وفي العديد من البلدان، شهدت الاقتصادات النامية ارتفاعًا في مستويات اللامساواة في الدخل، حيث استفادت المدن الكبرى من مكاسب النمو الاقتصادي أكثر من غيرها، وبالتالي ازدادت الفوارق الموجودة وارتفعت معدلات البطالة، واتسعت الفوارق الإقليمية، مما أدى إلى عدم كفاية الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وانتشار الفساد المؤسسي. وتأجّجَ استياء الرأي العام والشعور بالاستبعاد الاجتماعي من خلال التخصيص المتحيّز للموارد، وانعدام الشفافية في نظم الحكم، والمنافسة غير العادلة للعمل، وتركيز الأصول الوطنية المنتجة في أيدي قلة من الناس، وحرمان الغالبية من التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي. وهكذا أدرِجَ موضوع اللامساواة في النقاش الدائر حول التنمية، بالتزامن مع ظهور دعوةٍ لتبني سياسات تهدف إلى الحد من اللامساواة الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية والعمل والسياسات المالية.

تتبنى الأمم المتحدة مبدأ المساواة كمحرّك أساسي للتنمية المستدامة. وتهدف أجندة التنمية المستدامة 2030 التي أقرّتها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2015 إلى الوصول إلى عالم أكثر «عدلًا وإنصافًا وشمولًا». تشمل أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتسلط الضوء على ضرورة أن يفيد التقدم جميع شرائح السكان. فعلى سبيل المثال ينصّ الهدف العاشر على الحاجة إلى: «الحدّ من اللامساواة داخل البلدان وفي ما بينها»، في حين أن الهدف الثامن يشدّد على ضرورة «تعزيز النمو المستدام والشامل والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع». ولضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب تبني نهج النمو الاقتصادي الذي يحافظ على البيئة وعلى الهيكل الإنتاجي القائم على العمل والاندماج الاجتماعي. إن التفاوتات الكبيرة في الإنتاجية بين العمل الرسمي وغير الرسمي، وبين القطاعات الإنتاجية وبين الشركات ذات الأحجام المختلفة تُتَرجَم إلى تفاوتاتٍ في مداخيل العمل وظروفه، وفي الحصول على الحماية الاجتماعية، مشَكِّلةً بذلك أحد الأسباب الرئيسة لحالة اللامساواة.

وتتبنى الدول الأعضاء في الإسكوا مفهومًا عامًا للمساواة يدعو إلى المساواة في الحقوق بين جميع الأفراد، بصرف النظر عن الأصول والجنس والجنسية والعمر والأرض والعرق، وذلك تماشيًا مع المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتحتل أهداف العدالة الاجتماعية مرتبةً متقدمةً في أولويات الدول الأعضاء في الإسكوا، وهي (أي تلك الأهداف) مجسَّدة عمومًا في دساتيرها وكذلك في جهودها التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليًا في مجال حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة. ولكن قد يكون من الصعب تحقيق ذلك على أرض الواقع.

اعتمدت الدول الأعضاء في الإسكوا في الدورة الوزارية للّجنة المنعقدة في تونس سنة 2014 مقترحاً بجعل العدالة الاجتماعية - وتركيزها على المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة - إحدى الركائز الأساسية لخطط التنمية الوطنية لها. وعليه، تعمل الإسكوا على دعم الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة خطط إنمائية وطنية ترتكز إلى المساواة وتهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، وفي بناء قدرات الدول العربية لوضع سياسات عامة قائمة على ركائز العدالة الاجتماعية والمساواة من خلال تبادل الخبرات وتقديم الخدمات الاستشارية الفنية وأنشطة بناء القدرات الوطنية وحلقات العمل الإقليمية.

خلفية الدليل

تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) منذ بداية عام 2016 على تنفيذ مشروع "تعزيز المساواة: تعزيز قدرات بلدان مختارة لتصميم وتنفيذ سياسات وبرامج عامة موجهة نحو تحقيق المساواة"، وذلك ضمن إطار الشريحة التاسعة لحساب الأمم المتحدة للتنمية. ويشمل هذا المشروع بلدانًا مختارة من جميع مناطق العالم ويتم تنفيذه من قبل اللجان الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة. يسعى المشروع إلى تسليط الضوء على الدور الرئيسي للمساواة في عملية التنمية من خلال تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تحليل وقياس نسب اللامساواة في الدخل أو الاستهلاك والثروة والرفاه والمساواة بين الجنسين، وعلى تصميم وتطوير وتنفيذ سياسات وبرامج عامة موجهة لتحقيق المساواة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. في هذا السياق، نفذت الإسكوا أنشطة المشروع في بلدين من المنطقة العربية، هما الجمهورية التونسية وجمهورية السودان، وقد تم اختيارهما في المرحلة الأولية من تنفيذ المشروع بسبب حيازة موضوع المساواة موقعَ الصدارة في أولويات عملية التنمية في هذين البلدين، خاصة عند بلورة السياسات الاجتماعية والمالية وسياسات العمل.

استهدف هذا المشروع بشكل مباشر صناع القرار في القطاع العام والخبراء الحكوميين في وزارات التنمية الاجتماعية ووزارات العمل والمالية بشكل خاص، بالإضافة إلى وزارات التخطيط والبيئة ومكاتب الإحصاء الوطنية، وهي التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر في تطوير قياسات مبتكرة للامساواة وإصلاح السياسات العامة بغية تحقيق المساواة. كما استهدف المشروع بشكل غير مباشر الخبراء والأكاديميين وأعضاء منظمات المجتمع المدني المعنيين بقضايا المساواة والداعين إلى زيادة التركيز والاهتمام بمختلف أبعادها.

وخلال فترة تنفيذ المشروع، أعدت الإسكوا ورقة حول الأبعاد المختلفة ومحركات اللامساواة وتحدياتها في المنطقة العربية، فضلًا عن دليلين ارشاديَين، أوّلهما هذا الدليل الذي بين يدَي القارئ، والمعنون بـ «دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية». أمّا الدليل الثاني المُعدَّ تحت عنوان «دليل تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية» والموجود في الوثيقة رقم (E/ ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.11) فيتناول كيفية تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة.

أهداف الدليل

في هذا السياق، أعدّت الإسكوا هذا الدليل لبناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية.
إن أولى خطوات الحد من اللامساواة في أي مجال هي:

1. رصد حجم اللامساواة وأبعادها.

2. معرفة أسباب ظهور التفاوت في هذا المجال.

3. وضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات والبرامج الوطنية للحدّ من اللامساواة.

4. متابعة أثر السياسات والبرامج في الحد من اللامساواة وتقييم نتائجها.

ويقدم هذا الدليل الأساليب والأدوات اللازمة للإجابة على البنود الأوّل والثاني والرابع، أما البند الثالث فيُخصص له دليل تدريبي منفصل.
لذلك يهدف هذا الدليل إلى:

- تعريف المسؤولين الحكوميين من الوزارات المعنية المسؤولة عن صياغة الرؤى والاستراتيجيات والخطط والسياسات والبرامج الوطنية على مفهوم اللاومساواة وعلى مبادئه وأبعاده وأسبابه والأدوات اللازمة لقياسه، وتعزيز قدراتهم على معالجة هذه المسألة؛

- تعزيز الفهم المشترك والشامل لمفهوم المساواة/ اللامساواة، وبالتالي تعزيز قدرات البلدان على تحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية في إطار تحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة، ووضع تصور لتنفيذ سياسات عامة متعددة التخصصات تكون مؤيّدةً لمبدأ المساواة؛

- توفير المعرفة وتعزيز المهارات التقنية حول الأدوات والآليات المستخدمة لقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية وإدماجها في تخطيط التنمية وصياغة السياسات؛

- بناء توافق في الآراء بين الجهات المسؤولة وغيرها من الجهات الفاعلة الاجتماعية المعنية بصياغة خطط التنمية والسياسات والبرامج الوطنية وتنفيذها.

الفئات المستهدفة

تسعى الإسكوا إلى تنفيذ دورات تدريبية وطنية أو دون إقليمية لبناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين بتطوير سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات على استخدام هذا الدليل. على المدى القصير، تهدف الدورات التدريبية إلى إشراك المؤسسات الحكومية والسلطات المحلية وكافة الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في عملية رسم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج القائمة على المساواة على نحوٍ شامل ومستدام. أمّا على المدى الطويل، فمن المتوقع أن تمكّن الدورات التدريبية الجهات الوطنية المعنية من التداول بشأن مقترحات آيلةٍ إلى إصلاح برامج التنمية الاجتماعية وسياساتها والنظر في أساليب تحويلها إلى أدوات تدمج احتياجات وتطلعات المواطنين، وذلك ضمن أجندة تنموية عادلة وشاملة تهدف إلى إعادة توزيع الثروات، وإدارة الخدمات وإتاحتها لجميع المواطنين، والحدّ من الفقر، وإتاحة الفرص المتساوية في التعليم والعمل للجميع.

وتستهدف ورش العمل التدريبية الفئات التالية:

- صنّاع القرار في الوزارات والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن صياغة الرؤى والاستراتيجيات والخطط والسياسات والبرامج الوطنية (وزارة التخطيط، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة العمل، وزارة الصحة، وزراة التعليم، وزارة المالية، وغيرها).

- المسؤولون الحكوميون في الإدارة العامة والمستشارون العاملون في وضع السياسات الاجتماعية، وخاصة البرامج الصحية والتعليمية وأنظمة التأمينات الاجتماعية وسياسات سوق العمل النشطة وبرامج المساعدة الاجتماعية والدعم، وغيرها من برامج الحماية الاجتماعية.

- قيادات وخبراء وناشطون من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة والمساعدة الاجتماعية والقروض الصغيرة وغيرها من برامج الحماية الاجتماعية، وذلك بهدف تبادل وجهات نظر وتوفير رؤى إضافية مفيدة في وضع سياسات قائمة على مبادئ العدالة.

الدورات التدريبية حول الدليل

وبهدف تحسين مضمون دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية وبرنامجه التدريبي وضمان استجابته لحاجات الدول الأعضاء، نظمت الإسكوا ورشَ تدريب وطنية في كلٍّ من الخرطوم وتونس لبناء قدرات الخبراء الحكوميين والمحلّيّين على تحليل اللامساواة وقياس مستوياتها بهدف وضع السياسات والبرامج العامة المتعلقة باللامساواة وتنفيذها. وفي هذا الإطار، عرضت مسودة هذا الدليل في ورشتي عمل تدريبية عقدت أولاها في الخرطوم من 1 إلى 3 آب /أغسطس وثانيها في تونس من 4 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2017. وقد شارك في أعمال هذه الورش مجموعة من الخبراء الحكوميين العاملين في مجال بلورة وتنفيذ السياسات والبرامج

العامة في مختلف الوزارات. وسعت ورش العمل إلى تدريب المشاركين على كيفية استخدام الدليل ومناقشة أبرز تحديات اللامساواة في دولهم وسبل تحليلها ومجالات قياسها. وقام المشاركون باختبار الدليل واستعراض مضمونه ودراسة إمكانية تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مع مراعاة الخصوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل دولة. وخضع الدليل بعدها للمراجعة والتعديل في ضوء ملاحظات فريق عمل الإسكوا وآراء المشاركين في الورشتين.

هيكل الدليل

يقدم هذا الدليل مجموعة من المحاضرات والمواد التدريبية التي سيتم استخدامها أثناء الدورة التدريبية. إلا أنه يمكن أن يكون في حدّ ذاته موردًا يساعد على بناء قدرات الفئات المستهدفة، ومن ضمنها الفئات التي لم يتسنَّ لها المشاركة مباشرة في التدريب.

قُسِّمَ الدليل إلى أجزاء تسمح للقراء باتباع سبيل القراءة الذي يروق لهم، ومتابعة مجالات اهتمامهم. فمثلًا قد لا يهتم موظّفو الوزارات رفيعو المستوى بأساليب قياس اللامساواة وبالتالي يمكنهم انتقاء الأجزاء التي تناسبهم من دون التطرق إلى الأجزاء التقنية المتعلقة بقياس اللامساواة، أو قد يهتم موظّفو وزارة التعليم بأساليب ومؤشرات اللامساواة في التعليم من دون الاعتناء بالمجالات الأخرى وبالتالي فإنّهم يستفيدون من الفصل المتعلّق باللامساواة في التعليم من دون التطرق إلى غيره.

وينتهي كل فصل من فصول الدليل بتمرين واحد على الأقل. والهدف من هذه التمارين إتاحة الفرصة أمام القرّاء و/أو المشاركين في الدورات التدريبية لاستيعاب المفاهيم وتطبيق المهارات المستعرضة في الدليل. غير أنّه يمكن لهذه التمارين أن تكون مفيدة أيضًا لغير المشاركين في الدورات التدريبية أي لمستخدمي الدليل كوثيقة مرجعية تقنية فقط. ومن المستحسن أن يناقش قرّاء هذا الدليل التمارين ضمن مجموعات.

ماذا يشمل الدليل

ينقسم الدليل إلى ثلاثة أجزاء. يتضمن الجزء الأول التعريفات المختلفة للّامساواة وبعض التعريفات ذات الصلة. كما يلقي الضوء على أهمية الحد من اللامساواة لتحقيق التنمية الشاملة. ويتناول الجزء الثاني الطرق المختلفة لقياس اللامساواة والبيانات اللازمة لقياسها والفجوات في البيانات المتاحة في الدول العربية. أما الجزء الثالث، فيختصّ بشرح معمق للّامساواة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك الأسباب التي تؤدي إليها.

شكر وتقدير

تتقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بجزيل الشكر من الدكتورة هبة الليثي التي أعدت هذا الدليل، وتقدر الجهود التي بذلتها في عملية البحث وصياغة المسودات المتتالية لهذا الدليل ومراجعتها وإعداد النسخة النهائية منه.

كما نوجه الشكر إلى فريق عمل الإسكوا الذي ساهم في وضع تصوّر للدليل وفي تنسيق مختلف مراحل إعداده وإعادة صياغة بعض محتوياته ومراجعته وتنقيحه، واختباره والتدريب عليه، وخاصة أعضاء قسم العدالة الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، لا سيّما السيد أسامة صفا رئيس قسم العدالة الاجتماعية، والباحثة الاجتماعية السيدة أنجلا سمارة، والسيدة ليدا الأحمدية المساعدة في المشروع. كما تشكر الإسكوا السيد علي رضا رزق الذي عمل على تحرير النسخة النهائية.

وتتقدم الإسكوا أيضًا بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع ممثلي الوزارات والعاملين في القطاع العام من الجمهورية التونسية وجمهورية السودان الذين شاركوا في ورش العمل التدريبية المنعقدة في كل من تونس والخرطوم خلال فترة تنفيذ المشروع وقدموا ملاحظات ومقترحات وأفكارًا قيمة على محتوى هذا الدليل، مما ساهم في تطوير مضمونه وتعزيز قيمته التدريبية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ختامًا، تتقدم الإسكوا بجزيل الشكر للدول الأعضاء على اهتمامها بالمواضيع التي يطرحها الدليل. وتأمل الإسكوا أن يحظى الدليل بالدعم اللازم لتبنيه على المستوى الوطني وتنفيذ برامج تدريبية لبناء القدرات من أجل تطبيقه والاستفادة منه.

1. ماذا نقيس ولماذا؟

أهداف التعلم

بعد إكمال الجزء الأول، يجب أن يستطيع المتدربون توضيح:

- ما هي مكونات العدالة الاجتماعية؟
- ما هو مفهوم اللامساواة؟
- ما هو الفرق بين اللامساواة في النتائج واللامساواة في الفرص؟
- كيف تتشابك حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف؟
- كيف تختلف اللامساواة عن الفقر؟
- لماذا الاهتمام بقياس اللامساواة؟ ولماذا يجب علينا قياسها كمّيًا؟

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمساواة والإنصاف وحقوق الانسان

1-1 الهدف من هذا الفصل

يهدف الفصل الأول إلى توضيح مبادئ المساواة والإنصاف والعدالة وغيرها من المصطلحات ذات الصلة، وذلك على الرغم من ان لكل منها تعريف واضح ومختلف. ويُظهر هذا الفصل أهمية هذا الموضوع بالنسبة للبلدان العربية، والتي يجب أن تعمل حكوماتها على تأمين المساواة والإنصاف وتحقيقهما للمواطنين على حد سواء من خلال السياسات العامة وسياسات الحماية الاجتماعية، ممّا يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، والنمو الاقتصادي المستدام، والاستقرار السياسي في مجتمعاتها.

بدايةً، يقدّم هذا الفصل عرضًا تمهيديًا للمفاهيم المختلفة المرتبطة بالمساواة والعدالة من خلال التعريف بها ثم ينتقل إلى أهمية التعرف على موضوعَي المساواة والإنصاف ودراستهما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإدماجهما في خطة السياسات العامة للدول العربية. كما يتعرض لتعريف بعض الظواهر التي قد تظهر في المجتمع إذا لم تتبنَّ الحكومات المساواة كمبدأ وأساس تنطلق منه تشريعاتها وخططها واستراتيجياتها، من قبيل مكافحة الفقر بأشكاله المتعددة.

1-2 التعريفات الأساسية

يقتصر مصطلح «المساواة والإنصاف» عند كثير من الناس، وكذلك بالنسبة إلى الإعلام المرئي والمسموع، على المساواة في الثروة والدخل فقط. إلّا أن مصطلح «المساواة» أشمل من ذلك، ويتضمن أبعادًا مختلفة ومتنوعة، تتراوح ما بين مادية واجتماعية، مثل الدخل، وحقوق الإنسان، والأصول والخدمات في الصحة والتغذية والتعليم والمساواة في الفرص، وكذلك فرص العمل، والسياسات العامة والحماية الاجتماعية، والمساواة في النتائج أيضًا.

حقوق الانسان

تمثّل حقوق الإنسان، بحسب ما شرّعته الأمم المتحدة، الحقوق المتأصلة لجميع البشر والتي يتمتّعون بها بالقدر نفسه من المساواة، مثل حفظ الكرامة والحريات

والعدالة والسلام وعدم الاعتداء على حرية الآخرين وحياتهم، وذلك بغض النظر عن الجنسية، أو اللون، أو النوع الاجتماعي، أو الأصل القومي أو العرقي، أو الدين، أو اللغة، أو أي وضع آخر. وجميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، وهي متشابكة ومترابطة، سواء كانت هذه الحقوق مدنية أو سياسية، مثل الحق في الحياة، والمساواة أمام القانون وحرية التعبير؛ أو اقتصادية واجتماعية وثقافية، مثل الحق في العمل والضمان الاجتماعي والتعليم؛ أو الحقوق الجماعية، مثل الحق في التنمية وتقرير المصير. ومؤخرًا، وتماشيًا مع التطور التكنولوجي وما عرفته البشرية من التطورات في ميدان الاتصالات عبر الشبكات الإلكترونية، سمح للإنسان بالاطّلاع على المعلومات التي تخصه و هناك اتجاه لإضافة إتاحة المعلومات كحق من حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، فالحصول على حق واحد يسهل الحصول على الحقوق الأخرى. أما الحرمان من حق واحد فيؤثر سلبًا على تحقيق باقي الحقوق. كما أن هذه الحقوق تقابلها واجبات تضمن حقوق الأفراد الآخرين في المجتمع. وبالتالي، فجميع البشر لديهم الحقوق نفسها، وعليهم الواجبات نفسها، وذلك على قدم المساواة ومن دون تمييز بينهم.

إذًا، يعتبر عدم التمييز مبدأ أساسيًا يقوم عليه مفهوم حقوق الإنسان، وهو أمر منصوص عليه في جميع المعاهدات الرئيسية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقوانين والتشريعات المحلية التي تهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز، مثل التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة وغيرهما. ويُكمِل مبدأ عدم التمييز مبدأ المساواة، كما ورد في المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: «كل البشر يولدون أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق". وهو ما يؤكد على أن الحريات والأبعاد المختلفة للمساواة والعدالة تأتي في إطار حقوق الإنسان بصورة واضحة. وبالتالي، لا يجب الفصل بين مفهوم حقوق الإنسان ومفهوم المساواة، بل يجب أن يوضعا في إطار يُكمِل أحدهما فيه الآخر، وذلك لتوفير حياة لائقة ومستوى معيشي واجتماعي أفضل للأفراد في المجتمع. وعليه، تعتبر اللامساواة انتهاكًا لحقوق الإنسان.

العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية استحقاق أساسي للإنسان نابع من كونه إنسانًا جديرًا بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك على ما هو مقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي طائفة واسعة من العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية، كالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاتفاقات الخاصة بحقوق الطفل والنساء والأقليات. كما أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن مبدأ الوفاء بالحاجات الإنسانية للبشر. ذلك أن إنسانية الإنسان لا تكتمل، وكرامته لا تتحقّق، ما لم يُمَكّن من إشباع حاجاته الإنسانية. ولا يخفى أن هذا الربط بين العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وإشباع حاجاته يفرض على الدولة واجبات اقتصادية واجتماعية مهمة، حيث لا تقدر قوى السوق وحدها على الوفاء بمتطلبات المجتمع العادل.

ويخضع تحديد معنى العدالة الاجتماعية وأفضل السبل لتحقيقها لجدل كبير، كما يخضع مفهوم العدالة الاجتماعية لتغيير مستمر لأن الفكرة هي في حد ذاتها ثمرة لنظام قيمي وثقافي متغير. وقامت الإسكوا بوضع تعريفها الخاص للعدالة الاجتماعية بالاستناد إلى مبادئ المشاركة والمساواة والإنصاف وحقوق الإنسان. ولكن، وعلى الرغم من التنوع الكبير في فهم العدالة الاجتماعية والتعريفات التي لا تحصى لها، يُجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية والمؤلفات العلمية على عدد من العناصر الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية، أبرزها:

- المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.
- التوزيع العادل للموارد والأعباء.
- الضمان الاجتماعي.
- توفير السلع العامة.
- العدالة بين الأجيال.

وسنوضح هذه العناصر بالتفصيل في الفقرات التالية.

اللامساواة

يعد مبدأ المساواة وعدم التمييز حجر الزاوية في العدالة الاجتماعية، بل كثيرًا ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية كمرادف للمساواة. ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة، فمن الوارد أن تظهر فروق في هذه الأنصبة تتواكب مع الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة، كالفروق في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة، أو في ما تتطلبه من مهارات أو تأهيل علمي أو خبرة.

يتمتع مفهوم اللامساواة بتفسيرات وأبعاد عديدة. كان مفهوم اللامساواة لدى الاقتصاديين والمفكرين وعامة الناس يقتصر على البعد المالي المتعلق بمستوى الدخل والاستهلاك للفرد أو الأسرة. ويركز هذا البعد على المساواة في المنفعة والرفاهية، ولذلك، فإنّه واجه العديد من الانتقادات لعدم اهتمامه بمسؤولية الأفراد لاختياراتهم أو تفضيلاتهم أو في عملية الوصول إلى المخرجات.

لذلك ظهر منهج جديد[2] لتعريف عدم المساواة يأخذ في الاعتبار مسؤولية الأفراد عن المخرجات إلى جانب تحقيق النتائج. وفي سياق هذا النهج، يمثل مبدأ الحرية القاعدة الأساسية للتعرف على اللامساواة، لأنها تشمل ثلاث جوانب رئيسية:[3] النتائج، وعملية الوصول إلى النتائج، والاستقلال الذاتي. فتحقيق العدالة في المخرجات من دون معرفة قدرة الأفراد وحريتهم في اختياراتهم غير كافٍ لتقييم عدالة مخرج ما، أو لتقييم غياب معاملة عادلة بين الأفراد في المجتمع على صعيد حفظ الاحترام والكرامة. وبناءً على ذلك، يجب أن تضمن السياسات المتبناة:

الإطار 1-1: أمثلة عن جوانب اللامساواة[4]

مثال1: اللامساواة في النتائج
ريما وجاد في سنٍّ يتراوح بين 16 و18 عامًا. لدى ريما ضعف في السمع، وهي تستخدم السمع وقراءة الشفاه لفهم ما يقال لها، ولكنّ مدرستها لا تأخذ في الاعتبار احتياجاتها هذه. ونتيجة لذلك، لا يمكن لريما تحصيل أكبر قدر من المنهج كما يُحصّل جاد، ولذلك لا تعكس درجات الشهادة الثانوية العامة إمكاناتها. هذا تفاوت في النتائج.

مثال 2: اللامساواة في عملية الوصول للنتائج
تقدم إيشان، وهو شاب باكستاني، ومارك وهو شاب أبيض، بطلب للحصول على وظيفة مدير متدرب في شركة تأجير السيارات. للشابّين المؤهّلات نفسها والخبرة ذاتها في العمل. في المقابلة الشخصية قيل لإيشان: «إن العرق الخاص بك لا يصلح للعمل هنا». تمثل حالات التمييز من هذا النوع، فضلًا عن غيرها من أشكال اللامساواة في المعاملة مثل انعدام الكرامة والاحترام، شكلًا من أشكال اللامساواة في عملية الوصول إلى النتائج (الحصول على عمل).

مثال 3: اللامساواة في الاستقلال الذاتي
ثمّة شخصان، أثيل وماري وهما تعيشان في دارين منفصلتين للرعاية والنصّ هناك يقول إنّ أثيل لم تستطع الاختيار لأنّ المشرفين قرّروا بالنيابة عنها، أمّ ماري فقد شاركت مع مَن يُقيم معها في القرار. حالات اللامساواة في الاختيار والسيطرة من هذا النوع هي اللامساواة في الحكم الذاتي.

- **المساواة في النتائج:** أي المساواة في أن يستطيع مختلف الأفراد والمجموعات في المجتمع الوصول إلى الأشياء المرغوب فيها (توزيع النتائج) من دخل، واستهلاك، وتعليم وصحة، وغير ذلك.

- **المساواة خلال عملية الوصول للنتائج:** لتطبيق المساواة خلال عملية الوصول للنتائج، يجب ضمان عدم التمييز أو التحّيز أو وجود أي معاملة غير عادلة بين الأفراد، مثل عدم الاحترام أو انتهاك الكرامة.

- **وأخيرًا، المساواة في الاستقلال الذاتي:** أي المساواة في درجة تمكين الأفراد في اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم ومدى سيطرتهم على قراراتهم في ظل ظروفهم، وتوافر بدائل حقيقية ومناسبة للاختيار بينهم.

تظهر اللامساواة في عشرة مجالات: الحياة، والصحة، والتعليم والتعلّم، والأمن، والمستوى الاجتماعي، والأنشطة الإنتاجية، والهوية والتعبير واحترام الذات، والمشاركة والتأثير والصوت والأمن الجسدي والأمن القانوني والحياة الفردية والعائلية والاجتماعية. وتنعكس اللامساواة في سمات مختلفة مثل الجنس والعرق والإعاقة والسن والعقيدة الدينية والمستوى الاجتماعي.

وانطلاقًا من هذا المنهج، يشمل مفهوم اللامساواة أبعادًا اقتصادية وسياسية واجتماعية. وترتبط الحقوق الاقتصادية مثل الدخل والثروة والحق في تملك الأصول وحمايتها بالحقوق السياسية كالحق في التصويت وحرية التعبير، وبالحقوق الاجتماعية مثل التفاوت في المهارات والتعليم والفرص المتاحة والسعادة والصحة والرعاية الاجتماعية والحراك الاجتماعي.

وقد تضمّن مفهوم اللامساواة الاجتماعية مؤخّرًا عنصرًا جديدًا يُعرف باللامساواة في الفرص. فطبقًا لهذا المنهج، إذا وُجد اختلاف في مستويات الذكاء على سبيل المثال، فإنّه يجب، لتحقيق عدالة أكثر في خدمات التعليم، توفير العدالة في الفرص عن طريق أساليب تنطوي مثلًا على تعليم تعويضي للأطفال ذوي المستويات المتواضعة والمتدنية من الذكاء.

ومفهوم اللامساواة أوسع من مفهوم الفقر، بحيث يتم تعريفه بالنظر إلى أوضاع السكان كلّهم، وليس فقط بالنسبة إلى جزء منهم (الفقراء). وبالتالي لا تعتمد معظم مقاييس اللامساواة على متوسط التوزيع، بل غالبًا ما يتم احتساب مستويات اللامساواة بالاستناد إلى توزيع المتغيرات المختلفة (مثل الإنفاق، والدخل، والأرض، والأصول، والمدفوعات الضريبية، وغيرها من المتغيرات المستمرّة أو المتغيرات الكيفية، مثل جودة الخدمات الصحية أو التعليمية المقدمة) على المجموعات السكانية (الحضر والريف؛ ذكور وإناث؛ مجموعات الدخل المختلفة). وهذا هو محور اهتمام هذا الدليل التدريبي.
ويعرض الإطار 2-1 مواصفات المجتمع القائم على المساواة.[5]

الإطار 2-1: مجتمع قائم على المساواة وحقوق الإنسان

يحمي مجتمع المساواة الحريات المركزية والفرص الحقيقية لكل شخص ويعزّز ذلك كلّه، كما ويؤمّن حقوق الإنسان للجميع، ويضمن أن لا يكون أحد محروماً بصورة ظالمة في المجتمع. الجميع على قدم المساواة؛ ولكن الحريات والفرص الحقيقية ليست متحرّرةً بالكامل من كلّ القيود، بل إنّها محدودة بسبب الحاجة إلى ضمان الحريات والفرص نفسها في المجتمع على قدم المساواة بين الجميع. تحترم المؤسسات والأفراد تنوع الناس وأهدافهم، وتعالج الاحتياجات والحالات المختلفة، وتزيل الحواجز التي تحدّ مما يمكن أن يفعله الناس. ويقدم هذا الإطار المجتمع الذي نتطلع إليه، وهو يوضح مسؤولية الأفراد والمؤسسات وواجباتهم.

المساواة في الفرص

يَهتم منهج المساواة في الفرص بألّا تؤثر السمات الخارجة على سيطرة الفرد على حقوقه في المساواة في المخرجات، مثل النوع الاجتماعي، والعرق، ومكان الولادة، والخلفية العائلية. إذ يجب أن يعتمد نجاح الأفراد في تحقيق أهدافهم على حرية الأفراد في

اختياراتهم، وقدراتهم، ومهاراتهم وليس على أساس ظروف الميلاد والمستوى الاجتماعي والمعيشي.

وفي هذه المرحلة ينجلي الفرق بين المساواة في الفرص والمساواة في المخرجات، حيث إنّ المساواة في الفرص تعني بأن يكون الأفراد متحرّرين من العوائق غير الموضوعية، وأن تتوافر العدالة لتحقيق سعادتهم ونجاحاتهم في الحصول على فرصة عمل أو خدمات صحية أو تعليمية أو ثروة أو أي سلعة يرغب بها الأفراد. أمّا المساواة في المخرجات، فهي تؤكد على تقليص الفروقات بين الأشخاص والمجموعات بغض النظر عن المجهود والمواهب والملكات. يحاجج بعضهم في أن هذا المفهوم للمساواة غير عادل حيث أنه يتناسى العديد من أبعاد اللامساواة في العوائق للوصول للمخرجات.

في مجتمع طبقي، يتم تعيين الأفراد في التسلسل الهرمي الاجتماعي عند الولادة، فالطفل يكتسب الوضع الاجتماعي لوالديه. يكون الانتقال الاجتماعي ممكنًا في المجتمع الطبقي، ولكنّ عملية الانتقال إلى مستوى مختلف من التسلسل الهرمي مفتوحة فقط لبعض الأفراد، وذلك بالنظر إلى وضعهم الاجتماعي الأَولي. في المقابل، عندما تسود المساواة في الفرص، يتغيّر وضع الأفراد في التسلسل الهرمي الاجتماعي من خلال عملية تنافسية، ويكون جميع أفراد المجتمع مؤهلين للتنافس على قدم المساواة.

وتقترن المساواة في الفرص بثلاثة شروط (1) عدم التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدي إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق. (2) توفير الفرص، حيث لا معنى للحديث مثلًا عن التكافؤ في فرص الخدمات الصحية في حين أنّه لا توجد وحدات صحية متوفرة أو لا توجد خدمات صحية ذات جودة عالية. وهو ما يرتب التزامًا على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوافر فرص الخدمات الصحية. (3) تمكين الأفراد من الاستفادة من هذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة. فاغتنام الفرص قد يرتبط بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمي معين، أو امتلاك أرض أو رأس مال، والمنافسة على الفرص سوف تفتقر إلى التكافؤ عندما تتسع الفروق في القدرات بين المتنافسين. وهنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة في إتاحة الرعاية الصحية بصرف النظر عن القدرة المادية أو مكان الإقامة وما إلى ذلك.

وحتى لو توافرت الشروط الثلاثة السابقة فإن ذلك قد لا يحقّق العدالة، إذ يُنتج الاختلاف في قدرات الأفراد، وفي نصيب أسرهم من الفقر أو الغنى، وفي تدني المكانة الاجتماعية أو علوها، يُنتج فروقًا واسعة في العوائد تتجاوز ما يمكن اعتباره فروقًا مقبولة اجتماعيًا. ومن هنا تظهر ضرورة تدخل الدولة بسياسات إعادة التوزيع لتقريب الفروق في الدخل والثروة بين الطبقات أو بين المناطق المختلفة أو بين النساء والرجال، وذلك حتى لا تطيح هذه الفروق بمبدأ تكافؤ الفرص ذاته. فالتكافؤ في الفرص، وإن كان شرطًا ضروريًا للعدالة الاجتماعية، فإنه غير كافٍ لتحقيقها، ويلزم أن يضاف إليه شرط السعي المستمر لتضييق الفوارق في توزيع المداخيل والثروات ومن ثم الفوارق في النفوذ السياسي.

التوزيع العادل للموارد والأعباء (العدالة التوزيعية)

تعني العدالة الاجتماعية أيضًا التوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال نظم الأجور والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وبالذات الخدمات الصحية والتعليمية. ويتحقق ذلك من خلال عدد من المحاور التي يتم من خلالها توزيع الدخل، وإعادة توزيعه داخل المجتمع.

والمحور الأول لتحقيق هذا الهدف هو إصلاح هيكل الأجور والمداخيل، والذي يتم من خلاله تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر، ويعكس بصورة أو بأخرى توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الإنتاجية بين أرباب العمل والعاملين لديهم. وتشكل سياسات الأجور حجر الزاوية في تطبيق العدالة الاجتماعية. إنّ إعادة النظر في هيكل الأجور تشمل ثلاثة جوانب؛ يقضي الأول بوضع حد أقصى وحد أدنى للأجور، ويستلزم الثاني اعتماد مفهوم الدخل بدلًا من الأجر أو الراتب، ويتطلب الثالث تحقيق «العدالة الأفقية» و«العدالة الرأسية» للمداخيل داخل القطاع الواحد[6].

يختص **المحور الثاني** بنظام الضرائب الذي يعيد توزيع الدخل من خلال طريقة توزيع الأعباء الضريبية. وكلما تعددت الشرائح الضريبية واتخذت منحًى تصاعديًا يتناسب مع المقدرة التكليفية للممولين، فإن النظام الضريبي يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتستند فلسفة النظام الضريبي متعدد الشرائح والتصاعدي إلى أنّ الأعلى دخلًا يكون أكثر استفادة من الإنفاق العام على البنية الأساسية وعلى الخدمات العامة الأساسية بما يستوجب عليه أن يسهم بمعدلات أعلى في الحصيلة الضريبية التي يتم من خلالها ذلك الإنفاق العام.

يهتمّ **المحور الثالث** بالدعم السلعي والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وهو إنفاق عام موجه إلى الفقراء ومحدودي الدخل وشرائح رئيسية من الطبقة الوسطى لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية لهم، وتوفير مصدر دخل للفئات الأشد فقرًا والعاطلين عن العمل، باعتبار أن ذلك حقهم وجزء من حصتهم من إيرادات الموارد الطبيعية في بلدهم، وكواجب ومسؤولية اجتماعية على الدولة إزاء مواطنيها وحقهم في الحياة والطعام والشراب والمسكن والعمل والتعليم والرعاية الصحية.

أمّا **المحور الرابع** فيتعلّق بتمكين المواطنين من كسب عيشهم بكرامة من خلال توفير فرص العمل لهم، مما يتيح لهم الحصول على حصة من الدخل القومي بصورة كريمة من عملهم وكدهم، سواء تم ذلك من خلال توفير فرص عمل حقيقية (وليس بطالة مقنعة لدى الدولة وقطاعها العام وجهازها الحكومي وهيئاتها الاقتصادية)، أو من خلال قيام الحكومة بتهيئة البنية الاقتصادية، وتسهيل تأسيس الأعمال بكل أحجامها بما يخلق فرص العمل في القطاع الخاص.

الإنصاف

يرتبط مفهوم الإنصاف بالعدالة ويدخل في نطاق حقوق الإنسان المنصوص عليها في القوانين الدولية والمحلية. والإنصاف عامّةً يعني التساوي في الفرص، ويقع بذلك ضمن تعريف المساواة، ولذا لا نتناوله كمفهوم مستقلّ. في المفهوم الضيق، فإنّ الإنصاف يُعنى بتوفير الحد الأدنى من الدخل والمواصفات البيئية. يتيح الإنصاف داخل المجتمع المساواة بين الأفراد لجهة الحصول على الموارد والفرص، كما يفترض أنّه لا يمكن أن يتحمل أفراد أو مجموعات من الناس عبئًا بيئيًا أكبر من بقية المجتمع نتيجة لتصرفات وقرارات الحكومة أو مجموعات أخرى تتمتع بالنفوذ.

أما في المفهوم الواسع، فمن المتعارف عليه أن الإنصاف ينطوي على ضرورة تحقيق العدالة (وليس بالضرورة المساواة) في توزيع المكاسب والخسائر، وفي حق كل فرد في مستوى معيشي مقبول ومحترم. إضافةً إلى هذا، يعتبر مفهوم الإنصاف أساسيًا للتنمية المستدامة القائمة على الإنصاف بين الأجيال، بمعنى التنمية التي توفر احتياجات الجيل الحالي من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها. وبالتالي، فمفهوم الإنصاف يطبق بين مجموعات داخل دولة، وبين الدول، وبين أبناء الجيل نفسه، وبين الأجيال المتعاقبة.

الاستدامة

الاستدامة مصطلح بيئي في الأساس ويُعنى بالقدرة على حفظ العالم الطبيعي والاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية. ويستعمل مصطلح الاستدامة على نطاق واسع، ويمكن تطبيقه تقريبًا على كل أوجه الحياة على الأرض. وفي سياق الحديث عن المساواة والعدالة لحياة أفضل للفرد في المجتمع سوف نقتصر على تعريف «التنمية المستدامة» وهي عملية تحقيق أهداف التنمية البشرية من دون المساس باستدامة قدرة النظام الطبيعي على توفير الموارد الطبيعية المحدودة وخدمات النظام البيئي الذي يعتمد عليه الاقتصاد والمجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، الاستدامة عملية تتسم بالاستمرارية وتهدف إلى توفير الموارد الطبيعية المحدودة لاحتياجات الأجيال القادمة بحيث يستطيعون أن يعيشوا الحياة بكرامة واستقرار. إذًا، يمكن القول إنّ الاستدامة هدف بشريّ يسعى لتحقيق التوازن في النظام البيئي البشري، أمّا التنمية المستدامة فهي منهج شامل من العمليات الحالية والمستقبلية التي تطمح إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي للوصول إلى الاستدامة الطبيعية في النهاية.

السياسات العامة

السياسة العامة مبدأ أو أسلوب عمل تعتمده مؤسسة أو فرد. وقد تستهدف السياسات العامة إما المحافظة على الوضع الراهن أو إجراء تغيير. في كثير من الأحيان، يحاول بعض الأفراد أو الجماعات التأثير على تشكيل السياسة العامة لصالحها إما من خلال التعليم وتثقيف الجمهور والدعوة وكسب التأييد، أو الضغوط السياسية، أو حشد جماعات المصالح. تتخذ السياسة عادة من قبل الحكومات، حتى لو كانت الأفكار تأتي من خارج الحكومة أو من خلال التفاعل بين الحكومة والشعب. ورسم السياسات جزء من عملية مستمرة لا يكون لها بداية واضحة أو نهاية، لأن القرارات المتّخذة حول المستفيدين من السياسات والذين يتحملون الأعباء الناجمة عنها تكون في عملية تقييم ومراجعة مستمرّتَين[7].

الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية شكل من أشكال السياسة العامة التى تتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات للتعامل مع عناصر الحرمان والمخاطر والهشاشة التي تقع موقع الرفض اجتماعيًا. وبالتالي، تتعامل الحماية الاجتماعية مع الحرمان المطلق وهشاشة أفقر الفقراء، وتهتمّ أيضًا بتأمين غير الفقراء في مواجهة الصدمات وأحداث دورة الحياة. تقوم الحكومات وغيرها من الجهات بإعداد برامج الحماية الاجتماعية.

تعتبر الحماية الاجتماعية من السياسات الهامة حيث إنها توفر دعمًا اجتماعيًا لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وتساهم في جعل النمو أكثر كفاءة واستدامة، وتساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف، وتوفّر الحد الأدنى للمستوى المعيشي المقبول لجميع الأفراد. كما أنّها تحمي الأفراد من المخاطر، وتحسّن قدراتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية وتطوّرها، وذلك في حالاتٍ مثل البطالة والإعاقة والشيخوخة. ومن أهدافها أيضًا تحقيق التماسك والاستقرار الاجتماعيّين.

تعد الحماية الاجتماعية أحد الأركان الرئيسية للعدالة الاجتماعية، وتحظى بمكانة مرموقة في السياسات الآيلة إلى ضمان الكرامة الإنسانية لجميع الأشخاص، كما أنّها موضعُ تأكيدِ وثائقِ القانون الدولي لحقوق الإنسان وبرامج منظمة العمل الدولية. ويلزم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الدول الأطراف فيه «بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية». ويشمل الضمان الاجتماعي، الحق في الحصول على استحقاقات نقديّة أو عينيّة، والحفاظ عليها من دون تمييز، وذلك لضمان الحماية من أمور تشمل ما يلي:

أ. غياب الدخل المرتبط بالعمل بسبب المرض، أو العجز، أو الأمومة، أو إصابات تحدث في إطار العمل أو البطالة أو الشيخوخة، أو وفاة أحد أفراد الأسرة.
ب. ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية.
ج. عدم كفاية الدعم الأسري خاصة للأطفال أو البالغين المعالين.

كما أن التدابير التي يتعين استخدامها لتوفير استحقاقات الضمان الاجتماعي لا يمكن تعريفها في نطاق ضيق، ويجب أن تكفي في جميع الأحوال حدًّا أدنًى من التمتع بهذا الحق من حقوق الإنسان لجميع الأشخاص. ويمكن أن تشمل هذه التدابير النظم القائمة على الاشتراكات أو على التأمين الاجتماعي التي توفر استحقاقات لكل شخص يواجه خطرًا معيّنًا أو حالة طارئة معينة، أو على نظم الإعانة الاجتماعية الهادفة التي تدفع فيها الاستحقاقات لذوي الحاجة. ويتعين على الدولة وضع أنظمة غير قائمة على الاشتراكات لأنه من المستبعد أن يتمكن الجميع من دفع تكاليف نظم التأمينات. ولقد ازداد الاهتمام بهذه السياسات في الدول العربية، مثلًا، مع انخفاض النمو الاقتصادي وتعالي أصوات الشعور باللامساواة وزيادة الفقر.

أكثر أشكال الحماية الاجتماعية استخدامًا هي: التأمين الاجتماعي للتصدي لمخاطر البطالة والإعاقة، مثل البدلات المالية المقدّمة لكبار السن ومثل التأمين الصحي وتأمين البطالة، والمساعدات الاجتماعية التي تُقدم نقديًا أو عينيًا للمهمشين من الأفراد أو الأسر التي ليست لهم أي مورد مساعد مناسب مثل الأسر التي تعولها الإناث، أو التي ترزح عند ما يعرف بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية (social protection floor)[8].

الرفاهة

تشير الرفاهة إلى كل الأشياء التي يحبّذها الفرد والتي تجعل حياته جيدة. تشمل الرفاهة جوانب عديدة، منها الرفاهة المادية مثل الدخل والثروة، والرفاهة البدنية والنفسية ممثلة في الصحة والسعادة والتعليم والقدرة على المشاركة في المجتمع المدنيّ من خلال الديمقراطية وسيادة القانون. ولا تقاس الرفاهة بكمية السلع والبضائع، إذ يعني ذلك أن الرفاهة مرادفة للوفرة المادية. وقد تشمل الرفاهة نوعية الحياة وما تشمله من عوامل بيئية، كنوعية الهواء والماء، وكذلك بعض المؤشرات الاجتماعية الأخرى مثل الأمن والأمان وتوفّر بعض الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم الجيد.

يتحدد مستوى الرفاهة بمقدار ما لدى الفرد من أصول اقتصادية وبشرية واجتماعية وبيئية. وتشمل الأصول الاقتصادية الأراضي، والماشية، والمساكن، والعمل وغيرها من العناصر المادية التي توفر قاعدة لتوليد الدخل والإنتاج سواء في الحاضر أو في المستقبل. وباستثناء ما يملكه الفقراء من قدرة على العمل، فإن الأصول الاقتصادية الأخرى تكون في أحيان كثيرة مفقودة أو يندر الحصول عليها بالنسبة للفقراء. ويعتبر رأس المال الذي يمكن الحصول عليه من الائتمان والمدخرات من الأصول الاقتصادية الرئيسية الأخرى التي تتيح للأفراد ممارسة أنشطة مولدة للدخل، مثل الاستثمار في الأعمال التجارية الصغيرة أو استخدام المدخلات الزراعية. كما تستعين الأسر بالائتمان والمدخرات للخروج من الأزمات – كما في حالات الجفاف، والكساد، والمرض – من دون اللجوء إلى تدابير أخرى مثل بيع الأصول أو إخراج أطفالهم من التعليم. وتشمل الأصول البشرية التعليم والمهارات والمواهب. وعليه فإن قدرة الأفراد على الارتفاع بمستوى المعيشة يمكن أن تزداد عن طريق التعليم والتدريب اللذين يتيحان المزيد من الفرص. أما الأفراد الذين ينقصهم التعليم الرسمي فلديهم مهارات أخرى، مثل المعارف التقليدية وغيرها من المهارات البدنية والعقلية التي يمكن توظيفها لهذا الغرض. هذا بالإضافة إلى الصحة الجيدة التي تتيح للأفراد فرص عمل وزيادة الإنتاج. وتقاس الأصول الاجتماعية والسياسية بقدرة الناس على الاعتماد على علاقاتهم مع غيرهم، ولا سيما حين تكون تلك العلاقات مبنيّةً على أساس من الثقة والمعاملة بالمثل.

ثمّة نوع آخر من الأصول، ألا وهو رأس المال الاجتماعي. ففي أوقات الشدة، عادة ما يكون أول من يلجأ إليه المرء طلبًا للمساعدة أفراد الأسرة أو غيرهم من أفراد المجتمع المحلي. وفي الأحياء الفقيرة، تلجأ النساء إلى اقتسام الطهي ورعاية الأطفال في مواجهة أعباء المرض. ويقترض الناس بعضهم من بعض لتلبية الاحتياجات العاجلة المتعلقة بالأغذية أو المياه أو الكهرباء أو الرعاية الصحية. وفي بعض الأحيان، قد تتكون الأسرة المعيشية من أسرتين نوويتين، أو أكثر مما يعزز من مرونة تلقي الصدمات في مواجهة الفقر.

يعتمد الناس على كل من الموارد الطبيعية والبنية الأساسية لتأمين الصحة وسبل العيش، فإنّ توفر الطرق ووسائل النقل يؤمّن سبل الوصول إلى الأسواق والوظائف والحد من العزلة. وتعزز البنية الأساسية من الأحوال المتعلقة بالصحة والمعرفة. لذلك فإن الموارد الطبيعية والبنية الأساسية هي من الأصول البيئية التي تحدد رفاهية الفرد أو المجتمع.

تؤثر وتتأثر هذه الأصول بعضها ببعض. فالأصول الاجتماعية يمكن أن تساهم في خلق أصول اقتصادية. وتضامن المجتمعات المحلية قد يؤدي إلى عمل سياسي مشترك مثل المطالبة بتحسين المدارس، ومن ثمّ فإنّه يساهم في تحسين الظروف الاقتصادية عن طريق زيادة فرص العمل. وكلما ازدادت هذه الأصول لدى الأفراد، تراجعت هشاشتهم وارتفعت قدرتهم على التعامل مع مشاكل الفقر. من ناحية أخرى، يؤدّي تآكل مثل هذه الأصول إلى وقوع هؤلاء الأفراد فريسة لمشاكل الفقر. كما أنّ فقدان الدخل يفرض ضغوطًا على العلاقات الإنسانية، ويمكن أن يؤدّي إلى فقدان الأصول الاجتماعية والسياسية، وبالتالي إلى اندلاع الصراع والعنف. ويمكن للضغوط الاقتصادية أيضًا أن تؤلب الآباء على أطفالهم بسبب الاعتماد كثيرًا على عمل الأطفال. وقد يثور الأطفال على تحمل مسؤوليات إضافية، وقد لا يكون لدى الآباء من الوقت أو الطاقة ما يمكنهم من الإشراف على أطفالهم.

ومن أهم المقاربات وأكثرها شيوعاً هي قياس الرفاهة بمقياس مادّي يُعرَّف على أساس مقدار المال اللازم – عند مستوى معين من الأسعار وبافتراض تعظيم الاستفادة- للحصول على مستوى معيشي لائق وبالتالي يمكننا تقييم مستوى رفاهة الأسر بمقارنة مستويات إنفاقهم. وقد أصبحت المقاربة المعتمدة على مستويات الاستهلاك تلائم قياسات الفقر في الدول النامية، بصفة خاصة، حيث إنها تعتمد على مقارنة مستويات الحرمان من بعض السلع والخدمات الضرورية (غذائية وغير غذائية) للوصول إلى مستوى معيشي لائق في مجتمع بعينه. ولكن، ثمّة العديد من العوامل الأخرى التي تُحدد مستويات المعيشة والتي تؤثر على الرفاهية والتي لا يمكن دمجها في مقياس مادي واحد. مثال ذلك: الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية ونوعيتها.

الفقر المادي

وفقًا للبنك الدولي (2000)[9]، «الفقر هو الحرمان من الرفاهية». وكما مرّ أعلاه، فقد تعددت المداخل لشرح ماهية الرفاهية. ثمّة نهج تقليديّ يعرف الرفاهية على أنها قدرة الفرد على الحصول على السلع بشكل عام، فالأفراد يكونون أفضل حالًا إذا كان لديهم قدرة أكبر على الحصول على الموارد. ويقصُر هذا التعريف الفقر على توافر الدخل والاستهلاك الكافي لتلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من مأكل وملبس ومسكن. بمعنًى آخر، الأسر (أو الأفراد) التي يكون إجماليّ إنفاقها أو دخلها تحت مستوى دخل محدد (خط الفقر) تصنف على أنها فقيرة، أما الأسر (أو الأفراد) التي يكون إجماليّ إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وبالرغم من اقتصار هذا التعريف على أن الفقر يعني عدم توافر الحد المناسب لتأمين الماديات، من دون التطرق لتوافر الخدمات الاجتماعية الأساسية من خدمات التعليم والصحة، إلا أنه يعتبر نقطة الانطلاق لأي باحث عند تحليل ظاهرة الفقر.

وربطًا بهذا، ثمّة مدخل آخر يتناول مسألة الهشاشة، أي خطورة الوقوع في الفقر في المستقبل حتى لو كان الفرد غير فقير الآن. وكثيرًا ما ترتبط الهشاشة بالآثار الناجمة عن «الصدمات» مثل الجفاف وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية، أو وقوع أزمة مالية ما. وتُعتبر الهشاشة بُعدًا هامًا للرفاهية، حيث إنها تؤثر على سلوك الأفراد من حيث الاستهلاك، والادّخار، والاستثمار، وقرار الإنتاج. كما تؤثر على تصورات الأفراد عن أوضاعهم المادية والاجتماعية.

الفقر متعدد الأبعاد

ثمّة أبعاد مختلفة يمكن من خلالها تصنيف الأفراد على أنهم فقراء، وهي تبتعد كثيرًا عن التدابير النقدية التقليدية لتعريف الفقر. ثمّة مدخل لتعريف الفقر يهتم بقدرة الأفراد على الحصول على ما يكفي من الغذاء أو المأوى أو الرعاية الصحية أو التعليم. فعلى سبيل المثال، يمكن قياس الفقر الغذائي من خلال دراسة ما إذا كان الأطفال يعانون من التقزم، والفقر في التعليم يمكن قياسه من خلال السؤال عن الأمية أو عدد سنوات التعليم الرسمي الذي يحصل عليه الفرد.

أما الاتجاه الأكثر شمولية فيرجع لأمارتيا سن (1987)[10] الذي عرَّف رفاهية الإنسان «بالقدرة» على العمل في المجتمع. وبالتالي، يظهر الفقر عندما يفتقر الأفراد للقدرات الأساسية، أي عدم كفاية الدخل أو التعليم، أو سوء الحالة الصحية، أو انعدام الأمن، أو انخفاض الثقة بالنفس والذات، أو الإحساس بالعجز، أو غياب الحقوق مثل حرية الخطاب والتعبير عن الرأي. هذا الاتجاه يوضح أنّ الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، وحلها ليس بالبساطة التي يسير عليها المنهج التقليدي للفقر في الدخل والاستهلاك. على سبيل المثال، في حين أن متوسط دخل أعلى يساعد بالتأكيد على الحد من الفقر، قد لا يكون بالضرورة مصحوبًا بالتدابير اللازمة لتمكين الفقراء، أو التأمين عليهم ضد المخاطر، أو قد لا يعالج مسألة عدم توافر المدارس أو الخدمات الصحية بمستوى مناسب وجيد.

وتوضح المناهج المختلفة لتعريف الفقر على ارتباطه بعدم المساواة وعدم الاستقرار والهشاشة. فالفقر يرتبط بما إذا كان ما يحصل عليه الفرد من دخل أو خدمات مناسبًا لاحتياجاته الأساسية. أما اللامساواة فتركّز على توزيع هذه السمات مثل الدخل أو الاستهلاك لجميع أفراد المجتمع.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة كل يوم للتمييز ولعوائق تقيد مشاركتهم في المجتمع على قدم المساواة مع غيرهم. ويُحرمون من حقوقهم في الاندماج في نظام التعليم العام، وفي التوظيف، والعيش المستقل في المجتمع، وحرية التنقل، والتصويت، والمشاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية، والتمتع بالحماية الاجتماعية، والوصول إلى العدالة، واختيار العلاج الطبي، والدخول بحرية في التزامات قانونية مثل شراء الممتلكات وبيعها.

في الأعوام الأخيرة، حدث تغيير ثوري في نهج التعامل مع ذوي الإعاقة، وذلك على الصعيد العالمي. سعى هذا التحوّل إلى سدّ فجوة الحماية وضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بمعايير المساواة والحقوق والكرامة نفسها التي يتمتع بها جميع الأشخاص الآخرين. وقد أطلقت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي اعتُمدت في عام 2006 ودخلت حيز التنفيذ عام 2008، إشارة أولى إلى: «تحول نموذجي» ينتقل من النُهج التقليدية الموجّهة للأعمال الخيرية والقائمة على أساس طبي إلى نهج قائم على حقوق الإنسان.

توفر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة معايير كافية لحماية الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة على أساس الإدماج والمساواة وعدم التمييز. وتوضح الاتفاقية أن الأشخاص ذوي الإعاقة يحق لهم العيش المستقل في مجتمعاتهم المحلية وتحديد خياراتهم وأداء دور فعال في المجتمع.

الحق في التعليم

تنص الاتفاقية على أنّه ينبغي ضمان حقّ الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم الشامل على جميع المستويات بغض النظر عن العمر، ومن دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص. ينبغي للدول المعنية أن تضمن:

1. أن لا يتم استبعاد الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي أو من التعليم الثانوي.
2. حصول البالغين ذوي الإعاقة على التعليم العالي والتدريب المهني وتعليم الكبار والتعلم مدى الحياة.
3. حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الدعم اللازم في نطاق نظام التعليم العام لتيسير حصولهم على تعليم فعال.
4. أن يتم وضع تدابير دعم فردية فعالة لتحقيق أقصى قدر من النمو الأكاديمي والاجتماعي.

الحق في التمتع بأعلى مستوى من الخدمات الصحية

تنص المادة 25 على أن «للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه من دون تمييز على أساس الإعاقة".

الحق في العمل والتوظيف

تشترط المادة 27 على الدول الاعتراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل على قدم المساواة مع الآخرين، ويشمل هذا الحق إتاحة الفرصة لهم لكسب الرزق في عمل يختارونه أو يقبلونه بحرية في سوق العمل وفي بيئة عمل مفتوحة وشاملة ويمكن الوصول إليها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الدول الأطراف حماية وتعزيز إعمال الحق في العمل، بما يشمل أولئك الذين تصيبهم الإعاقة خلال العمل، وذلك عن طريق اتخاذ الخطوات المناسبة، بما فيها سنّ التشريعات الضامنة لأمور منها:

1. حظر التمييز على أساس الإعاقة في جميع المسائل المتعلقة بكافة أشكال العمل واستمرار العمل والتقدم الوظيفي وتوفّر ظروف عمل آمنة وصحية.
2. حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل على قدم المساواة مع الآخرين، بما في ذلك الحماية من التحرش والانتصار للمظالم والمساواة في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية.
3. ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم العمالية والنقابية على قدم المساواة مع الآخرين.

4. تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول بصورة فعالة على البرامج العامة للتوجيه التقني والمهني وخدمات التوظيف والتدريب المهني والمستمر.

5. تعزيز فرص العمل والتقدم الوظيفي للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

6. تعزيز فرص العمل الحر وريادة الأعمال وتطوير الأعمال التعاونية.

7. ضمان توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل.

8. تشجيع اكتساب الأشخاص ذوي الإعاقة للخبرات المهنية في سوق العمل المفتوحة.

9. تعزيز برامج إعادة التأهيل المهني والوظيفي والاحتفاظ بالوظائف وبرامج العودة إلى العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

تكفل الدول المعنية للأشخاص ذوي الإعاقة أن لا يُستعبدوا وتكفل حمايتهم على قدم المساواة مع الآخرين من الاستغلال أو العمل الإلزامي.

الحق في مستوى معيشة لائق والحماية الاجتماعية

تشترط المادة 28 أن تعترف الدول الأطراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بمستوى معيشي لائق لهم ولأسرهم وتوفير ما يفي حاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقهم في تحسين متواصل لظروفهم المعيشية واتخاذ الخطوات المناسبة لضمانها والعمل على تحقيق هذه الحقوق من دون تمييز على أساس الإعاقة.

تعترف الدول الأطراف أيضًا بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية الاجتماعية والتمتع بهذه الحقوق من دون تمييز على أساس الإعاقة، وتكفل اتخاذ الخطوات المناسبة لحماية تطبيق هذه الحقوق، بما في ذلك التدابير التالية:

1. ضمان المساواة في إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات المياه النقية وضمان الوصول إلى الخدمة المناسبة وبأسعار معقولة وكذلك الأجهزة وغيرها من المساعدات لتلبية الاحتياجات المرتبطة بالإعاقة.

2. ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة النساء والفتيات ذوات الإعاقة وكبار السن المعوقين، إلى برامج الحماية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر.

3. ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم الذين يعيشون في حالة الفقر إلى المساعدة التي تقدمها الدولة لتغطية النفقات المتعلقة بالإعاقة، بما في ذلك التدريب المناسب وإسداء المشورة والمساعدة المالية والرعاية المؤقتة.

4. ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى برامج الإسكان العام.

5. ضمان المساواة في إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على استحقاقات وبرامج التقاعد.

1-3 تدريبات: الإطار المفاهيمي للمساواة والإنصاف وحقوق الانسان

نقاش ضمن مجموعة عمل للإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل تتضمن حقوق الانسان مبادئ المساواة والإنصاف ولماذا؟

2. ما هو الفرق بين اللامساواة واللامساواة في الفرص؟

3. هل يؤدي خفض الفقر إلى خفض اللامساواة؟

4. أي من السياسات التالية تضمن الاستدامة والإنصاف وأيّها تضمن إحداهما فقط؟
   أ. توسيع إمكانات الحصول على الطاقة المتجددة، وفرض ضريبة على المعاملات المالية الدولية لتمويل عمليات التخفيف من حدة تغير المناخ؛

ب. دعم استهلاك البنزين؛
ج. تخصيص معونات لتأمين الفحم في الدول النامية؛
د. السياسات التي تحدّ من الوصول إلى موارد الملكية العامة مثل الغابات.

5. اقرأ حالة فنزويلا في ملحق دراسات الحالة. هل تتفق مع الرأي القائل بأن حالة فنزويلا تدلّ على أنّ التنمية المستدامة لا بد وأن ترتكز إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وإلى استدامة الموارد لتحقيق هذه العدالة؟

اكتب الخلاصات على اللوح اثناء النقاش وبعده.

الفصل الثاني: أهمية قياس اللامساواة، مجالاتها وأبعادها

2-1 الهدف من هذا الفصل

يهدف هذا الفصل إلى توضيح أهمية قياس اللامساواة وتحليلها ودراسة دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يستعرض الفصل الأبعاد المختلفة للّامساواة والعلاقات التشابكية بينها.

2-2 لماذا الاهتمام باللامساواة

أصبح الاهتمام بموضوع اللامساواة على قمة أولويات أجندة الدول والمؤسسات الدولية، ويرجع ذلك إلى عدة نقاط: أولًا، إنّ مفهوم اللامساواة أشمل وأعم من مفهوم الفقر، حيث إنه يُطبّق على المجتمع ككل وليس فقط على الفقراء. ثانيًا، لا تستقيم التنمية البشرية حين تقوم على استغلال بعض فئات المجتمع للفئات الأخرى، أو تتميّز بعضها عن الأخرى في الحصول على الموارد والنفوذ والفرص. التنمية القائمة على اللامساواة لا تعتبر تنمية بشرية بحقّ (تقرير التنمية البشرية 2010). ثالثًا، توصّلت الدراسات التطبيقية إلى أنه يمكن الحد من الفقر من خلال النمو أو تقليل اللامساواة أو كلاهما، ولكن استراتيجيات النمو التى تحابي الفقراء تكون أكثر فاعلية في الحد من الفقر. رابعًا، توصلت العديد من الدراسات إلى أن انخفاض اللامساواة يحسّن بشكل عام من مخرجات الصحة والتعليم، والنمو الاقتصادي، والعكس صحيح. خامسًا، الحد من الفقر وتقليل اللامساواة يزيد من حصول الأفراد على وظيفة مناسبة ومحترمة ومنتجة. سادسًا، لتوفير الرفاهية في المجتمع، يجب الاهتمام باللامساواة المادية والاجتماعية. فحتى لو نجحت برامج الإصلاح الاقتصادي التي تقوم على إصلاح الاقتصاد الكليّ فقط في تحقيق نمو اقتصادي، فإنّ ذلك النمو لن يكون مستدامًا إلا إذا تضمن معه البعد الاجتماعي للّامساواة والإنصاف. وأخيرًا، والأشدّ أهميةً، هو أن المساواة بين أفراد المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا تعدّ ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني للدول. الدولة التنموية قادرة على تحويل الموارد الطبيعية والقدرات في المنطقة إلى نمو مستدام عن طريق وضع استراتيجية تنموية مبنيّة على إشراك كل أطراف المجتمع الضعيفة في عملية النمو والتنمية، وذلك لاحترام حقوق الإنسان والحد من الفقر وخلق فرص عمل محترمة، مما يؤدّي إلى تماسك مجتمعي واستقرار سياسي ونمو وتنمية مستدامَين.

وقد ظهرت أهمية هذه النقاط في أحداث الربيع العربي في عام 2011. فبالرغم من تحقيق الدول العربية معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة حتى عام 2010، وبمعزل عن أن مؤشرات اللامساواة التقليدية لم تكن مرتفعة في تلك الفترة، إلّا أن الشعوب العربية لم تكن تشعر بالعدالة والرضا. ونتيجة لذلك، جاءت الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت المنطقة العربية في عام 2011 – والتي عرفت بالربيع العربي لاحقًا – وبالأخص في تونس ومصر واليمن وسوريا كردّ فعل للإحساس باللامساواة متمثلة في ارتفاع معدلات البطالة، والتفاوت في الدخل، وتدني المستوى المعيشي، واتساع الفوارق الإقليمية، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الضعيفة والفساد المؤسّسي. كما تأجج استياء الرأي العام والشعور بالاستبعاد الاجتماعي نتيجةً لتخصيص الموارد وتركيز

الأصول الوطنية الحاسمة في أيدي قلة من المجتمع، وانعدام الشفافية في نظم الحكم وعدم العدالة في المنافسة في العمل، وحرمان الغالبية من توزيع عادل لثمار النمو الاقتصادي.

وعليه، أدركت قيادات الدول العربية أهمية تحقيق المساواة والإنصاف في المجتمع. فقد أصبحت المساواة والإنصاف الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتماسك الاجتماعي والاستقرار الأمني والسياسي في الدول العربية. وعليه، فمن الأفضل للدول العربية أن تُحوّل خطط التنمية الوطنية إلى المزيد من سياسات اقتصادية واجتماعية قائمة على مبدأ المساواة وهادفةٍ إلى تعزيز العدالة الاجتماعية.

ولا يجب أن تقتصر نظرة الحكومة للمساواة على عاملَي الدخل والثروة فقط، بل يجب اعتماد مبادئ أشمل، من قبيل المساواة في الوصول إلى الخدمات والموارد والفرص، وما شابه. يؤدّي عدم توافر هذه الأبعاد والعوامل في المجتمع إلى الشعور بغياب العدالة وانعدام الرضا، مما يضعف التماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي. وتوصّل الباحثان شامبرز وكراوس[11] إلى أن تزايد اللامساواة إلى حد معين يؤثر سلبًا على النمو ومجهودات الحد من الفقر، وأنّه يترتّب على حالة اللامساواة تكلفة مرتفعة جدًا تتمثل في تحويل أنماط من اللامساواة إلى الأجيال الأخرى واستمرارية الفقر، ممّا يؤدي إلى تهتك العصب المجتمعي.

ولتحقيق مجتمع صحي ومتماسك ونمو اقتصادي مستدام واستقرار سياسي وأمني يجب إدراج مبادئ المساواة والإنصاف ضمن السياسات العامة التي تتبناها الحكومات. كما يجب زيادة أشكال سياسة الحماية الاجتماعية من دون زيادة العبء على الموازنة العامة للدولة. ومن أهم أشكال الحماية الاجتماعية في الوطن العربي برامج المساعدات الاجتماعية التي تركز على فئة معينة من المجتمع تحتاج إلى مساندة ودعم، مثل المعاقين أو الإناث اللواتي يُعِلنَ أُسَرهنّ. ولقد قامت العديد من الدول العربية بتبنّي نماذج إصلاح اقتصادي واجتماعي تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة من خلال الحوكمة الديمقراطية والعادلة والقائمة على أسس المساواة والمشاركة.

2-3 لماذا الاهتمام بقياس اللامساواة

أولًا: تساعد المؤشرات الكمّية للّامساواة على دراسة علاقتها بأهم المؤشرات التي تقيس الأداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. فاتساع التفاوتات بين الأفراد في المجتمع وزيادة اللامساواة يرتّبان أثرًا معنويًا على النمو واستقرار الاقتصاد الكلي. فاللامساواة في الدخل وتوزيع الدخل عاملان هامّان عند الحديث عن النمو. وتشير الدراسات إلى أن رفع حصة دخل الفقراء وضمان عدم وجود تجوف في الطبقة الوسطى يفيد النمو من خلال عدد من القنوات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتشابكة. وبصورة أكثر تحديدًا، إذا زادت حصة الدخل للفئة التي تمثّل أعلى 20 في المائة من المجتمع (الأغنياء)، فإنّ نمو الناتج المحلي الإجمالي سينخفض في الواقع على المدى المتوسط. وترتبط الزيادة في حصة الدخل للفئة التي تمثّل أدنى 20 في المائة من المجتمع (الفقراء) بارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أنّ للفقراء والطبقة الوسطى أثرًا كبيرًا على النمو عبر عدد من القنوات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتشابكة.

ويمكن للسياسات التي تركّز على الفقراء والطبقة الوسطى أن تخفض وتحدّ من اللامساواة. وبغض النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية، فإنّ تحسين فرص الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية الفعّالة والسياسات الاجتماعية الموجهة جيدًا، مع ضمان عدم انحياز مؤسسات سوق العمل ضد الفقراء، يؤدّي إلى رفع حصة الدخل للفقراء والطبقة الوسطى مما يكون له الأثر الإيجابي على النمو والتنمية المستدامة.

تحضر اللامساواة أيضًا في مظاهر أخرى، من قبيل تحكم القلة في سلطة صنع السياسات، وعدم استخدام الموارد البشرية بالطريقة المثلى، وهو ما يسبّب انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يحد بدوره من إمكانيّة الاستثمار. وقد نبّهت التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وثورات الربيع العربي إلى الدور المحوري الذي تلعبه اللامساواة في النمو وإلى أهمية اعتمادها كبعد أساسي لتحقيق النمو المستدام. إذًا، يوضح مؤشر اللامساواة لصناع القرار نوعية

السياسات التى يجب تبنيها للاهتمام بالفقراء والطبقة الوسطى وإلى أي حد ينبغي الوصول بهذه الإجراءات.

ثانيًا: تُوفّر مؤشرات اللامساواة للمتخصص وصانع القرار مقاييس لمستويات اللامساواة (منخفض، أو منخفض نسبيًا، أو متوسط، أو مرتفع نسبيًا، أو مرتفع) ولاستدامته. فمثلًا، يمكن أن يترتب على مستويات عالية ومستدامة من اللامساواة، وخاصة مسألة عدم تكافؤ الفرص، تكاليف اجتماعية كبيرة. وعلاوة على ذلك، لا تولّد اللامساواة في المخرجات الحوافز «الصحيحة»،[12] فبدلاً من بذل مزيدٍ من الجهود، يلجأ الافراد إلى الرشوه للحصول على الخدمات، مما قد يؤدي إلى سوء توزيع الموارد، وتفشّي الفساد والمحسوبية، وما يصاحب ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية. على وجه الخصوص، يمكن للمواطنين أن يفقدوا الثقة في المؤسسات، مما قد يقضي على التماسك الاجتماعي والثقة في المستقبل.

ثالثًا: يساعد قياس اللامساواة على دراسة نمط التفاوت في التنمية بين الدول المتقدمة والنامية، مع التركيز بشكل خاص على الفقراء والطبقة الوسطى. وتساعد هذه المقارنة في توضيح نقاط الضعف والأسباب التي يجب معالجتها من خلال سياسات عامة فعّالة لتقليل فجوة التنمية والنمو مع الدول المتقدمة.

رابعًا: تسمح قياسات اللامساواة بمعرفة الحد أو مستوى اللامساواة الذي لا يمثل مشكلة بالنسبة للمجتمع بل يعتبر حافزًا للأفراد للتفوق والمنافسة والادخار والاستثمار لتحسين أوضاعهم العملية والمعيشية وتطويرها. على سبيل المثال، يمكن أن يمثل التفاوت في العائد من التعليم ودخل العمل دافعًا لتراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي بالرغم من ارتباطه بعدم مساواة أكبر في الدخل. فإذا كانت الحكومة ستضمن الدخل نفسه لجميع مواطنيها، قد يقرر بعضهم أن يعملوا أقل بكثير بحيث يصبح الفقير أسوأ حالًا عمّا سيكون عليه في عالم قد يسمح ببعض اللامساواة. وبالتالي، في حال كانت نسب اللامساواة معقولة، قد يكون لذلك تأثير إيجابيّ على النمو من خلال خلق الدافع للابتكار والتجديد وزيادة الأعمال، خاصةً في الدول النامية [13].

وكما يشير ديتون في كتابه «الهروب الكبير: الصحة، الثروة، ومنشأ اللامساواة»[14] فإن «اللامساواة في الصحة» هي أحد أعظم أشكال انعدام العدالة في عالمنا اليوم. عندما تأتي العلاجات الجديدة، فإن شخصاً ما سوف يكون أول المستفيدين، واللامساواة تأتي مع الانتظار لبعض الوقت حتى الحصول على العلاجات الجديدة بسعر مناسب للجميع. ولكن، سيكون من السخيف أن نتمنى كبت معرفةٍ ما حتى نمنع حصول اللامساواة الجديدة في الصحة.

2-4 مجالات اللامساواة وأبعادها

لا يقتصر مفهوم اللامساواة على الدخل فقط، فهو مفهوم أشمل وأعم ومتعدد الأبعاد. تكمن الصعوبة في تعريف اللامساواة في تعدد الأبعاد المتداخلة والمرتبطة بها والتي تؤثر عليها. وتؤثر اللامساواة بأبعادها المختلفة على أداء الدول في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والأمني. فكما ذكرنا سابقًا، قد تكون اللامساواة مادية في الدخل والثروة والإنفاق أو في توافر الفرص في الخدمات المختلفة من تعليم وصحة وعمل وحماية اجتماعية، وهي بذلك لا تشابه الاختلافات في العمر والنوع الاجتماعي والعرق واللون وغير ذلك من الأبعاد التي لم يخترها الإنسان وتخرج عن نطاق سيطرته.

حتى أن إطار النمو الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتضمن مقياسًا متعدد الأبعاد لمستويات المعيشة مهمّته تتبّع رفاهية المجتمع وتحليل وتقييم ما إذا كان النمو يترجم إلى تحسّن في المخرجات التي تؤثر على حياة الأفراد. ويتضمن هذا المقياس البعد المادي للدخل مقاسًا بمتوسط دخل الأسرة الحقيقي المتاح وذلك وفق ترتيبها في سُلَّم العُشور المختلفة، من قبيل قياس نسبة اللامساواة بين العُشر الوسيط (الـ10 في المائة من الأسر التي تقع في متوسّط الترتيب) وبين العُشر الأدنى (الـ10 في المائة الأدنى في الترتيب). يتضمن هذا المقياس أيضًا الأبعاد غير المادية، مثل الصحة والبطالة وغيرها. وقد توصلت الدراسات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

إلى خلاصة مفادها أن التدهور في المستوى المعيشي المرتبط بطول العمر والتدهور بسبب البطالة يمثّلان 29 في المائة من مجموع خسارة الأسرة من متوسّط دخلها.

2-5 تدريبات: أهمية قياس اللامساواة، مجالاتها وأبعادها

تدارسوا مع المجموعة وأجيبوا على الأسئلة التالية:

- في رأيكم، هل كان النمو الاقتصادي في بلدكم لصالح الفقراء؟ كيف؟ إذا كانت الإجابة كلّا، كيف يمكن تحويل النمو لصالح الفقراء؟
- كيف يمكن أن تؤدي اللامساواة في الفرص إلى اللامساواة في مخرجات الصحة والتعليم في بلدكم؟ وما هو دور السياسات العامة في تحقيق المساواة في الفرص؟
- هل تمكِّن المساواة في الفرص الأشخاص ذوي الاعاقة من الحصول على حقوقهم في المجالات المختلفة؟ وكيف يمكن تعزيز دورها؟

تستعرض كل مجموعة الإجابات وتدوّن على اللوح.

2. قياس اللامساواة

يستعرض هذا الجزء الطرق المختلفة لقياس اللامساواة. لا يمكن قياس اللامساواة من دون الحصول على معلومات حديثة وموثقة عن الظاهرة الاقتصادية أو الاجتماعية المطلوب رصد درجة المساواة فيها. نبدأ بفصل يوضح أهمية جمع البيانات والأنواع المختلفة منها، والتي قد لا تتوفّر في العديد من الدول العربية، ونشير أيضًا إلى الفجوات المطلوب تداركها لقياس تطور مؤشرات اللامساواة ورصدها. يتولّى الفصل الثالث اهميه جمع البيانات ومصادرها ويختص الفضل الثالث بمسألة تصنيف المؤشّرات المستخدمة ويتناول بعض خصائصها بالدراسة والتحليل. ثم يوضح الفصل الأخير المؤشرات المستخدمة في قياس اللامساواة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف التعلم

بعد إكمال الجزء الثاني، يجب أن يستطيع المتدربون توضيح:

- ما هي البيانات المطلوبة لقياس اللامساواة؟
- كيف تُقاس اللامساواة؟ ما هي أنواع المؤشرات؟
- ما هي المقاييس المختلفة لقياس اللامساواة في النتائج؟ وكيف يتم حسابها وتفسيرها؟

الفصل الثالث: أهمية جمع البيانات

3-1 الهدف من هذا الفصل

في عالم تتغير ملامحه بسرعة كبيرة بفعل الثورات العلمية والتقدم التكنولوجي الهائل، تتجلى أهمية البيانات - وخاصة تلك التي تحمل مؤشرات اجتماعية - وإسهامها في تحقيق التنمية البشرية لثروة المجتمع الحقيقية: البشر. كما تتجلى أهمية توفير منهجية متكاملة لجمع البيانات في عمليّة رصد التنمية المستدامة. ولقد ساعد التطور الكبير الذي حدث في جمع البيانات وتجهيزها وحفظها واسترجاعها على إمكان الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعّالة، كما ساعد على إنشاء قواعد المعلومات في الكثير من المجالات.

تعتبر الإحصاءات الرسمية، وبصورة متزايدة، سلعةً عامةً يجب إتاحتها لجميع أصحاب المصلحة في المجتمع، وينبغي تيسير الوصول إليها والاستفادة منها. ولكنّ جزءًا كبيرًا منها يظل غير متاح لمجتمع البحث، على الرغم من أن الوصول إلى البيانات من جانب الأوساط البحثية من شأنه أن ينوع ويعزز جودة التحليلات، ويزيد طلب الحصول على البيانات وبالتالي زيادة العائد على الاستثمار في جمع البيانات وتحسين جودتها. وتتداخل عوامل متعددة، منها ما هو تقنيّ ومنها ما هو مالي أو قانوني أو نفسي أو سياسي، في بعض الأحيان للحد من إتاحة البيانات.

وفي أحيانٍ كثيرة لا يشكل النقص في البيانات والإحصاءات وإتاحتها الصعوبة أو المشكلة الرئيسية والوحيدة التي تواجه صانعي القرارات، بل تمتد الصعوبات إلى تضارب البيانات وخاصة في الدول التي تعاني مِن غياب نظام إحصائي شامل ومنظم لإنتاج الإحصاءات والمعلومات.

في هذا السياق، يستعرض هذا الفصل المصادر المختلفة للبيانات الكمّيّة المستخدمة في إعداد مؤشرات اللامساواة ومؤشرات التنمية بصفة عامة، ويقارن نقاط قوتها وضعفها. كما يعرض هذا الفصل لمفهوم البيانات التعريفية Metadata التي تمثل معلومات تساعدنا على فهم طريقه جمع البيانات وتفسيرها.

الجدول 1-3: أبرز مصادر البيانات المستخدمة عالمياً وانواعها

مصادر البيانات	تواترها	أنواعها	الجهة/ات المسؤولة	أهدافها
البيانات الإدارية	فترات منتظمة	نظم التسجيل الحيوي: • بيانات الخدمات الصحية • سجلات التعليم • سجلات العمالة والضرائب والضمان الاجتماعي • سجلات مؤسسات الأعمال	وزارات التعليم والصحة والداخلية والعدل والمكاتب الإحصائية الوطنية	توفير الهوية القانونية والأحوال المدنية وقواعد البيانات السكانية
بيانات التعداد	كل 10 سنوات	• تعداد السكان • تعداد المؤسسات	أجهزة ومراكز الإحصاء الوطنية	جمع البيانات عن كل السكان وتوفير صورة شاملة لخصائص معينة لكل السكان
بيانات المسوح الاسرية	فترات منتظمة	• مسوحات الأسر المعيشية • مسوحات عنقودية متعددة المؤشرات (multi-indicator cluster surveys) • مسوحات ديمغرافية وصحية (Demographic And Health Surveys) • المسح العربي لصحة الأسرة (PAPFAM) • مسوحات قياس مستوى المعيشة (Living standard measurement surveys) • استبيانات مؤشرات الرفاهية الأساسية (Core Welfare Indicator Questionnaires) • مسوحات ميزانية/دخل الأسر المعيشية وإنفاقها (Household Budget/Income and Expenditure) • مسوحات القوى العاملة (LabourForcesurveys)	الوزارات المعنية وأجهزة ومراكز الإحصاء الوطنية	تحديد وجمع البيانات من مجموعة فرعية مختارة عشوائيًا (عينة) من السكان قيد الدراسة
البيانات الاقتصادية	فترات منتظمة	البيانات اللازمة لأهداف التنمية المستدامة: الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي، ومستويات الفقر على المستوى الوطني، ودخل الأسرة، ومشاركة القوى العاملة والوضع الوظيفي، والخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث والإيرادات المحلية، والتدفقات الخاصة، والمساعدة الإنمائية الرسمية وإحصاءات التجارة	الوزارات المعنية وأجهزة ومراكز الإحصاء الوطنية	• تقديم تقارير منتظمة بشأن النمو الاقتصادي والعمالة والإنتاجية الزراعية وبيانات الضرائب والواردات والصادرات • قياس الأداء المالي للجهات الاقتصادية (الأسواق العالمية والوطنية والمحلية) والوضع الاقتصادي للأفراد
البيانات الجغرافية المكانية		• بيانات بيئية واجتماعية واقتصادية تتضمن معلومات عن المواقع المحددة التي تنطبق عليها البيانات. • نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وهي الآن متاحة بسهولة من الأقمار الصناعية ومجموعة من أجهزة الاستشعار العامة والخاصة. • النظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) والتكنولوجيات ذات الصلة		• تصنيف وتحليل النتائج حسب الخصائص المكانية • إنتاج خرائط لمستوى المعيشة ورصد المؤشرات الاقتصادية والتعليمية والبيئية وحالة الطرق ومستويات التنمية الحضرية وذلك على مستوى أصغر وحدة إدارية.
بيانات بيئية أخرى		بيانات الرصد البيئي		• وصف الأرض أو المسوح • تحديد نوعية الهواء في المناطق الحضرية أو إمدادات المياه والتغيّر في استخدام الأراضي

3-2 مصادر البيانات[15]

تستخدم في حساب مؤشرات التنمية المستدامة ومؤشرات اللامساواة ستّ فئات رئيسية من مصادر البيانات وهي: البيانات الإدارية، وبيانات التعداد، وبيانات المسوح الأسرية، وبيانات السجل المدني، والبيانات الاقتصادية، والبيانات الجغرافية. ويمكن حساب بعض المؤشرات باستخدام أكثر من مصدر واحد للبيانات. وقد تؤدي المصادر المختلفة في بعض الحالات إلى قيم مختلفة. وللتحقق من القيم، يمكن مقارنة النتائج التي يتم الحصول عليها باستخدام مصادر مختلفة.

ويلخّص الجدول 3-1 أبرز مصادر البيانات المستخدمة عالميًا وأنواعها.

ولمزيد من المعلومات والتفاصيل حول مصادر البيانات، يمكن الاستعانة بالمرفق رقم 1.

3-3 حالة البيانات في الدول العربية

تحسنت الإحصاءات المتعلقة بالتنمية البشرية في الدول العربية تحسّنًا كبيرًا في السنوات الأخيرة من حيث التغطية والنوعية وضبط التوقيت. ولكنّ التحدي الماثل أمامنا بدأ يتحول بصورة متزايدة من جمع البيانات إلى إدارة الكم الكبير المتعاظم من الإحصاءات المتوفرة لنا وإدخالها في عملية التخطيط والتنمية في إطار الاستخدام الأمثل للموارد ورصد التقدم المحرز على الصعيد الوطني ومقارنته بالتقدّم الدولي. وبالرغم من أنّ لدى معظم الدول العربية نوعًا آخرَ من البيانات التي تسمح بتقييم مؤشرات التنمية واللامساواة، إلا أن عدم الانتظام في إصدار هذه البيانات وعدم توافق توقيت إجرائها واختلاف التعاريف وحجم العينة ودرجة تمثيلها للدولة كلّها عوامل قد تحدّ من إمكانية استخدامها في عقد المقارنات الدولية أو معاينة تطوّرها عبر الزمن داخل البلد. ولا يعد جمع البيانات في المنطقة المشكلة الوحيدة، ولكن نشر البيانات التي يتم جمعها محكوم غالبًا بإرادة السلطة السياسية وخاصة في مجالات مثل البطالة والفقر. أضف إلى ذلك، تبرز إشكاليّة إتاحة البيانات لكافة الجهات وفي التوقيت المناسب. وبالتالي تعد جودة البيانات وحداثتها وإمكانية مقارنتها (حتى داخل البلد الواحد) واستخدام الأساليب الملائمة من المعوقات الأساسية لقياس التنمية والمساواة في المنطقة العربية.

ويوضح الجدول 3-2 وضعيّة الدول العربية في آخر بحث ميداني للأسر المعيشية تناول المسوح الميدانية الخمسة الأساسية (بالإضافة إلى التعداد السكّاني): المسح السكاني الصحي (DHS)، والمسح العنقودي متعدّد المؤشرات (MICS)، ومسح الدخل والإنفاق (HICES) ومسح القوى العاملة (LFS) ومسح صحّة الأسرة (PAPFAM). ويتضح من الجدول 3-2 أن المنطقة لا تعاني من النقص في جمع البيانات والمعلومات؛ ولكنّها في واقع الأمر تعاني من نقص إعداد البيانات ونشرها، ومن عدم إتاحة البيانات أو إتاحتها في صورة مجمّعة يصعب تطويعها لأغراض البحث. وكذلك تعاني من قلة توافر البيانات القابلة للمقارنة والبيانات المحدّثة. وحتى عند إتاحة البيانات، فإنّها غالبًا ما تكون تجميعية بما لا يسمح بقياس التفاوت بين الأماكن المختلفة أو بين مجموعات السكان المختلفة، الأمر الذي يصعب معه قياس التفاوت، وهو ما قد يضطر الباحث أحيانًا إلى استخدام مصادر بيانات دولية تلجأ هي ذاتها إلى تقديرات للتوصل إلى مؤشرات على مستوى مناطق العالم.

كما أنّه ثمّة إشكالية هامة أخرى تتعلّق بكيفيّة جمع البيانات والإحصاءات في مناطق النزاع، كما في الجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق، وليبيا واليمن.

3-4 فجوة الإحصاءات التي تراعي النوع الاجتماعي في البلدان العربية

لم يعد تحدي مؤشرات التنمية البشرية متمثّلًا في مجرد جمع البيانات بل تحول إلى تحدٍ لإنتاج المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي، وإدماجها في عملية التخطيط والتنمية، ورصد التقدم المحرز ومقارنة المستوى الوطني بالمستوى الدولي.

لقد شعرت الدول العربية بالحاجة إلى إحصاءات مصنفة طبقًا للنوع الاجتماعي، وأسست هيئات متخصصة بجمع الإحصاءات الرسمية وتحليلها ونشرها، وذلك تبعًا لاحتياجات كلّ دولة. وقد وضعت العديد من الدول العربية مثل الأردن والبحرين وعُمان وفلسطين ولبنان الأطر الإحصائية لقياس المساواة بين الجنسين في أبعاد عدّة. كما وضعت معظم الدول استراتيجيات لرصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وجمع إحصائيات عن ذلك، وعرضت دول أخرى عددًا محدودًا من مؤشرات النوع الاجتماعي ضمن تقارير الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بها. وفي حين يوفر تقرير التنمية البشرية العالمي (عام 2014) مؤشرات التنمية البشرية لجميع الدول العربية (وعددها 22 دولة)، فإن المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي والمتاحة تغطي 17 دولة فقط. وعلاوة على ذلك، يقدم التقرير العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرات الفجوة في النوع (الفجوه بين الذكور والإناث) (gender gap) لـ 15 دولة فقط من الدول العربية بسبب الافتقار إلى البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي[16].

الجدول 2-3: بيانات متوفرة في الدول العربية من بحوث الأسرة المعيشية

الدولة	المسح السكاني الصحي DHS	المسح العنقوديّ متعدّد المؤشّرات MICS	مسوح الدخل والاستهلاك/ مسوح ميزانية الأسرة/ HICES	مسح القوى العاملة LFS	مسح صحّة الأسرة PAPFAM	التعداد السكاني/ تعداد المنشآت
مصر	2014	1996	2014	2015		2006
السودان	1990	2014	2014	2011	2006	2008
ليبيا	-	2003	2007	-	2007	
تونس	1988	2012	2014	-	2001	2014
الجزائر	-	2013		-	2002	2008
المغرب	2004	2018	2014	-	2010	2014
موريتانيا	-	2015	2008	-		2013
الصومال	-	2011		-		-
جيبوتي	-	2006	2008	-	2002	2009
جزر القمر	-	-		-	-	-
قطر	-	2012	2012	2013	-	210
الكويت	-	-	2013	2014	-	2011
البحرين	-	-	2007		-	2010
الإمارات العربية المتحدة	-	2015	2008	2012	-	-
المملكة العربية السعودية	-	-	2015	2015	-	2010
العراق	-	2011	2008	-	-	1997
الجمهورية العربية السورية	-	2006	2010	-	2001	2004
الأردن	2012	-	2014	2010	-	2004
اليمن	2013	2006	2013	2013	2004	2006
فلسطين	-	2014	2014	2013	2007	-
لبنان	-	2011	2012	2014	2004	1956
سلطنة عمان	-	2014	2011	2010	-	2010

المصدر: http://www.ilo.org/dyn/lfsurvey/lfsurvey?p_lang=en.

ولكن، لا تزال الدول العربية تعاني من تحديات وفجوات في بياناتها. فعلى سبيل المثال، حدد تقرير الأمم المتحدة لإحصاءات النوع الاجتماعي 52 مؤشرًا كحد أدنى في هذا المجال[17]. واستند في تحديد تلك المؤشرات إلى معيار أساسي، وهو ضرورة معالجتها للسياسات الأساسية، كما تم تحديدها في "منهاج عمل بيجين" إلى جانب مجموعة الالتزامات الدولية الأخرى التي عقدت مؤخرًا. وتنقسم هذه المؤشرات إلى خمس مجموعات أساسية. وقد أظهرت الدول العربية تقدّمًا متفاوتًا في السنوات الأخيرة على هذا الصعيد، وقد عرض بعضُها هذه المؤشرات على أساس دوري. ولكن كما أشار التقرير التجميعي العربي الموحد عام 2015، لم تلتزم معظم الدول العربية بالحد الأدنى لمجموعة مؤشرات وإحصائيات النوع الاجتماعي والذي اقترحته الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، لكنها تابعت برنامجها الخاص في هذا المجال. وعليه فإنه كما هو مبين أدناه فإن معظم مؤشرات التعليم والصحة تتوفر في جميع البلدان، غير أن المؤشرات على العنف ليست كذلك.

هناك 16 مؤشرًا من أصل 52 مؤشّر للنوع الاجتماعيّ لا تستخدمها أيٌّ من الدول العربية على الإطلاق، في حين أنّه ثقة ستة مؤشرات فقط أجمعت تلك الدول على استخدامها. وكانت المؤشرات الخاصة بـ "الهياكل الاقتصادية، والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية، والوصول

الجدول 3-3 : عدد بيانات النوع الاجتماعي المتوفرة من بين قائمة الحد الأدنى من مؤشرات النوع الاجتماعي حسب المجال والدولة

الدولة	الهياكل الاقتصادية، والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية والحصول على الموارد (19 مؤشرًا)	التعليم (12 مؤشّرًا)	الصحة والخدمات المتعلقة بها (11 مؤشّرًا)	الحياة العامة وصنع القرار (5 مؤشرات)	حقوق الإنسان للنساء والفتيات (5 مؤشرات)	كل المؤشرات (من أصل 52 مؤشّرًا)
الجزائر	6	9	8	2	2	27
البحرين	8	9	9	2	1	29
جزر القمر	0	9	10	2	1	22
جيبوتي	3	8	9	2	3	25
مصر	8	8	11	2	3	32
العراق	2	8	9	2	3	23
الأردن	6	10	9	2	2	29
الكويت	6	9	9	2	1	72
لبنان	7	10	8	2	2	29
ليبيا	0	4	8	2	1	51
موريتانيا	0	8	10	2	3	23
المغرب	7	9	11	2	2	31
سلطنة عمان	5	01	10	2	1	28
فلسطين	7	10	5	1	2	52
قطر	8	01	8	3	1	30
المملكة العربية السعودية	6	9	9	2	1	27
الصومال	0	2	9	2	3	16
السودان	2	2	8	2	1	15
الجمهورية العربية السورية	7	10	8	2	2	29
تونس	5	10	10	2	1	72
الإمارات العربية المتحدة	6	10	8	2	1	27
اليمن	6	9	10	2	3	30

المصدر: حساب المؤلف باستخدام قاعده البيانات http://genderstats.org.

إلى الموارد" الأقل استخدامًا، حيث لم تستخدم 10 مؤشرات من أصل 19 في أي بلد عربي. أما بالنسبة إلى مؤشرات "الحياة العامة وصنع القرار" (5 مؤشرات) و "حقوق الإنسان للمرأة والأطفال البنات" (5 مؤشرات) فقد تم استخدامها بشكل قليل جدًا حيث يوجد مؤشرين اثنين من أصل خمسة في كل بعد من الأبعاد لدى أي بلد عربي. ولم تستخدم أي دولة عربية مؤشرات عن "نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة، ويتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي في الأشهر الـ12 الماضية". استخدمت مصر أكبر عدد ممكن من المؤشرات موظّفةً 32 مؤشرًا من أصل 52، ويليها المغرب (31 مؤشرًا) وقطر واليمن (30 مؤشرًا). ومن ناحية أخرى، استخدم كلّ من السودان وليبيا أقل عدد من المؤشرات (15 مؤشرًا). أمّا جزر القمر والصومال وليبيا وموريتانيا والسودان فلم تستخدم أي مؤشر في المجال الاقتصادي (وعددها 19 مؤشرًا). ومن الملاحظ أنّه يتم استخدام معظم مؤشرات التعليم والصحة في جميع البلدان.

3-5 البيانات التعريفية Metadata

توفر البيانات التعريفية معلومات عن محتوى مجموعة من البيانات، ونوعيتها، وخصائصها الأخرى، وينبغي للبيانات التعريفية أن:

1. تحدد نوع أداة جمع البيانات المستخدمة (مثل مسح، تعداد)؛
2. تبيّن على وجه الدقة أين ومتى تمت عملية الجمع (البلد المعني، سنة الجمع، مسح أسر معيشية)؛
3. تبيّن حجم العينة وأسلوب المعاينة؛
4. توفر تعاريف لكلّ البنود التي تم جمعها؛
5. منها توضح مَن تولى جمع البيانات، ومن هو المسؤول عن إدارتها.

وقد تشير معلومات البيانات التعريفية إلى الوثائق ذات الصلة، أو تحدد الأساليب المستخدمة لتخمين القيم المفقودة، أو تصف الأساليب المطبقة لتحليل البيانات.

وقد تكون البيانات التعريفية شديدة الفائدة إذا كانت محددة تحديدًا كافيًا. فهي تقلل الغموض وتيسر المقارنة. وعلى سبيل المثال، قد تتضمن مجموعتا بيانات بلدين تقديرات لصافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي. ولنفترض أن بلدًا منهما يستخدم بيانات الالتحاق السنوية المستمدة من مصادر إدارية، فيما يستخدم البلد الآخر البيانات التي تم جمعها عن طريق مسوحات الأسر المعيشية. من الواضح، في هذه الحالة، أنه يجب مقارنة مجموعتي البيانات بعناية شديدة.

3-6 تدريبات: أهمية جمع البيانات ومصادرها

تدارسوا في مجموعة وأجيبوا على الأسئلة التالية:

- أي من المسوحات التي نوقشت في هذا الفصل تجري في بلدكم؟ وما مدى تواتر ذلك؟ وما هي نقاط القوة ونقاط الضعف فيها؟
- في رأيكم هل تتوفر بيانات عن معدلات الفقر في برامج نظامكم الوطني للمعلومات، أو أي تقرير آخر؟ حددوا، باستخدام البيانات التعريفية، مصادر البيانات التي استخدمت لتجميع هذا المؤشر، دورية جمع البيانات والجهة المسؤولة عن جمعها. هل ثقة أي قيود تكتنف استخدام بيانات من مصادر مختلفة معًا؟

الفصل الرابع: تصنيفات المؤشرات وخصائصها

نستعرض في هذا الفصل، مختلف فئات المؤشرات. ونصف كذلك الخصائص التي تجعل المؤشرات شديدة الفعالية لاستعمالها في قياس اللامساواة ووضع السياسة العامة.

4-1 تعريف المؤشرات وتصنيفها

المؤشرات أدوات تحاول توضيح معالم ظاهرة معينة ورسم اتّجاهها. وهي تمكننا من التركيز على جوانب

معينة من مسألة ما، كما أنّها تبسّط الخلفية المعقدة للأمور وتحولها إلى صورة أكثر وضوحًا. ويجعل هذا التبسيط من المؤشرات أداة حيوية الأهمية لرصد المعلومات ونشرها. فعلى سبيل المثال، إذا كان لدينا بيانات عن دخل ألف فرد في مجتمع ما، فبدلًا من استعراض الألف جميعهم، يمكننا التعبير عن واقعهم في جملة من الأرقام اليسيرة التي تؤدي الغرض نفسه من المعاينة، من مثيل: القيمة الوسطى للدخل، وأقل دخل، وأكبر دخل، وغير ذلك. وتبذل الآن جهود في بلدان عديدة لتنسيق مختلف نظم جمع المعلومات وتحليلها ونشرها. وتتضمن هذه الجهود إنشاء لجان توجيهية أو شبكات للرصد تجمع بين شتى القائمين على إعداد البيانات ومستعمليها لمناقشة سبل تحسين النظم الحالية، وذلك للوفاء باحتياجات المستخدمين على نحو أفضل. وتتضمن هذه الجهود أيضًا إنشاء قواعد بيانات مركزية للمؤشرات توفّر مجموعة متنوعة من المؤشرات لرصد الاستراتيجيات الإنمائية لبلد من البلدان أو قواعد بيانات دولية بغرض مقارنة بعض دول العالم ببعضها الآخر.

يمكن تصنيف المؤشرات إلى مؤشرات وسيطة ونهائية، وإلى مؤشرات كمية ونوعية.

المؤشرات الوسيطة والنهائية: المدخلات والمخرجات، والنتائج والآثار

تتضمن المؤشرات الوسيطة مؤشرات المدخلات والمخرجات، بينما تتضمن المؤشرات النهائية مؤشرات النتائج والأثر. عندما يقيس مؤشر ما عاملًا فإنّه يقرر نتيجة أو يسهم في عملية تؤدي إلى نتيجة؛ ويسمى ذلك المؤشر مؤشرًا وسيطًا. وأكثر المؤشرات الوسيطة فائدة هي تلك القادرة على تحديد المسببات الرئيسية للنتيجة قيد الدرس، وذلك عبر معاينة المجموعات الفرعية من السكان أو دراسة مراحل محدّدة عبر الزمن. وعلى سبيل المثال، إذا كنا مهتمين برصد نوعية التعليم، قد تكون النسبة بين عدد التلاميذ وعدد المعلمين مفيدة، ولكنها لن تكشف عمّا إذا كان التحسن في هذه النسبة قد أدى إلى التحسن في جودة التعليم إلّا إذا قمنا برصد مؤشرات أخرى.

ثمّة نوعان من المؤشرات الوسيطة: مؤشرات المدخلات، ومؤشرات المخرجات. أما مؤشرات المدخلات فتقيس الموارد المالية والمادية المستخدمة في عملية ما (مثل الأموال التي تنفق على غرف الدراسة الجديدة) فضلًا عن الموارد البشرية المكرسة لعملية معينة (مثل عدد المعلمين). وأما مؤشرات المخرجات فتقيس السلع والخدمات الناتجة عن المدخلات (مثل عدد غرف الدراسة الجديدة أو عدد الصفوف المتوفرة).

أما المؤشرات النهائية فهي تقيس أثر تدخل ما على رفاهية الأفراد. وهكذا فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، مثلًا، قد يكون ناتجًا عن نسبة التغيّر في نسبة التلاميذ إلى المعلمين. وتضم المؤشرات النهائية مؤشرات النتيجة ومؤشرات الأثر، حيث تقيس الأولى إمكانية الحصول على الخدمات والارتياح إليها (مثل معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية)، وتقيس الثانية أبعاد الرفاهية (مثل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة) التي تهدف السياسات العامة إلى التأثير عليها.

ويمكن التعبير عن المؤشرات الوسيطة (بما فيها مؤشرات المدخلات ومؤشرات المخرجات) والمؤشرات النهائية (بما فيها مؤشرات النتيجة ومؤشرات الأثر) إما بشكل رقمي أو بشكل وصفي. ويوضح الشكل 1-4 الفرق بين المؤشرات الوسيطة والنهائية.

المؤشرات الكمية والنوعية

أما المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعية فهي مؤشرات وصفية. وفي حين أن المؤشرات الكمية لا تُستخدم إلا للتعبير بالأرقام عن ظاهرة معينة، فإنّ المؤشرات النوعية تُستخدم لوصف خصائص غير ملموسة يصعب قياسها بالأرقام. ويُعبَّر عن المعلومات النوعية في عبارات اسمية، مثل الفئات النوعية أو الترتيبية المحضة.

قد تكون المؤشرات الكمية إما عددًا، مثل عدد الأطفال المحصنين، أو مقاييس مستمرة، مثل نسبة السكان دون مستوى خط الفقر الوطني. وقد تحسب المؤشرات الكمية أيضًا من مؤشرات أخرى. إلا أنّ المؤشر الجديد سيقيس ظاهرة متميزة أخرى. وعلى سبيل المثال، من

الشكل 1-4: المؤشرات الوسيطة والنهائية (مع أمثلة عن مسألة جودة التعليم)

أجل حساب نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، يجب تقسيم عدد الأطفال الملتحقين بحسب النوع الاجتماعي، ثم تحسب نسبة القيمتين الناتجتين. ويقيس المؤشر الجديد درجة تساوي البنات والبنين في إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي وهذا شيء يختلف كثيرًا عن الحساب البسيط لعدد البنات والبنين الملتحقين.

وينبغي، كلما أمكن، السعي إلى توفير المؤشرات الكمية وإدراجها في التحليلات والاتصالات. غير أن مواضيع معينة مثل قياس الأداء لا يسهل تحديدها كميًا. ويمكن، في الحالات التي تكون فيها المقاييس الكمية غير فعالة، أن توفر المؤشرات النوعية نظرة مفيدة.

وتعبر المؤشرات النوعية، في أبسط صورها، عن مجموعة من القيم غير الرقمية، مثل "جيد"، و "يبعث على الارتياح" و"سيِّئ"، والتي تمثل تقديرات الشخص الذي يجري التقييم. أو قد تأخذ أوجه أكثر تحديدًا، مثل الحالة التعليمية للأفراد (أمّي، يقرأ ويكتب، حاصل على مؤهل متوسط وما أشبه)، أو الحالة العملية (يعمل أو لا يعمل). ويتم الحصول على هذه المؤشرات البسيطة في أغلب الأحيان بالإجابة على سؤال واحد في استبيان ما: مثلا، "هل كانت نوعية علاجك: جيدة، أم تبعث على الارتياح، أم سيئة"؟ وينبغي مع ذلك معاملة المؤشرات النوعية بحرص حيث إنها قد تحمل في طياتها عنصرًا شخصيًا. ويمكن أن تندر المؤشرات الكمية والنوعية تحت أيّ فئة من الفئات التالية: مدخل، مخرج، نتيجة، أثر. ولننظر في المثال التالي:[18]

1- المدخل: الإنفاق على التعليم الابتدائي مدخل تقليدي. وهو يقيس كمية الموارد المالية التي تم إنفاقها على التعليم الابتدائي على امتداد فترة زمنية محددة. ويمثل المنهج التعليمي مدخلًا حاسم الأهمية، ويمكن بطريقة غير مباشرة تقييم مدى كفايته بإجراء مقابلات مثلًا.

2- المخرج: يُستخدم جزء من الموارد المالية التي يتم إنفاقها لدفع مرتبات المعلمين. وبناء على ذلك، يمكن اعتبار عدد المعلمين العاملين مخرجاً مباشراً لتلك الموارد. كما أن نوعية التعليم أيضاً مخرج لعدد من المدخلات: الإنفاق، ونظم تدريب المعلمين، والمنهج الدراسي، وما إلى ذلك.

3- النتيجة: يمثل عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية ومعدل الانقطاع عن الدراسة نتيجتين، لأنهما يعتمدان، على الأقل جزئيًا، على كمية الخدمة المقدمة ونوعيّتها. ويمثل الارتياح إلى أساليب التعليم نتيجة أخرى، ويمكن قياسه بطريقة غير مباشرة بإجراء مقابلات مع عينة من الطلاب أو الأهل.

4- الأثر: يتمثل واحد من أهداف الاستثمار في التعليم الابتدائي في "زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة". ويمكن تتبع ذلك بطريقة غير مباشرة، وإن بقدر من الصعوبات. ويكون ذلك عادة عن طريق مسوحات الأسر المعيشية. والتعليم وسيلة أيضًا لتمكين الناس، وهو يؤثر على مشاركة الأفراد في قوة العمل. إلا أنّ قياس تصور الناس للتمكين شيء أكثر صعوبة. ولمعرفة الآراء بشأن مسألة معينة، يمكن أن يضع المرء استبيانًا في شكل فئات غير رقمية.

ويتوقف تصنيف المؤشر كوسطي أو نهائي على طبيعة التحليل قيد الإجراء.

الجدول 1-4: التصنيف العام للمؤشرات

	كمية	نوعية
المدخل	الإنفاق على التعليم الابتدائي	كفاية المناهج
المخرج	عدد المعلمين في المدارس الابتدائية	نوعية جو التدريس في غرف الدراسة
النتائج	معدلات الالتحاق والانقطاع عن الدراسة	الارتياح إلى طرق التدريس
الأثر	مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة	التغير في تصور التمكين وحالة الفقر

4-2 خصائص المؤشرات الكمية الفعالة

ينبغي أن توفر المؤشرات مقاييس مباشرة لا لبس فيها لتقييم التقدّم المحرز بين المجموعات الفرعية للسكان وعبر مراحل مختلفة من الزمن. وينبغي أن يكون جمع البيانات اللازمة ممكنًا وغير مكلف نسبيًا وفي غضون فترة زمنية معقولة. ومن الأفضل بكثير أن تكون لدينا قلة من المؤشرات التي تكون حسنة الاختيار ومتسقة مع الجدول الزمني المخطط لجمع البيانات بدلًا من توفّر كثرة من المؤشرات غير الموثوقة وغير المنسقة. وعند جمع البيانات واختيار المؤشرات يجب أن يُراعى ما يلي:[19]

1- الوضوح: يجب أن تكون المؤشرات محددة بدقة وبالتالي لا يكتنف قياسها أو تفسيرها أي غموض.

2- الاتساق: يجب أن تستند المؤشرات إلى بيانات موضوعية لا ذاتية، وهذا يعني أنها يجب أن تكون مستقلة عن الشخص الذي يقوم بجمع البيانات. كذلك يجب أن تكون المؤشرات متسقة لضمان فعالية المقارنة. ويتحقق الاتساق عند تطبيق المنهجية نفسها على مر الزمن وعلى فئات السكان المختلفة. ولو كانت البيانات متسقة سنكون أكثر ثقة عند إجراء المقارنات عبر الزمن وعبر المجموعات الفرعية. وعمومًا، يجب بذل كل جهد ممكن لضمان تطبيق تعاريف ومصادر بيانات وأساليب حساب وفترات زمنية مشتركة. ومن المهم أيضًا التحقق من الاتساق في الاتجاه عبر المؤشرات ذات الصلة.

3- الإطار الزمني: على سبيل المثال، قد يتعين علينا أن ننتظر على الأقل لمدة جيل أو أكثر، لكي نلاحظ تغيرًا في متوسط العمر المتوقع، ولكن يمكن ملاحظة التغييرات في سوء تغذية الأطفال في فترة زمنية أقصر بكثير. ولهذا فإن المؤشر الأخير يسمح برصد التغييرات حال حدوثها.

4- المستوى المناسب من التقسيم: وفقاً لاستخدامها المتوقع وظروف البلد. وقد يستخدم التقسيم لوضع سياسة مستهدفة أو استراتيجيات للدعوة أو لتحديد مخصصات الميزانية.

5- الخصوصية: يجب أن يكون للمؤشر صلة مباشرة بالتدخلات، مع تجنب القياسات التي تخضع إلى حد كبير للتأثيرات الخارجية. وعلى سبيل المثال، إذا أردنا تقييم التحسن في نوعية الطرق، لن تكون تكلفة تشغيل السيارات مناسبة لرصد نوعية الطرق لأن تكلفة تشغيل السيارات لا تعتمد فقط على نوعية الطرق، ولكن على العديد من العوامل الأخرى أيضًا، مثل أسعار النفط الدولية. وثمّة مؤشر أفضل لهذا الغرض مثل عدد السيارات التي تستخدم الطريق، عدد الحوادث التي تقع عليها، وكذلك التحسن في وصول الأفراد إلى الخدمات.

6- الحساسية: ينبغي أن تكون المؤشرات حساسة للتغيرات الناجمة عن التدخلات.

7- الصلة بعملية وضع السياسة العامة و/أو الدعوة: تمثل نسبة المقاعد في البرلمان التي تشغلها نساء مقياسًا شديد الوضوح لمشاركة المرأة في الحكومة. إلا أنه يلزم، للحصول على نظرة أعمق، توفر مؤشرات تغطي نوعية اشتراك هؤلاء النساء. ويمكن مثلًا أن

الجدول 2-4 مؤشرات الفقر في مصر (2015)

	نسبة الفقراء	فجوة الفقر
المحافظات الحضرية	15.1	2.6
حضر الوجه البحري	9.7	1.2
ريف الوجه البحري	19.7	2.9
حضر الوجه القبلي	27.4	5.3
ريف الوجه القبلي	56.7	13.7
حضر محافظات الحدود	19.3	5.3
ريف محافظات الحدود	29.0	5.3
مصر	27.8	5.6
ينبغي أخذ مؤشرات محافظات الحدود بحذر نظرًا لصغر حجم العينة وانتشار السكان في مساحات شاسعة		

المصدر: من حساب المؤلف باستخدام مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك في مصر عام 2015، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

يشكل عدد مشاريع القوانين البرلمانية التي تقدمها سيدات والتي تُسنّ في شكل قوانين تكملةً جيدة في هذا الشأن.

8- التوثيق: وهو أن تتضمن التعاريف مصادر البيانات وأساليب الحساب. وينبغي إدراج مقاييس للتفاوت ووصف للتحيز، حيثما أمكن، لمساعدة مستعملي المؤشّر على قياس مدى دقة البيانات ذات الصلة.

يعتبر الجدول 2-4 مثالًا جيدًا عن البيانات التي تبرز التفاوت عبر المناطق المختلفة. فالجدول في هذه الحالة يوضح الفوارق في مؤشرات الفقر عبر المناطق. وهذا مفيد في تشجيع وتوجيه الحوار الوطني بشأن محور اهتمام السياسة العامة للحد من الفقر.

4-3 تدريبات: تصنيفات المؤشرات وخصائصها

تدارسوا في مجموعة وأجيبوا على التالي:

1- إذا تم عمل مشروع ما لتحسين مؤشرات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، ما هي المؤشرات اللازمة لمتابعة وتقييم البرنامج (مؤشرات المدخلات والمخرجات والنتيجة والأثر)؟

الفصل الخامس: المؤشرات المستخدمة في قياس اللامساواة

ثّمة العديد من المؤشرات لقياس مستوى اللامساواة بأبعادها المختلفة، وكلّ مؤشر له سبب موضوعي لقياس أحد أبعاد اللامساواة. يقوم هذا الفصل بإلقاء الضوء على الأسباب الأساسية وراء قياس اللامساواة بأبعادها المختلفة.

صُمّمت المؤشرات لارتباطها المباشر بالسياسة العامة وصياغتها وجوانب الرعاية الاجتماعية الشاملة. وتوضح هذه المؤشرات أنّه ثّمة حاجة كبيرة لقياس اللامساواة في حد ذاتها. وعلى الرغم من أن اللامساواة هي جانب واحد من جوانب الرفاهية الاجتماعية، فهي الأفضل لقياس الرفاهية مباشرة. فعلى سبيل المثال، إذا عرف صانع القرار أن اللامساواة والفجوة بين الطبقات الاجتماعية في تزايد، يستطيع طرح السياسات المناسبة للحد من اللامساواة من خلال، مثلًا، إعادة توزيع الضرائب ومنظومة التحويلات. وبالتالي يعتبر قياس اللامساواة مدخلًا أساسيًا وعاملًا مهمًا في وضع السياسات العامة وفي تحديد نوعها وبُعد تأثيرها.[20] نستعرض مؤشرات اللامساواة بصورة عامة بصرف النظر عن الظاهرة أو المجال محل الدراسة وسنرجئ مؤشرات اللامساواة المتعلقة بمجالات معينة إلى الجزء الثالث من الدليل. ونوضح مزايا تقسيم المؤشرات حسب المجموعات الفرعية من السكان لقياس اللامساواة. ونحدد أكثر المعايير المستخدمة في تحديد المجموعات الفرعية من السكان شيوعًا، ونصف كيف تستخدم المؤشرات المقسمة في وضع سياسات واستراتيجيات موجهة للحد من اللامساواة. وسنولي اعتبارات خاصة للبعد المكاني والنوع الاجتماعي عند الإشارة إلى المؤشرات.

5-1 مؤشرات اللامساواة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر الموقع النسبي للأفراد أو الأسر داخل المجتمع من الأمور الهامة لتحديد مدى رفاهيتهم، بالإضافة إلى ذلك فإن درجة اللامساواة الإجمالية في بلد ما،

منطقة ما، أو مجموعة ما، تعد أمرًا هامًا لتحديد مستوى الرفاهية هناك. وتركز مؤشرات الفقر على مجموعة معينة من السكان في قاع التوزيع، أما مؤشرات اللامساواة فهي تعتمد على مفهوم أوسع من ذلك يشمل كافة السكان وليس فقط من هم تحت خط الفقر. يتم قياس اللامساواة بغض النظر عن قيمة متوسط أو وسيط المتغير موضع الاهتمام فهو يعتمد على التوزيع (مفهوم نسبي). ويمكن قياس اللامساواة أو التفاوت وفقًا لأبعاد مختلفة لا تقتصر على الإنفاق أو الاستهلاك أو الدخل فقط، بل تشمل أيضًا الأراضي والأصول أو متغيرات أخرى اقتصادية أو اجتماعية، مثل الحصول على الخدمات الصحية أو التعليمية الأساسية أو القدرة على النفاذ إلى سوق العمل أو الخدمات التعليمية وجودتها ومخرجات التعليم وكذلك المساواة في الفرص. لذلك فإنّ إحدى الخصائص الهامة لأي مجموعة من البيانات هي كيفية توزيع البيانات، أو مدى بُعد كل عنصر عن مقياس ما للاتجاه الوسطي، مثل المتوسط الحسابي. وتسمى هذه الخاصية "التفاوتdispersion".

دليل التكافؤ Parity ratio

دليل التكافؤ (التعادل) يستخدم لمقارنة التعادل أو التكافؤ بخصوص مؤشر ما، بين مجموعتين فرعيتين من السكان (تقسيمات) مضروبًا في 100. ويمكن حسابه لجميع المؤشرات الكمية كالتالي:

دليل التكافؤ = (قيمة المؤشر للمجموعة الأولى/ قيمة المؤشر للمجموعة الثانية)*100.

ومن أدلة التكافؤ الشائعة دليل التكافؤ للإناث/الذكور ويعرف بدليل المساواة بين الجنسين. فمثلًا يمكن حساب دليل المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي أو دليل المساواة بين الجنسين في التحصين. كما ويستخدم في قياس اللامساواة في توزيع الدخل من بحساب حصة الدخل لنسبة عشرين في المائة من الشريحة السكانية الأعلى دخلاً ولنسبة العشرين في المائة من الشريحة السكانية الأدنى دخلاً. ومن المؤشرات المستخدمة في رصد الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية حصة أفقر 20 في المائة من السكان من الاستهلاك الكلي.

دليل المساواة بين الجنسين

ويستخدم هذا الدليل لقياس الفجوة بين الذكور والإناث في ما يتعلق بأي جانب من جوانب التنمية، وهو يقيس النسبة المئوية للمؤشر الخاص بالإناث إلى المؤشر الخاص بالذكور. وكلما اقتربت قيمتة من 100 كلما دلّ ذلك على عدم وجود تفاوت بين الذكور والإناث. ويحسب كالتالي:

دليل المساواة بين الجنسين = (المؤشر الخاص بالإناث/ المؤشر الخاص بالذكور)*100.

ويوضح الجدول 1-5 دليل التنمية البشرية ومكوناته في الدول العربية حسب النوع الاجتماعي عام 2014 ومنه يمكن حساب دليل المساواة بين الجنسين. ويمكن أن نضرب بعض الأمثلة على ذلك:

لحساب دليل المساواة بين الجنسين في التنمية البشرية لدولة تونس، نطبّق الحِسبة التالية =0.676 مقسوماً على 0.757=0.894، والناتج نضربه بـ100.

ويدل ذلك على أن مستوى التنمية البشرية بين الإناث يمثل 89.7 في المائة من مستواها بين الذكور.

مثال آخر؛ دليل المساواة بين الجنسين في متوسط عدد سنين التمدرس في مصر= (7.7\5.4) *100=70.1 في المائة.

ويدل ذلك على أن متوسط عدد سنين التمدرس بين الإناث يمثل 18 في المائة من متوسط عدد سنين التمدرس بين الذكور.

منحنى التركز (منحنى الفائدة) Concentration Curve

تستند فكرة استخدام منحنى التركّز في قياس اللامساواة في خدمة أو ظاهرة ما إلى أنّ المساواة التامة تتحقق إذا تم ترتيب الأفراد بحسب مقياس مستوى المعيشة المستخدم – وهو عادة ما يكون مستوى الإنفاق أو دخل الفرد – من الأفقر إلى الأغنى وظهر أنّ كل فرد منهم يحصل على حصة متساوية من تلك الخدمة. وبالتالي فإن قياس التفاوت أو اللامساواة يتم

الجدول 1-5: دليل التنمية البشرية ومكوناته في الدول العربية حسب النوع الاجتماعي، 2014

	دليل التنمية البشرية			العمر المتوقع عند الميلاد		العدد المتوقع لسنوات التمدرس		عدد سنوات التمدرس		الدخل القومي للفرد	
	نسبة المؤشر للإناث \ الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
التنمية البشرية المرتفعة جدًا											
قطر	0.998	0.853	0.854	79.9	77.3	14.0	13.9	10.4	8.8	55123	143979
المملكة العربية السعودية	0.901	0.778	0.864	75.7	73.0	16.6	16.1	7.8	9.3	20094	77044
الإمارات العربية المتحدة	0.954	0.796	0.835	78.5	76.3	13.9	12.9	9.9	8.5	22391	77300
البحرين	0.940	0.789	0.839	77.6	75.8	15.1	13.7	9.1	9.6	20038	49890
الكويت	0.972	0.793	0.816	75.8	73.5	15.2	14.2	7.3	7.1	42292	111988
التنمية البشرية المرتفعة											
سلطنة عمان	0.909	0.741	0.815	79.2	75.1	13.9	13.5	7.0	8.5	14709	46400
لبنان	0.899	0.718	0.800	81.3	77.6	13.6	13.9	7.6	8.2	7334	25391
الأردن	0.860	0.674	0.784	75.8	72.4	13.7	13.3	9.3	10.5	3587	18831
الجزائر	0.837	0.637	0.761	77.2	72.5	14.2	13.8	4.8	7.8	3898	22009
ليبيا	0.950	0.699	0.736	74.6	68.9	14.3	13.8	7.7	7.0	7427	22392
تونس	0.894	0.671	0.751	77.3	72.5	15.0	14.0	5.9	7.8	4748	16159
التنمية البشرية المتوسطة											
مصر	0.868	0.633	0.729	73.4	69.0	13.3	13.8	5.4	7.7	4928	16049
فلسطين	0.860	0.607	0.706	74.9	71.0	13.8	12.2	8.4	9.3	1580	7726
العراق	0.787	0.561	0.712	71.7	67.2	8.7	11.4	5.1	7.7	4279	23515
المغرب	0.828	0.555	0.670	75.1	73.0	10.6	11.6	3.2	5.3	3222	10573
الجمهورية العربية السورية	0.834	0.520	0.623	76.5	64.0	12.2	12.3	5.4	7.4	864	4523
التنمية البشرية المنخفضة											
موريتانيا	0.816	0.446	0.546	64.5	61.6	8.5	8.5	2.7	4.8	1625	5468
جزر القمر	0.813	0.443	0.545	65.0	61.6	11.0	11.9	3.7	5.6	778	2123
اليمن	0.739	0.414	0.560	65.2	62.5	7.7	10.6	1.3	3.8	1595	5412
السودان	0.830	0.428	0.516	65.0	62.0	6.7	7.3	2.5	3.8	1882	5722
جيبوتي	..	..	..	63.7	60.4	5.9	6.9	..	..	2019	4522
مجموعة التنمية البشرية											
المرتفعة جدًا	0.978	0.884	0.903	83.1	77.8	16.8	16.0	11.7	12.0	30991	52315
المرتفعة	0.954	0.724	0.758	77.4	72.8	13.8	13.4	7.7	8.5	10407	17443
المتوسطة	0.861	0.574	0.667	70.6	66.8	11.5	11.8	4.9	7.3	3333	9257
المنخفضة	0.830	0.456	0.549	61.8	59.3	8.3	9.8	3.4	5.5	1983	4201
الدول النامية	0.899	0.617	0.686	71.7	68.0	11.6	11.9	5.4	7.3	5926	12178
الدول العربية	0.849	0.611	0.719	72.7	68.8	11.6	12.3	4.9	6.9	5686	24985

المصدر: تقرير التنمية البشرية في العالم 2014.

بقياس مدى الانحراف عن هذا الوضع الأمثل. وعلى الرغم من أن ترتيب الأفراد بحسب مستوى معيشتهم أو دخلهم هو الأمر الشائع، إلا أنّه يمكن استخدام عوامل أخرى في دراسة مسائل مختلفة، من قبيل مدى عدالة توزيع المدارس أو المعلمين المؤهلين تأهيلًا جيداً على المحافظات أو الأقضية المختلفة. في هذه الحالة يمكننا ترتيب المحافظات بحسب عدد التلاميذ في كل محافظة من الأقل إلى الأكثر ثم حساب حصة كلّ محافظة من الخدمة المقدمة (توزيع المدارس أو المعلّمين).

المتغيران الرئيسيان وراء منحنى التركز هما متغير الخدمة (أو الظاهرة) والذي يكون توزيعه هو موضع الاهتمام، ومتغير مستويات المعيشة (أو عدد التلاميذ أو عدد الإناث في سن الإنجاب) والذي يتم تقييم التوزيع على أساسه. ويتطلب ذلك قياس متغير الخدمة أو الظاهرة عبر الأفراد.

يمكن أن تكون البيانات على المستوى الفردي (على سبيل المثال، الأسرة الخام بيانات المسح)، او قد تكون مجمعه وفي هذه الحالة، يكون لكل مجموعة من مستويات المعيشة (على سبيل المثال، الخمس الدخل) متوسط لقيمة متغير الخدمة أو الظاهرة. من الشائع أن يتم ترتيب المجموعات (المجموعة التي هي الأكثر فقراً، المجموعة التي هي ثاني أفقر، وهلم جرا).

يرسم منحنى التركز علاقة النسبة التراكمية للمتغير موضع الاهتمام (محور y) بالنسبة المئوية التراكمية للسكان – مرتبين وفقًا لمستويات المعيشة – بدءًا من أشد الناس فقرًا وصولًا إلى الأغنى (محور x). وبعبارة أخرى، فإنه يرسم علاقة المتغير موضع الاهتمام بتقسيمات جزئية لمتغير مستويات المعيشة.

ظهر منحنى التركز النسبة المئوية التراكمية لمتغير الخدمة أو الظاهرة (دعم الخدمة الصحية مثلًا) التي تعود على أفقر نسبة من السكان. إذا كان الجميع، بغض النظر عن مستوى المعيشة، لديه بالضبط القيمة النسبية نفسها لمتغير الخدمة، فإن منحنى التركز يكون خطًا بزاوية 45 درجة، ويمتد من أسفل الزاوية اليسرى إلى أعلى الزاوية اليمنى. هذا هو المعروف باسم خط المساواة. أما إذا سجّل متغير الخدمة قيمةً أعلى (أو أقل) عند أكثر الناس فقرًا، فإن منحنى التركز يكون فوق (أو أدنى) خط المساواة. وكلما بَعُد المنحنى فوق خط المساواة، كلما دلّ ذلك على أن متغير الخدمة أكثر تركيزًا بين الفقراء. ولذلك قد يطلق على منحنى التركز "منحنى الفائدة" استنادًا إلى أنّه يوضح مدى استفادة الفقراء من الخدمات المقدمة. ويظهر منحنى التركز النسبة المئوية التراكمية لمتغير الخدمة أو الظاهرة (التحويلات النقدية أو دعم الغذاء مثلًا) التي تعود على أفقر 10 أو 20 أو 30 في المائة من السكان (أو أكثر بحسب حاجة الدراسة). كلما كان المنحنى فوق خط التساوي دلّ ذلك على استفادة الفقراء بحصة أكبر، والعكس صحيح.

يمكن رسم منحنيات تركيز لنفس المتغير في بلدان مختلفة أو فترات زمنية على نفس الرسم البياني. وبالمثل، يمكن رسم منحنيات لعدة متغيرات مختلفة في البلد نفسه، وذلك كما يوضحه الشكل 1-5 الذي يشير إلى أن توزيع رعاية المرضى الداخليين أقل تكافؤًا مقارنة بالرعاية الصحية الأولية. يوضح الشكل حصة الدعم الصحي في بلد ما وذلك لأفراد داخل وخارج المستشفيات. وتم ترتيب السكان من الأفقر إلى الأغنى وتقسيمهم إلى أعشار (مجموعات عشريه) وحساب حصة كل مجموعة من الدعم. وحيث أن منحنى الدعم المقدم للأفراد داخل المستشفيات تحت خط التساوي، فإنّ ذلك يدل على أن الدعم يحابي الطبقات الغنية إذ إنهم يحصلون على حصة أكبر من نسبة تمثيلهم في المجتمع. والعكس تمامًا في حالة الدعم المقدم للأفراد خارج المستشفيات. إذ إنّ منحنى الدعم يقع أعلى خط التوزيع الأمثل والذي يدل على أن الفقراء يحصلون على حصة أكبر من نسبة تمثيلهم في المجتمع، أي إن هذا النوع من الدعم يحابي الفقراء.

الشكل 2-5 يقدم مثالاً آخر لمنحنى التركز وهو يوضح نسبه المستفيدين من البطاقات التموينيه ومقدار الاستفاده للمجموعات السكانيه بعد ترتيبها من الافقر إلى الاغنى. وكلا المنحنين يقع أعلى خط التوزيع الأمثل مما يدل على أن الفقراء يحصلون على حصة أكبر من نسبة تمثيلهم في المجتمع، أي إن هذا النوع من الدعم يحابي الفقراء.

الشكل 1-5: مثال لمنحنى التركز للدعم المقدم للخدمات الصحية

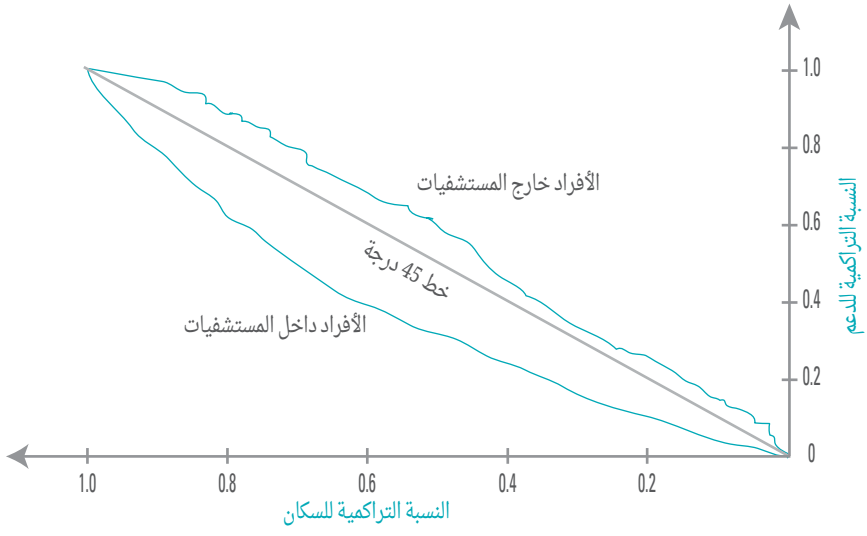

المصدر: O'Donnell, O. , Eddy van Doorslaer, Adam Wagstaff, Magnus Lindelow, 2007: Analyzing Health Equity Using Household Survey Data, World Bank.

الشكل 2-5: منحنى التركز للمستفيدين من البطاقات التموينية ومقدار الاستفادة، مصر 2009

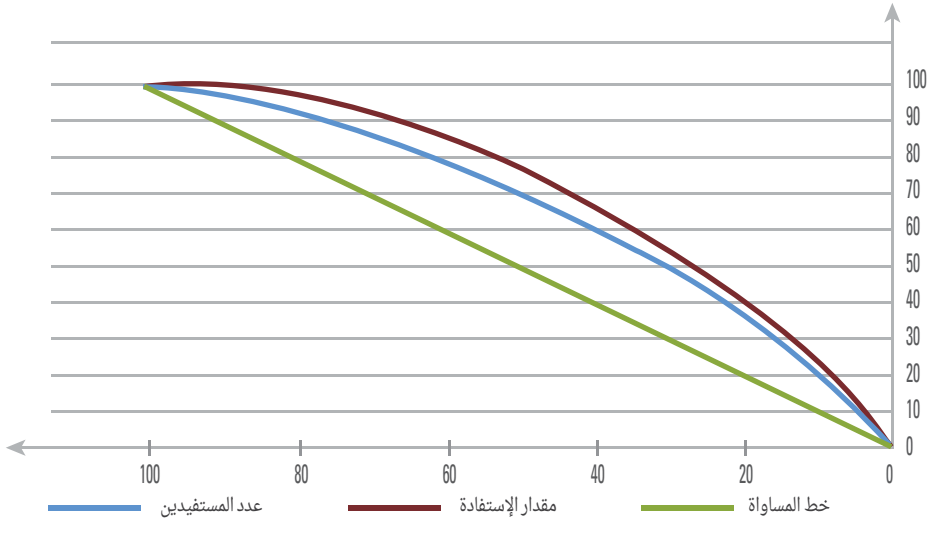

المصدر: من حساب المؤلف باستخدام مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك في مصر عام 2015، الجهاز المركزي للتعبئة العامّة والإحصاء.

الشكل 3-5: منحنى لورنز في مصر لعام 2010

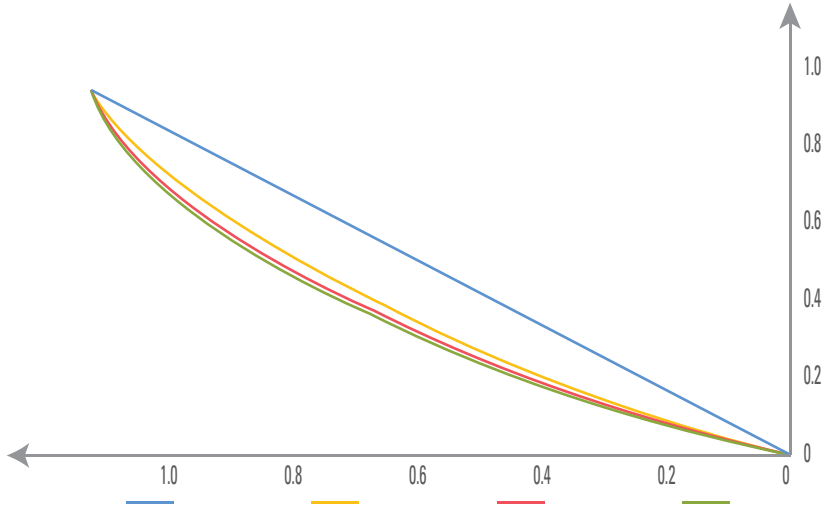

المصدر: من حساب المؤلف باستخدام مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك في مصر عام 2015، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

منحنى لورنز

إنّ منحنى لورنز حالة خاصة من منحنى التركز. وهو المنحنى الذي يوضح العلاقة بين النسبة المئوية المتجمعة من الأسر أو الأفراد والنسبة المتجمعة من جملة الإنفاق أو الدخل، بمعنى أنّه يجيب على التساؤل: ما هي نسبة الإنفاق التي تخُص أقل من 1 في المائة من الأسر أو الأفراد، ثم 2 في المائة وهكذا حتى 100 في المائة؟

أي إنّه يبدأ بأقل الأسر إنفاقًا، ويوضح ما يقابل هذه الأسر من إنفاق كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق، ثم الأسر في الفئة التالية وهكذا دواليك. وبالتالي فهو يأخذ شكلًا مقعرًا يبدأ بالنقطة (صفر، صفر) وينتهي بالنقطة (1،1)، وكلما كان هذا المنحنى مقعرًا إلى أسفل كلما دلّ ذلك على عدم التجانس في مستويات الإنفاق (أو دلّ على التفاوت في مستويات الإنفاق).

يوضح الشكل 3-5 منحنى لورنز في مصر لعام 2010.ونلاحظ منحنى لورنز للحضر مقعرًا أكثر من الريف وهو دليل على وجود تفاوت في مستويات الإنفاق في الحضر عن الريف، إذ إن الفقراء في الحضر يحصلون على حصة أقل من إجمالي الدخل في الحضر.

معامل جيني

يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة لقياس مدى التجانس أو التفاوت في مستويات الإنفاق. ومعامل جيني يقيس المساحة المحصورة بين الخط المائل على المحور الأفقي بمقدار 45 درجة والذي يعبر عن المساواة الكاملة ومنحنى لورنز، وبالتالي فإنه كلّما كان منحنى لورنز مقعرًا إلى أسفل، أي كلما ابتعد عن الخط الأمثل، فإن ذلك يدل على عدم تجانس مستويات الإنفاق، والعكس صحيح. ويتم ضرب هذه المساحة في 2 وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيين الأفقي والرأسي تساوي 0.5، وبالتالي وبهذه الطريقة ينحصر معامل جيني بين الصفر (0) والواحد (1)، حيث يكون

صفرًا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي (العدالة المطلقة) وتكون المساحة مساوية للصفر، ويكون عندها توزيع الدخل متساويًا لجميع أفراد المجتمع ويدل ذلك على تجانس مستويات الإنفاق. وكلما اقترب معامل جيني من الواحد كلما دل ذلك على التفاوت الكبير في مستويات الإنفاق، وفي هذه الحالة يكون توزيع الإنفاق في أسوأ أحواله.

5-2 الحاجة إلى تقسيم البيانات إلى مجموعات فرعية لرصد اللامساواة

بعد مناقشة مؤشرات اللامساواة الأكثر شيوعًا، علينا أن ندرك الفائدة الكبيرة التي تنطوي عليها المؤشرات الوطنية في فهم الوضعيّة الحاليّة لمسألة معينة تتعلق بالبلد. إلا أن المؤشرات المجمعة لا توضح ما إذا كان المؤشر نفسه متوافرًا لجميع السكان أو للمجموعات الفرعية للسكان، أم أنّ هناك تفاوتًا في القيمة من مجموعة سكانية وأخرى. ولرصد التفاوت يتعين علينا تقسيم القيم الوطنية بحسب المجموعات الفرعية من السكان. ويشار إلى هذه العملية باسم "التقسيم".

إن المجموعة الفرعية من السكان هي مجموعة من السكان المستهدفين تمّ تحديدها بغرض وصف أو قياس خاصّية تميز المجموعة الفرعية عن السكان في مجموعهم. وعادة ما تحدد المجموعات الفرعية من السكان في شكل أزواج أو مجموعات. ولدى تحديد مجموعة فرعية حضرية من السكان في بلد ما، نشير أيضًا إلى مجموعة فرعية ريفية من السكان على سبيل المثال. وفي ما يلي بعض المجموعات الفرعية الشائعة من السكان:

- **مكانية:** إقليمية، وطنية، دون وطنية (مثل مقاطعة، منطقة، حضرية/ ريفية وغير ذلك)؛
- **خصائص فردية:** الجنس (ذكور وإناث)، المجموعة العمرية (أطفال، شباب، مسنين)، المجموعة الإثنية؛
- **الدخل:** خمسيات الثروة (أعلى 20 في المائة ثاني أعلى 20 في المائة وصولًا إلى أدنى 20 في المائة)، خط الفقر (فوق خط الفقر/دون خط الفقر)؛
- **التعليم:** المستوى التعليمي (المدرسة الابتدائية، المدرسة الثانوية، التعليم الجامعي، الإلمام بالقراءة والكتابة)؛
- **العمالة:** النشاط الاقتصادي (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، القطاع (رسمي، غير رسمي).

ولا وصفات مقررة للأبعاد التي يكون من الأنسب عندها تقسيم المؤشرات.

أمثلة على استخدام تقسيم البيانات لرصد اللامساواة

نعرض في ما يلي لبعض النماذج التي تشرح أهمية تقسيم البيانات عند دراسة بعض المسائل المرتبطة بالمساواة.

يوضح الشكل 5-4 تقسيم السكان إلى 5 فئات تتدرّج من الأفقر إلى الأغنى. وإذا قمنا بتقسيم البيانات المتعلقة بمن يحصل على المساعدات النقدية الحكومية في مصر، فإنّنا نجد أن 29.5 في المائة من الأفراد في الخُمس الأفقر يحصلون على المساعدات النقدية الحكومية، ولكن 6 في المائة من الأفراد في الخمس الأغنى يحصلون أيضًا على المساعدات النقدية الحكومية، مما يدل على تسرب جزء من المساعدات إلى غير المستحقين.

ويوضح الشكل 5-5 تطوّر إمكانيّة الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة في تونس بحسب مكان الإقامة. ويمكننا أن نلمس، بوجه عام، أن الحكومة قد نجحت في الفترة ما بين 2008 إلى 2015 في زيادة إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة من 85 في المائة إلى 92 في المائة من مجموع السكان. غير أن هذه الصورة العامة تغفل اختلافات هامة لا تبرز إلّا عندما نقسّم هذه القيم لتظهر الفرق بين السكان في الريف وبين السكان في الحضر.

ففي عام 2008، كانت إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة في المناطق الحضرية عالية جدًا وبلغت 96 في المائة، أي إنها تجاوزت بمرّة ونصف الإمكانية في المناطق الريفية التي بلغت 64 في المائة. وقد حفّز هذا التباين الحكومة على التركيز على زيادة الإمكانية في المناطق الريفية. وبحلول عام 2015، ازدادت هذه الإمكانية في المناطق

الشكل 4-5: نسبة المستفيدين من المساعدات النقدية وفقًا لأخماس الإنفاق وحالة الفقر في مصر 2015

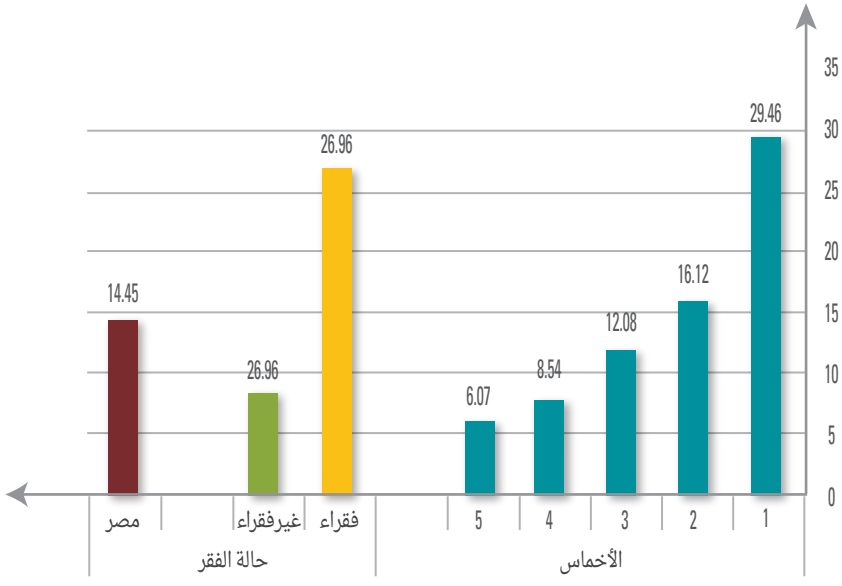

المصدر: من حساب المؤلف باستخدام مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك في مصر عام 2015، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الشكل 5-5: إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة، تونس (2008-2015)

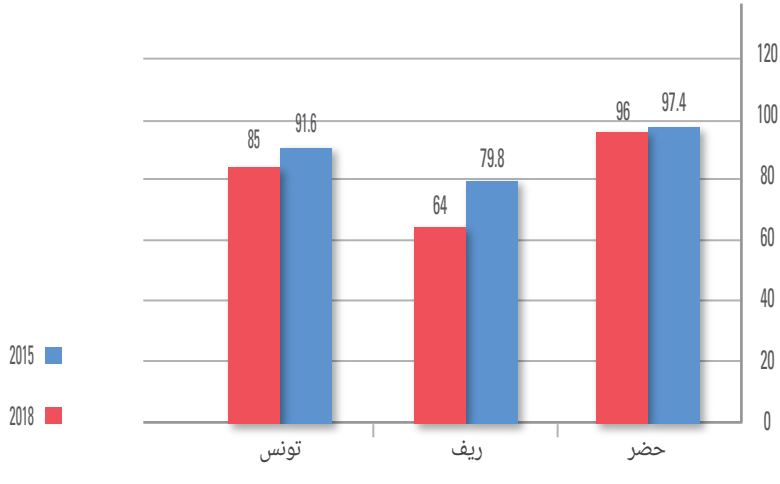

المصدر: قاعدة بيانات التنمية 2016.

الجدول 2-5: نسبة الالتحاق الصافية بالتعليم الابتدائي في المغرب 2005 - 2010

إناث	ذكور	الريف	الحضر	أغنى 20 في المائة من السكان	أفقر 20 في المائة من السكان
88	91	83	96	95	77

المصدر: قاعدة بيانات التنمية 2016

الشكل 5-6 : نسبة المشاركة في قوة العمل للأفراد بعمر 15سنة وما فوق، 2012

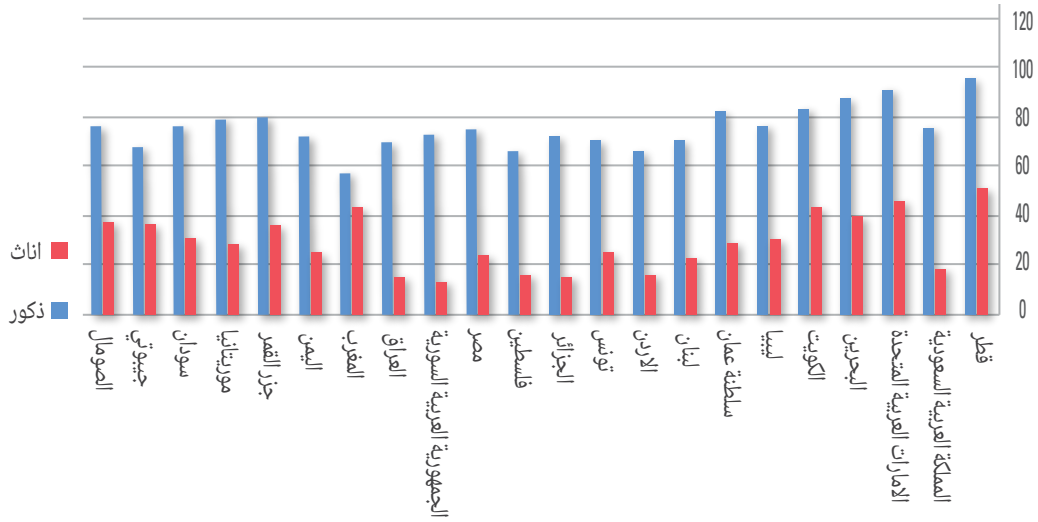

المصدر: تقرير التنمية البشرية في العالم 2014.

الريفية إلى 80 في المائة، ولكن كان لا يزال يتعين عمل الكثير. وفي الفترة نفسها، زادت إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة في المناطق الحضرية قليلًا إلى 97 في المائة من الأسر المعيشية. ويوضح لنا التقسيم أن عدم توفر إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة يمثل في معظم الأحوال مشكلة في المناطق الريفية، ومن ثم ينبغي أن تصبح المناطق الريفية محط اهتمام السياسة الحالية المتعلقة بإتاحة إمكانية الحصول على المياه. ويلزم الحصول على مزيد من البيانات - البيانات الديمغرافية على سبيل المثال - لوضع سياسة فعالة، ولكن التقسيم البسيط إلى مناطق ريفية ومناطق حضرية يقطع شوطًا طويلًا نحو وصف طبيعة المسائل المتصلة بإمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة.

في الفترة من 2005-2010، بلغت صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في المغرب 89 في المائة. ويمكننا، لو قسمنا هذه الإحصائية بحسب الجنس، أن نلمس أن المعدل بين الذكور كان أعلى من الإناث. كما أنه كان عند ساكني المناطق الحضرية أعلى بكثير منه عند من يعيشون في المناطق الريفية؛ كذلك الأمر عند مقارنة النسبة بين أغنى 20 في المائة من السكان وبين أفقر 20 في المائة. وبالتالي، فإن إمعان النظر في نمط اللامساواة يمكن أن يساهم في فهم طبيعة الالتحاق بالتعليم في البلد.

يوضح الشكل 5-6 التفاوت في نسبة المشاركة في قوة العمل للأفراد بعمر 15 سنة وما فوق بين الذكور والإناث في البلاد العربية ويشير إلى التفاوت الواضح في نسبة المشاركة بين الجنسين.

5-3 بعض الأدلة الدولية لقياس اللامساواة

نستعرض فيما يلي بعض الأدله المستخدمه في التقارير الدوليه والتي تقيس اللا مساواه في الدول العربيه

دليل التنمية البشرية

يرصد دليل التنمية البشرية مقياسًا للتقدم في ثلاثة أبعاد هي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، ويقيس بعد الصحه الحياة الطويلة والصحية ويستخدم مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد . ويتعلق بعد التعليم بقياس المعرفة، يستخدم الدليل مؤشري متوسط سنوات الدراسة، والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس على أساس السنوات المتوقعة للدراسة، أي مجموع السنوات التي يتوقع أن يقضيها طفل في المدرسة على أساس معدلات الالتحاق الحالية. إن وجود مقياس بهذا البعد يتجاوز مجرد تقدير إتاحة التعليم إلى تقييم نوعية التعليم. ولقياس مستوى المعيشة يستخدم الدليل مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وبذلك يأخذ هذا المؤشر التحويلات من وإلى الدولة وكذلك المساعدات التي قد تتلقاها بعض الدول. ويتم تجميع المؤشرات الثلاثة بأخذ المتوسط الهندسي لها.

يوضح تقرير التنمية البشرية في العالم لعام 2010 أن: "التنمية البشرية لا يمكن أن تقوم على استغلال بعض المجموعات لمجموعة أخرى، وعلى استئثار بعض المجموعات بالحيّز الأكبر من الموارد والسلطة. فالتنمية لا تكون تنمية بشرية حقًا ما لم تكن منصفة" [...]. وكذلك يشير التقرير إلى أن: "الإنصاف يرتبط ارتباطًا ثابتًا بدليل التنمية البشرية، فالبلدان التي تسجل أداءً جيدًا من حيث دليل التنمية البشرية هي أيضًا في وضع جيد من حيث الإنصاف. وتتطابق هذه النتيجة مع الأبحاث التي تظهر كيف أن التخفيف من اللامساواة بين السكان عمومًا وبين الجنسين وبين مختلف المجموعات، يمكن أن يحسن النتائج الإجمالية في الصحة والتعليم، إضافة إلى النمو الاقتصادي". ليس من الصعب فهم هذه العلاقة القوية بين هذه العناصر- فالتقدم في الصحة والتعليم غالبًا ما يكون نتيجة لتحسين إمكانية حصول الفئات المحرومة على الخدمات. وفي معظم المجتمعات يحظى الأطفال من الطبقات الغنية بفرصة لإتمام السنوات الدراسية للحصول على خدمات الرعاية الصحية مما يسمح لها بنمو صحي وسليم إلا أن الفقراء لا يحظون بالفرص نفسها وكلما أتيح الحصول على خدمات الصحة والتعليم لتشمل هؤلاء كلما تعززت التنمية البشرية وقل التفاوت واللامساواة.

يقدم دليل التنمية البشرية معدلات إجمالية تحجب فوارق كبيرة في توزيع التنمية البشرية بين السكان في أي بلد. ويطلق تقرير التنمية البشرية في العالم لعام 2010 دليلًا للتنمية البشرية معدلًا بعامل اللامساواة [21] وهذا الدليل الجديد يقارن بدليل التنمية البشرية الأصلي ويبين اللامساواة في كل بعد من أبعاد دليل التنمية البشرية. ويمكن أن يُسترشد بدليل التنمية البشرية معدلًا بعامل اللامساواة ومكوناته في عملية مناقشة السياسة العامة وتصميمها. فعندما تكون الفوارق في دليل التنمية البشرية كبيرة نتيجة للّامساواة فإنّ هذا يعني أن المجتمع يمكن أن يحقق الكثير إذ ما ركز جهوده على إصلاحات تسهم في التقدم نحو تحقيق الإنصاف.

دليل التنمية البشرية المعدّلُ باللامساواة

ولا يحسب دليلُ التنمية البشرية المعدّلُ باللامساواة متوسط التنمية البشرية استنادًا إلى مؤشرات الصحة والتعليم والدخل فحسب، بل يحسب كيفية توزيع ثمار التنمية بين أفراد المجتمع. فلنعتبر أن لكل فرد "دليلًا" شخصيًا للتنمية البشرية وأنّ متوسط العمر المتوقع عند الولادة هو نفسه لجميع الأفراد في المجتمع وكذالك سنوات الدراسة والدخل، عندها تكون قيمة دليل التنمية البشرية لهذا المجتمع مساوية لقيمة دليل التنمية البشرية لكلّ فرد. ولكن في الواقع، ثمّة فوارق بين الأفراد، ويختلف متوسط دليل التنمية البشرية في المجتمع عن مستوى دليل التنمية البشرية لكل فرد. وكلما اقترب دليل التنمية البشرية لكل فرد من المتوسط العام دلّ ذلك على درجة الإنصاف التي يتمتع بها المجتمع من حيث توزيع ثمار التنمية على أفراده. ويحتسب دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل اللامساواة الفوارق في متوسط العمر المتوقع عند الولادة وسنوات الدراسة والدخل، فيخفض متوسط قيمة كل بعد وفقًا لحجم اللامساواة.

الشكل 5-7 :دليل التنمية البشرية والدليل المعدّل

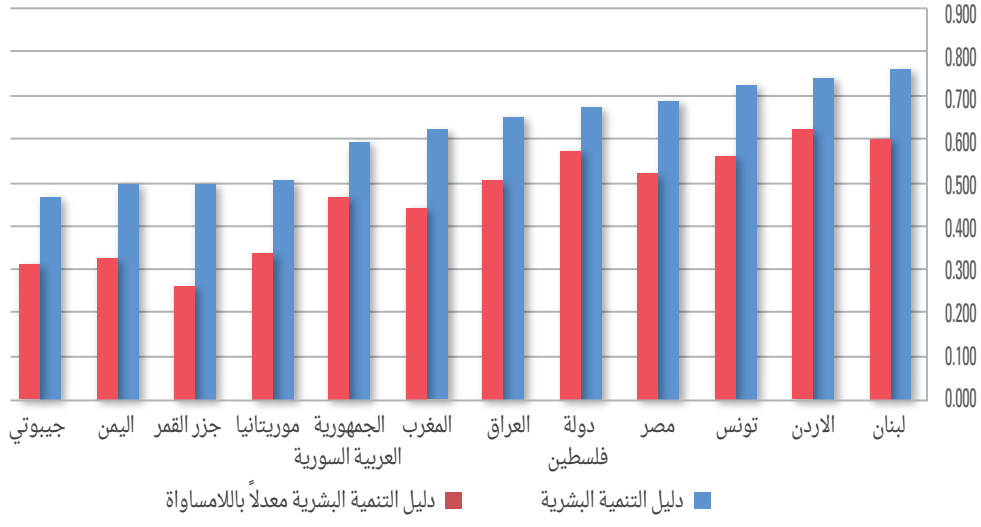

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2015.

الشكل 5-8 : نسبة الخسارة الشاملة

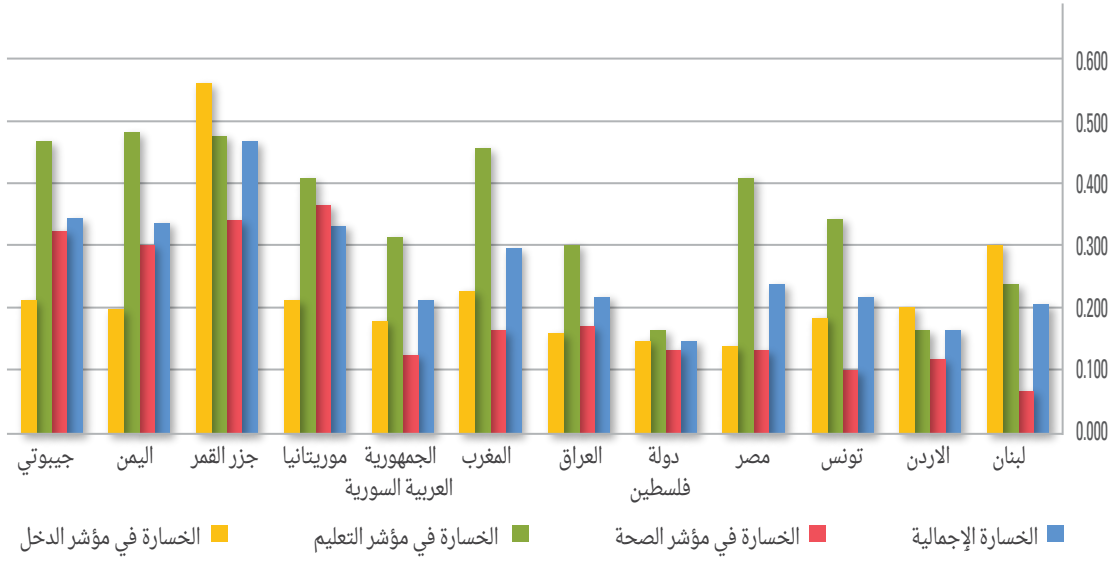

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2015 .

الجدول 3-5: دليل التنمية البشرية المعدل باللامساواة، 2014- التفاوت في التنمية البشرية

	دليل التنمية البشرية (HDI)	دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل اللامساواة			الخسارة في مؤشر الصحة	المؤشر المعدل للصحة	الخسارة في مؤشر التعليم	المؤشر المعدل للتعليم	الخسارة في مؤشر الدخل	المؤشر المعدل للدخل	معامل جيني
	القيمة	القيمة	الخسارة الإجمالية (%)	الفرق مع ترتيب دليل التنمية البشرية (HDI)	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	
	2014	2014	2014	2014	2010–2015	2014	2014	2014	2014	2014	2005–2013
قطر	0.850	..	..	..	6.0	0.841	..	..	..	..	..
المملكة العربية السعودية	0.837	..	..	..	8.7	0.762	..	..	..	..	..
الإمارات العربية المتحدة	0.835	..	..	..	5.5	0.829	..	..	..	..	..
البحرين	0.824	..	..	..	6.3	0.816	..	..	..	..	..
الكويت	0.816	..	..	..	7.2	0.776	..	..	..	..	..
سلطنة عمان	0.793	..	..	..	7.0	0.813	..	..	..	..	..
لبنان	0.769	0.609	20.8	-15	6.7	0.852	24.1	0.491	30.0	0.540	..
الأردن	0.748	0.625	16.5	2	11.9	0.732	16.9	0.586	20.5	0.568	33.7
الجزائر	0.736	..	..	..	16.7	0.702	..	..	..	..	..
ليبيا	0.724	..	..	..	10.1	0.714	..	..	..	..	..
تونس	0.721	0.562	22.0	-2	10.6	0.753	34.6	0.415	18.9	0.569	35.8
مصر	0.690	0.524	24.0	-5	13.4	0.681	40.9	0.351	14.2	0.604	30.8
فلسطين	0.677	0.577	14.9	16	13.1	0.707	16.5	0.549	15.0	0.494	34.5
العراق	0.654	0.512	21.8	2	17.6	0.626	30.6	0.342	16.1	0.626	29.5
المغرب	0.628	0.441	29.7	-2	16.8	0.692	45.8	0.253	23.0	0.492	40.9
الجمهورية العربية السورية	0.594	0.468	21.2	8	12.6	0.667	31.5	0.376	18.3	0.408	35.8
موريتانيا	0.506	0.337	33.4	1	36.6	0.420	40.8	0.214	21.2	0.425	40.5
جزر القمر	0.503	0.268	46.7	-18	34.2	0.438	47.6	0.248	56.0	0.178	64.3
اليمن	0.498	0.329	34.0	0	30.3	0.469	48.1	0.177	20.6	0.427	35.9
السودان	0.479	..	..	..	32.8	0.450	42.7	0.171	..	..	35.3
جيبوتي	0.470	0.308	34.6	1	32.5	0.436	47.0	0.162	21.7	0.413	40.0
مجموعة التنمية البشرية											
التنمية البشرية المرتفعة جدًا	0.896	0.788	12.1	—	4.9	0.885	8.0	0.782	22.5	0.706	—
التنمية البشرية المرتفعة	0.744	0.600	19.4	—	10.7	0.757	16.8	0.542	29.4	0.527	—
التنمية البشرية المتوسطة	0.630	0.468	25.8	—	21.9	0.584	34.7	0.348	19.8	0.503	—
التنمية البشرية المنخفضة	0.505	0.343	32.0	—	35.0	0.405	37.9	0.247	22.0	0.404	—
الدول النامية	0.660	0.490	25.7	—	19.9	0.614	32.3	0.374	24.5	0.514	—
الدول العربية	0.686	0.512	25.4	—	17.4	0.643	38.9	0.334	17.7	0.626	—

المصدر: تقرير التنمية البشرية في العالم 2014.

ويمكن أن تكون قيمة دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل اللامساواة مساوية لقيمة دليل التنمية البشرية الأصلي إذا كانت المساواة تامة بين أفراد المجتمع، كما يمكن أن تكون قيمة هذا الدليل دون دليل التنمية البشرية في حال ارتفاع اللامساواة. وهكذا يمكن اعتبار دليل التنمية البشرية دليلًا للتنمية البشرية "المحتملة" (أي الحد الأقصى الذي يمكن تحقيقه لو تحققت المساواة التامة)، بينما يعتبر دليل التنمية البشرية المعدل باللامساواة دليلًا لمستوى التنمية "الفعلي" (إذ يأخذ في الحسبان اللامساواة).

يوضح الجدول 3-5 قيمة دليل التنمية البشرية والدليل المعدّل باللامساواة والخسائر الناتجة عن اللامساواة. ويصل متوسط الخسارة في دليل التنمية البشرية بسبب اللامساواة في جميع البلدان العربية إلى حوالي 25 في المائة. وتتراوح نسب الخسائر الناجمة بين 15 في المائة (فلسطين) و34 في المائة (اليمن)، وقد خسر المغرب ومصر وتونس أكثر من 22 في المائة. تراجعت مصر خمس رتبٍ، وتونس رتبتين، ولبنان 15 رتبة، وذلك بسبب اللامساواة في أبعاد التنمية البشرية. من ناحية أخرى، وبسبب الانخفاض النسبي في أبعاد التنمية البشرية، تحرّكت الأردن الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين إلى وضع أفضل.

يعاني المغرب أكبر الخسائر بحسب دليل التنمية البشرية بسبب نسبة اللامساواة المرتفعة في جميع الأبعاد الثلاثة، ثمّ يأتي في الترتيب مصر وتونس. وكانت الخسارة الأكبر في مصر والمغرب حيث سجلت 39 في المائة من مؤشر التنمية البشرية إلى حد كبير بسبب اللامساواة في التعليم. وتظهر الدول العربية التفاوت الأكبر في البعد التعليمي، ثمّ في بُعد الدخل، أمّا البعد الصحي فيُظهر أقل نسبة من الخسائر. وعمومًا يمكن أن تعزى الخسائر الكبيرة إلى التوزيع غير المتكافئ للتعليم، وهو توزيع يسجّل نسبة مرتفعة جدًا من اللامساواة. وتراوحت الخسائر في البعد التعليمي بين 17 في المائة في فلسطين و46 في المائة في المغرب. الخسارة في بعد الدخل أقل من الخسارة في بعد التعليم، ولكنها أيضًا عالية إلى حد كبير. والخسارة في مؤشر الصحة هي الأقل بين الدول النفطية ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا وتزيد كثيرًا في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، وينتج ذلك بشكل رئيسي عن وفيات الرضع والأطفال.

وفي مجال الصحة، ثمّة حاجة إلى برامج للحد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الحصول على الخدمات العامة، مثل برامج التطعيم. أما في مجال التعليم، فتتوفر المدارس الحكومية المجانية في معظم البلدان، ولكن ثمّة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز المساواة في الحصول على الخدمات التعليمية.

دليل التنمية البشرية بحسب النوع الاجتماعي

يقيس مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي (GDI) مستوى التنمية في ثلاثة أبعاد: الصحة (وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة)، والتعليم (ويقاس بمتوسط سنوات الدراسة والمتوسط المتوقع لسنوات الدراسة)، والدخل (ويقاس بالدخل القومي الإجمالي). ويوضح المؤشر الوضع بالنسبة للنساء ويقارنه بالرجال. فمؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس (GDI) يوضح موقع النساء على مؤشر التنمية البشرية (HDI)[22] بالنسبة للرجال، ويدلّ على مستوى التنمية النسبي بين المرأة وبين الرجل. وفي تقرير التنمية البشرية العالمي عام 2014، تم حساب قيمة (GDI) في 16 دولة عربية[23] فقط. ويتراوح موقع الإناث على مقياس (HDI) بين 0.838 في قطر و0.415 في اليمن. أما بالنسبة إلى الدول العربية ككل، فكانت قيمة مقياس (HDI) للنساء 0.626، أي أقلّ من المتوسط العالمي (0.655). وجاء ترتيب المجموعة العربية في المركز الثالث بين المجموعات الأخرى وفي آخر مجموعة قبل جنوب الصحراء الأفريقية وجنوب آسيا.

أمّا تقرير التنمية البشرية في العالم عام 2015 فيشير إلى أن أداء الدول العربية ككل هو ثاني أسوأ مجموعة بعد جنوب آسيا. وتقدّم دولة قطر أفضل أداء بين الدول العربية في الأبعاد الثلاثة لمقياس (HDI)، فتصل نسبة الإناث إلى الذكور في هذا الصدد إلى 0.979 مشيرةً إلى ارتفاع مستوى التنمية البشرية لكل من الرجال والنساء، ولكن بنسبة أعلى قليلًا عند الرجال مقارنة بالنساء. أما في الكويت فقد حقق الرجال والنساء مستوًى مماثلًا تقريبًا من التنمية وفقًا لمؤشر التنمية البشرية، إذ سجّلت النساء على مقياس (HDI) نسبة 0.987 من الرجال. وقد حققت في الواقع جميع البلدان في المجموعة "تنمية عالية جدًا" من خلال مستويات تنمية متساوية تقريبًا لكل من النساء والرجال (قيمة مقياس HDI للنساء والرجال تتجاوز 0.95)، باستثناء المملكة العربية

السعودية. وكانت قيمة مقياس (HDI) للنساء والرجال في جميع البلدان الأخرى فوق 0.8 باستثناء اليمن (0.738).

وبنظرة فاحصة إلى مكونات مؤشر التنمية البشرية يمكن ملاحظة ما يلي:

1. يزيد متوسط العمر المتوقع عند الولادة للنساء عنه للرجال في كافة الدول العربية.

2. يتساوى الوضع تقريبًا بالنسبة إلى متوسط سنوات الدراسة المتوقعة بين الرجال والنساء في كل الدول العربية ما عدا العراق واليمن.

3. يتعدى متوسط سنوات الدراسة للنساء في كل من قطر ودولة الإمارات والكويت وليبيا مستوى نظيره بين الرجال، أمّا بالنسبة للبحرين ولبنان والأردن فتصل النسبة للنساء إلى ما فوق 90 في المائة من متوسط الرجال، في حين تهبط إلى 32 في المائة من متوسط سنوات الدراسة للرجال في اليمن.

4. أظهرت تقديرات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي) أكبر الاختلافات بين المرأة والرجل. وتقدر نسبة الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد على مستوى جميع البلدان العربية بـ 0.304، وتمثل بذلك أقل منطقة في العالم من حيث نصيب الفرد.

تتراجع المملكة العربية السعودية 78 مركزًا إلى الوراء عندما يتم تصنيف الدول وفقًا لمقياس HDI؛ والذي يدل على مستوى التنمية النسبي بين النساء والرجال، مما يعكس التأخر النسبي لتنمية النساء في المملكة العربية السعودية بالمقارنة مع بلدان أخرى. ومن ناحية أخرى تقدمت الكويت 24 مركزًا، مما يدل على أن الكويت توفر مستوًى عاليًا من التنمية لكل من النساء والرجال. وبشكل عام، فإن مركز جميع الدول العربية في ما يتعلق بمقياس التنمية بحسب الجنس (GDI) أسوأ من مراكزها في ما يتعلق بمقياس التنمية البشريّة (HDI)، باستثناء الكويت واليمن وموريتانيا.

المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين (GGGI)

قام المنتدى الاقتصادي العالمي مؤخرًا بتصميم مؤشرٍ لقياس اللامساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، هو مؤشر الفجوة بين الجنسين (GGGI)، والذي يأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من العوامل مما يجعله ذا أهمية كبيرة. ثمّة ثلاثة مفاهيم أساسية يقوم عليها "المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين":

- **أولًا:** تركيزه على قياس الفجوات بدلًا من قياس المستويات.
- **ثانيًا:** قياسه للثغرات في المخرجات بدلًا من الثغرات في المدخلات.
- **ثالثًا:** ترتيب البلدان بحسب درجة المساواة بين الجنسين وليس درجة تمكين المرأة بها.

يتركّب هذا المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية؛ وهي:

- **مؤشّر المشاركة والفرص الاقتصادية.** ويشمل بدوره المؤشرات التالية: نسبة الإناث إلى الذكور في معدلات المشاركة في قوة العمل؛ نسبة الإناث إلى الذكور بقدر الدخل المكتسب المتساوي لنفس العمل؛ متغير وصفي تم حسابه من خلال استطلاع الرأي الذي قام به المنتدى الاقتصادي؛ نسبة النساء إلى الرجال في المجالس التشريعية وكبار المسؤولين والمديرين؛ نسبة النساء إلى الرجال بين العاملين في المجالات التقنية والمهنية.
- **مؤشّر التحصيل العلمي.** ويشمل بدوره المؤشّرات التالية: نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي؛ نسبة معدل محو الأمية بين الإناث إلى معدل محو الأمية بين الذكور.
- **مؤشّر الصحة والبقاء على قيد الحياة.** ويشمل بدوره المؤشّرات التالية: النسبة بين الإناث والرجال حول متوسط العمر الصحي المتوقع؛ نسبة النوع الاجتماعي عند الولادة.
- **مؤشّر التمكين السياسي.** ويشمل بدوره المؤشّرات التالية: نسبة النساء إلى الرجال في المناصب بدرجة وزير؛ نسبة النساء إلى الرجال في المناصب البرلمانية؛

- نسبة النساء إلى الرجال من حيث عدد السنوات في المناصب العليا التنفيذية (رئيس الدولة أو رئيس الوزراء في السنوات الخمسين الماضية).

وتنحصر القيمة النهائية لمؤشّر (GGGI) بين 1 (المساواة) وصفر (اللامساواة).

بلغ المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين في الدول العربية 0.599 مما يشير إلى تمكّنها من تقليص الفجوة بنسبة 60 في المائة بين الجنسين بشكل عام في سنة 2014. وتجدر الإشارة إلى أن تقرير المنتدى الاقتصادي لعام 2014 يتضمن أوضاع 15 بلدًا فقط من البلدان العربية بسبب عدم توافر البيانات. وقد حققت المنطقة أداء سيئًا من حيث سد الفجوات بين الجنسين وعلى جميع الأبعاد، وذلك على الرغم من تصنيف خمسة بلدان منها من المنطقة ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا وستة بلدان منها من بين البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. ولكنّ هذه البلدان التي تناولها التقرير تقع ضمن أسوأ 30 بلدًا بالنسبة للمساواة بين الجنسين. وتعتبر دولة اليمن الأسوأ أداء في العالم في اللامساواة بين الجنسين. وتصنف الكويت كأفضل أداء بين الدول العربية في هذا الصدد، على الرغم من أنها تحتل المرتبة 113 من أصل 142 بين بلدان العالم. وتأتي المنطقة العربية ككل كأسوأ منطقة في مجال التخفيف من اللامساواة بين الجنسين في العالم حيث انخفضت الفجوة بين الجنسين بنسبة 60 في المائة فقط.

كما أنّ المنطقة العربيّة تحتل المرتبة الأخيرة على المؤشر الفرعي والخاص بإتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية حيث أغلقت الفجوة الاقتصادية بين الجنسين بنسبة 42 في المائة فقط. ولكنّ المنطقة تحتلّ المركز الرابع على مستوى إغلاق الفجوة التعليمية بين الجنسين، متقدمة على دول آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 93 في المائة. كما تحتل المنطقة العربية المركز الخامس في ما يتعلق بالصحة العامة والبقاء على قيد الحياة حيث أغلقت الفجوة بنسبة 97 في المائة متفوقة قليلًا عن النسبة المتحققة في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية، بعد أن كانت تحتل المركز الرابع في العام المنصرم. وأخيرًا تحتل المنطقة المركز السادس على مستوى المؤشر الفرعي للتمكين السياسي حيث استقرت النسبة على 8 في المائة فقط.

وقد استثمرت البلدان العربية ذات المستوى الاقتصادي العالي في تحقيق مستوى عالٍ من التعليم بين النساء في العقد الأخير. ونجد أنّ معدلات الالتحاق بالتعليم العالي للنساء في قطر والكويت، والبحرين، وتونس، والجزائر، وعمان، والأردن، ولبنان، والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية أعلى من تلك الخاصة بالرجال. وقد احتل الأردن عام 2014 المركز الأول في تضييق الفجوة التعليمية بين الجنسين حيث بلغت (0.99)، يليه في ذلك دولة الإمارات. وتجدر الإشارة إلى أن كل الدول العربية قد أغلقت الفجوة بنسبة 90 في المائة ما عدا اليمن الذي بقي يسجّل معدّل 0.707. على صعيدٍ آخر، يتراوح مؤشر إغلاق الفجوة بين الجنسين بالنسبة للصحة العامة والبقاء على قيد الحياة بين 0.979 في الجمهورية العربية السورية و0.952 في قطر. ويعد المجال الصحي والبقاء على قيد الحياة أفضل مجالٍ لإنجازات الدول العربية.

أمّا على مستوى المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية وإتاحة الفرص، فقد حققت دولتان فقط من بين الدول العربية مركزًا فوق المتوسط، وهما دولتا قطر والكويت، مع ملاحظة أنّ دولة قطر تحتلّ المركز 101 على المستوى العالمي من بين 142 دولة مما يدل على أن هناك 100 دولة سبقتها في الترتيب. وتقع 13 دولة عربية ضمن العشرين دولة التي حققت أسوأ مركز بالنسبة لمؤشرات مشاركة المرأة في القوى العاملة وحجمها في المجالس التشريعية وتوليها المناصب القيادية العليا. وكانت الدول العربية كلها وبشكل عام من بين العشرين دولة التي تمثل أسوأ معدلات للمشاركة الاقتصادية للمرأة بالنسبة للرجل.

وتحتل الدول العربية كلها مركزًا أقل من المتوسط على المؤشر الفرعي للمشاركة السياسية. وتعكس الجزائر وتونس الأداء الأفضل في هذا المجال.

5-4 تدريبات: مؤشرات اللامساواة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية

1. توضح الجداول التالية نسبة الفقراء وتوزيعهم بحسب النوع الاجتماعي والحالة التعليمية والعملية

والمناطق الجغرافية في بلد ما؛ تُحتَسب القيم الظاهرة في الجداول كما يلي:

- نسبة الفقراء في فئة معينة = عدد الفقراء في هذه الفئة\عدد سكان الفئة نفسها.
- توزيع الفقراء في فئة معينة = عدد الفقراء في هذه الفئة \ إجمالي عدد الفقراء.

	النوع الاجتماعي		
	الإجمالي	إناث	ذكور
نسبة الفقراء	27.67	26.81	28.53
توزيع الفقراء	100.00	48.31	51.69

	الحالة التعليمية					
	الإجمالي	تعليم جامعي	تعليم ثانوي	تعليم اساسي	يقرأ ويكتب	أمي
نسبة الفقراء	27.67	8.52	20.91	29.95	31.52	17.46
توزيع الفقراء	100.00	2.7	20.3	28.6	18.1	30.3

	الحالة العملية				
	الإجمالي	يعمل من دون أجر	يعمل لحسابه	صاحب عمل	يعمل بأجر
نسبة الفقراء	26.35	33.25	27.80	22.55	25.57
توزيع الفقراء	100.00	15.88	13.05	12.97	58.10

		المناطق						
	الإجمالي	7	6	5	4	3	2	1
نسبة الفقراء	27.67	50.08	15.41	50.50	30.67	18.05	11.65	16.88
توزيع الفقراء	100.00	1.11	0.57	50.35	12.44	21.11	4.82	9.60

- استخدم المعلومات المتاحة في البيانات وضِّع صورة تفصيلية قدر الإمكان عن الفقر: هل ثمّة لامساواة في حالة الفقر بين المناطق المختلفة؟ كيف يمكن قياسها؟ هل ثمّة لامساواة بين المجموعات الأخرى من السكان (مستوى التعليم، حالة العمل)؟ وإن كان الأمر كذلك، فما هي هذه الاختلافات؟ وكيف يمكن قياسها؟

- كيف تستخدمون هذه المعلومات لوضعها في السياسات والبرامج الوطنية للحد من الفقر؟ ولتوجيه التدخلات نحو مجموعات فرعية معينة من السكان؟

2. انظر إلى الجدول الوارد أدناه. هل تغيَّرَت تفضيلات مكان الولادة عبر الزمن في جمهورية السودان؟ إذا كانت الولادة الآمنة هي التي تتم في المستشفيات أو الوحدات الصحية الأولية، هل ثمّة لامساواة في هذا الشأن؟ وكيف ستقيسه؟ وما هي أبعاد اللامساواة من حيث الولادة الآمنة؟ وهل تحسنت المساواة بين عامي 2006 و2010؟

مكان الولادة	السودان	مكان الإقامة		تعليم الأم			خمسيات مؤشر الثروة		العام
		حضر	ريف	الثانوية أو العالي	ابتدائي	لا شيء	الأغنى	الأفقر	
المنزل	78.8	62.5	88.1	48.4	79.3	89.3	46.8	93.6	2006
	77.7	58.4	84.7	46.9	76.3	90.6	45.0	92.8	2010
مستشفى	19.5	35.4	10.5	50.0	19.2	8.9	51.2	5.2	2006
	19.9	37.4	13.7	47.0	22.0	8.0	48.7	5.7	2010
وحدة صحة أولية	1.1	1.3	1.1	0.8	0.9	1.4	1.1	0.9	2006
	1.0	0.9	1.0	1.1	1.2	0.8	0.9	1.1	2010
أماكن أخرى	0.5	0.8	0.3	0.7	0.5	0.3	1.0	0.2	2006
	1.4	3.3	0.6	5.0	0.5	0.6	5.5	0.4	2010

3. قياس اللامساواة في مجالات الدخل، والصحة، والتعليم، والعمل، والحماية الاجتماعية

على الرغم من شيوع استخدام المؤشرات المادية لقياس اللامساواة بين الأفراد في المجتمع والمقارنة الدولية، مثل قيمة الدخل الفردي، إلا أنّ هذه الطريقة تعاني من مشاكل عدة وأهمها عدم الاكتراث باللامساواة في الجانب الاجتماعي الذي قد يعاني منه مجتمع ما وإن ارتفع دخل الفرد فيه. وتشمل الجوانب الاجتماعية كلًا من الصحة والتعليم والحصول على عمل مناسب وتكافؤ الفرص، وهي أمور تعد من المتطلبات الأساسية وليست من الرفاه. وقد ظهرت أهمية المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المادية عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية. ومن فوائد هذه المؤشرات العمل على تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملاءمة. بالإضافة إلى ذلك، تمتاز المؤشرات الاجتماعية في تحديد فجوة التأخر أو سبب اللامساواة، وليس فقط الإشارة إلى وجوده، مما يساعد الدول على أخذ السبل المناسبة لسد الفجوة وتقليل اللامساواة في جوانب معينة كمعرفة القراءة والكتابة ووفيات الأطفال ووفيات الأمهات.

ولكن لهذه المؤشرات أيضًا جوانب قصور يجب ذكرها. فمعظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معروفة بوضوح. لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمور كالتعليم والصحة وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعية. فمثلًا، مؤشرات الصحة (كعدد الأطباء النسبي والأسَرِّة في المستشفيات أو الوفيات وغير ذلك) تعتبر دلائل لقياس الحالة الصحية في مجتمع ما، ولكنها ليست العامل الرئيسي الحاكم لمستوى الصحة. قد تمثل الحوادث أهم مسببات الوفيات عند الشباب وليس الأمراض. كما ويعد التسجيل المدرسي أيضًا مؤشرًا ضعيفًا عن التعليم لأنه لا يقيس الحضور الفعلي في المدرسة ولا نوعية التدريس وجودته، إلّا أنه قد يكون جيدًا لقياس مستوى الأداء العام، فالحضور الضئيل والنوعية المتواضعة للتدريس مرتبطان بالتسجيل الضعيف والعكس بالعكس.

لذلك ينبغي الحذر عند العمل بالمؤشرات الاجتماعية والإلمام بالعلاقات البينية فيها. وعلى الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية تتفادى مشكلات التقييم المادي والتثمين الموجودة في المؤشرات المادية/الاقتصادية، فإنها تشكو من هشاشة قدرتها على المقارنة المكانية والزمانية بسبب اختلاف التعاريف المستعملة في جمع البيانات أو استنادها إلى مسوح محدودة الحجم أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة. ومع ذلك فقد يعمل مؤشر ذو قصور واضح بشكل جيد على المستوى العمليّ. كما أن العمل بجميع المؤشرات معًا، إن كانت اقتصادية واجتماعية، يعطي صورة واضحة عن المستوى التنموي للدولة وبعد اللامساواة بها في الجوانب المختلفة.

يتطرق هذا الفصل والفصول الأربعة القادمة (الفصل السابع والثامن والتاسع والعاشر) إلى قياس اللامساواة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. كما يعرض كل فصل العلاقات السببية والتشابكية بين الجوانب الاجتماعية المختلفة.

كيفية التدريب على الفصول

أسئلة محورية للفصول الأربعة القادمة،كلٌّ في مجاله:

- كيف يمكن قياس مؤشرات اللامساواة في المجال محل الاهتمام؟
- ما هي أوجه التفاوت في ما يتعلق بالمجال محل الاهتمام؟
- من هم الأوفر حظًا وكيف؟
- كيف حدثت أوجه اللامساواة؟ ما هي الآليات التي من خلالها نشأت اللامساواة أو تم الحفاظ على مستوياتها أو ارتفاعها؟

- أين/كيف ستتدخل لمعالجة هذه القضية؟
- كيف ستحسن النتائج وتقلل من التفاوتات في المجال محل الاهتمام؟
- كيف يمكن لهذا التدخل أن يؤثر على التفاوتات في المجال محل الاهتمام؟
- كيف تساهم السياسات الاجتماعية في المجال محل الاهتمام في تعزيز المساواة في هذا المجال؟

في نهاية كل فصل يقوم المشاركون بالإجابة على الأسئلة السابقة.

آليّة المناقشة:

- اطرح على المشاركين الأسئلة السابقة كلًا على حدة.
- وثّق الأجوبة على اللوح، وافتح نقاشًا حول إجابة كل سؤال.
- اعرض الإجابات المختلفة والإجابات التي سيتمّ تبنيها في الدليل.
- قسّم المشاركين إلى مجموعات، من خمسة إلى سبعة مشاركين، واطلب منهم الإجابة على الأسئلة الموجودة في الجدول التالي.
- اطلب من المشاركين عرض نتائج نقاشاتهم بعد تدوينها على أوراق كبيرة.
- اعرض على المشاركين مؤشرات اللامساواة في المجال محل الاهتمام وأسبابها وأكّد على أهمية دور الحكومة في توفيرها.

يمكن استخدام الجداول التالية للإجابة على بعض الأسئلة السابقة

أنواع اللامساواة في المجال محل الاهتمام	ما هي أوجه التفاوت في ما يتعلق بالمجال محل الاهتمام وكيف يمكن قياسها	من هم الأكثر حظًّا وكيف؟
مثلا: الوصول إلى الخدمات الصحية		
معدل وفيات الأطفال		

- كيف حدثت اللامساواة وما هي الآليات التي تسببت في استمرارها أو زيادتها؟

اسباب اللامساواة	أمثلة
العوامل الاجتماعية والاقتصادية	
العوامل الاجتماعية والثقافية	
عوامل بيئية	
الخدمات المقدمة للسكان	
العوامل الفردية والسلوكية	

- أين/كيف ستتدخل لمعالجة هذه القضية؟
- كيف ستحسن النتائج في المجال محل الاهتمام وتقلل من التفاوتات في المجال محل الاهتمام؟

التسلسل الزمني للنتائج	النتائج	قياس النتائج
ما هي النتائج المقترحة للتدخل؟	ما هي النتائج التي تريد أن يحققها تدخلكم؟	كيف ستقيس ما إذا كانت هذه النتائج قد تحققت؟ ما الأدلة التي تحتاج إلى جمعها؟
الآثار قصيرة الأجل		
النتائج طويلة الأمد		

المرفق 3 يقدم مثالاً توضيحياً للإجابة على الأسئلة السابقة.

الفصل السادس: قياس اللامساواة في الدخل/الإنفاق (القياس المادي للّامساواة)

6-1 مقاييس اللامساواة في الدخل: منحنى لورنز، معامل جيني، مؤشرات أخرى

يمكن النظر إلى تطور الدخل من خلال ثلاث زوايا: النمو والفقر واللامساواة. يهتم النمو بمتوسط الدخل وكيفيّة تغيّره، في حين يختص تحليل الفقر بالاسر او الأفراد الأقل دخلاً، أما اللامساواة فهي تنظر في توزيع المداخيل على نطاق واسع عبر الأسر والأفراد. ويُعرَف الدخل على أنه الدخل المتاح للأسر بعد حسم الضرائب على الدخل واشتراكات الضمان الاجتماعي التي تدفعها الأسر في سنة معينة. ومصادر الدخل هي الأرباح والتوظيف الذاتي ودخل رأس المال والتحويلات النقدية العامة. يهتم هذا المبحث بقياس اللامساواة في الدخل وهي أكثر الأبعاد استخدامًا في قياس اللامساواة المادية في المخرجات.

ثمّة مقاييس ومؤشرات مختلفة للّامساواة في الدخل يمكن تتبعها عبر الوقت لمعرفة وتحليل تطور التفاوت داخل المجتمع وبين الدول. وتوفر المؤشرات الآتي ذكرها أغلب المعايير التي أشرنا إلى أهميّتها في تحديد المؤشر الجيد. وتجدر الإشارة إلى أن جميع المؤشرات الواردة في هذا الفصل يمكن حسابها وفقًا لجميع التقسيمات المذكورة في الفصل الرابع.

منحنى لورنز ومعامل جيني

يعتبر **معامل جيني** من أكثر المقاييس استخدامًا وشيوعًا في قياس اللامساواة في الدخل. ويتم حساب **معامل جيني** باستخدام منحنى لورنز الذي يقارن بين توزيع الدخل الفعلي في المجتمع والتوزيع الموحد الذي يمثل المساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع (راجع التفصيل في الفصل الرابع). يبيّن الرسم البياني لمنحنى لورنز النصيب التراكمي للسكان – بعد ترتيبهم من الأفقر إلى الأغنى – بالمقارنة مع النصيب الفعلي التراكمي المقابل من الدخل. وبالتالي تُمَثَّل النسبة التراكمية من الأسر (مرتّبةً من الأفقر إلى الأغنى) على المحور الأفقي وما يقابلها من نسبة مئوية تراكمية للإنفاق (أوالدخل) على المحور الرأسي، وإذا كانت كلّ نسبة من السكان تحصل على النصيب نفسه من الإنفاق فإننا نحصل على خط المساواة التامة. وكلما كان منحنى لورنز مقعرًا إلى أسفل كلما دل ذلك على زيادة في اللامساواة (الشكل 1-6).

ويحسب من هذا المنحنى **معامل جيني**، ويمثل نسبة المنطقة بين المنحنى وخط المساواة (ألف في الشكل 1-6) إلى المنطقة تحت خط المساواة (ألف + باء). وهكذا فإن:

معامل جيني = ألف\(ألف + باء).

وإذا كان الدخل موزعًا بالتساوي، تصبح المنطقة "ألف" صفرًا، وبهذا يصبح معامل جيني يساوي صفرًا. أما في حالة اللامساواة التامة، أي حصول شخص واحد على كل الدخل، تصبح المنطقة "باء" تساوي صفرًا، ويصبح المعامل يساوي 1. إذًا فمعامل جيني يقع بين صفر و1، حيث يدل الصفر على المساواة التامة (كل فرد يحصل على الدخل نفسه)، أما 1 فيعكس اللامساواة التامة (شخص واحد يحصل على الدخل كلّه). وكلما ازداد بُعد منحنى لورنز إلى اليمين من خط المساواة، ارتفعت اللامساواة وازداد ارتفاع معامل جيني[24].

دليل التكافؤ بين الأعشار أو الأخماس

عند ترتيب السكان من حيث الاستهلاك أو الدخل من الافقر إلى الأغنى يمكن حساب دليل التكافؤ بين الأعشار أو الأخماس. فمثلاً يعرض النسبه 90\10نسبة (حصة) متوسط الاستهلاك (أو الدخل) لأغنى 10 في المائة من السكان إلى متوسط الاستهلاك (أو الدخل) لأفقر 10 في المائة من السكان. ويمكن أن تحسب هذه النسبة المئوية أيضًا لفئات دخل أخرى. على سبيل المثال، يمكن حساب متوسط استهلاك أغنى 5 في المائة مقارنة بأفقر 5 في المائة أو أغنى 20 في المائة مقارنة بأفقر 20 في المائة، والنسبة الأخيرة تستخدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمؤشر لمقارنة اللامساواة بين الدول.

الشكل 6-1: منحنى لورنز وخط اللامساواة

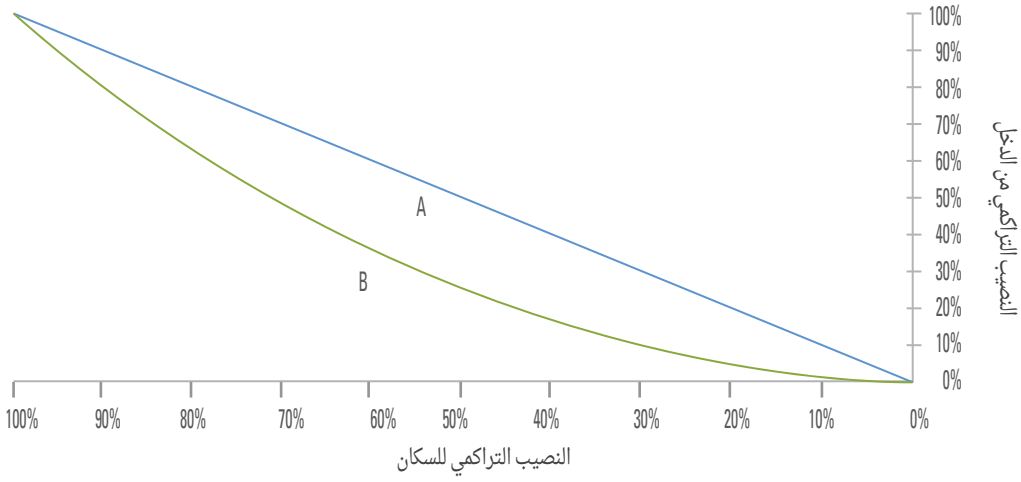

ومثلًا، يوضح الجدول التالي حصص السكان العشرية والحصة المقابلة من الدخل. فمثلًا نجد أن أفقر 10 في المائة من السكان يحصلون على 2.9 في المائة من الدخل فقط، كما أن أفقر 20 في المائة من السكان يحصلون على 7.5 في المائة من الدخل فقط، وهكذا.

الحصة من الدخل	نسبة السكان
2.9	10
7.5	20
13.4	30
20.4	40
28.1	50
37.4	60
48.5	70
60.9	80
75.9	90
100	100

من هذا الجدول يمكن حساب

- نسبة (حصة) الدخل لأغنى 10 في المائة من السكان إلى أفقر 10 في المائة من السكان = (100 - 75.9)/2.9 = 8.3
- نسبة (حصة) الاستهلاك (أو الدخل) لأفقر 20 في المائة من السكان = 7.5 في المائة

ولكن، ثمّة قصور يعتري هذه الطريقة ويتمثّل في تجاهل المعلومات حول المداخيل في منتصف توزيع الدخل، وكذلك عدم استخدام معلومات حول توزيع الدخل داخل المجموعات العشرية العلوية والسفلية.

6-2 العلاقة بين اللامساواة في الدخل والنمو

يعتبر توزيع الدخل من العوامل المؤثرة على النمو. وقد توصلت دراسات صندوق النقد الدولي إلى أن زيادة اللامساواة في الدخل مقاسًا بمعامل جيني يؤثر سلبًا على النمو واستدامته، فارتفاع صافي معامل جيني (وهو مقياس اللامساواة في الدخل المتاح بعد جميع الحسومات من ضرائب مباشرة على الدخل والتأمينات الاجتماعية وغيرها) يقابله نمو أقل في الناتج على المدى المتوسط.[25] كما أنّنا نميّز علاقة عكسية بين حصة الدخل للأغنياء والنمو الاقتصادي.[26] فإذا زادت حصة دخل أعلى 20 في المائة، ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.08 نقطة مئوية في السنوات الخمس التالية، مما يشير إلى أن فوائد النمو لا تنساب في المجتمع. وعلى العكس من ذلك، فإن زيادةً مماثلةً في حصة الدخل لأدنى 20 في المائة (الفقراء)، يصاحبها ارتفاع في النمو بواقع 0.38 نقطة مئوية. وتستمر العلاقة الإيجابية بين حصة الدخل المتاح للأخماس الثانية والثالثة (أي الطبقة الوسطى) وارتفاع معدل النمو، مما يؤكد على أهمية وضرورة تبني الدول للنمو الاحتوائي.

ويتّضح أنّ ارتفاع مستويات اللامساواة في الدخل تقلل من النمو، وذلك من خلال حرمان الأسر ذات الدخل المنخفض من الحصول على صحة جيدة وإفقادها القدرة على مراكمة رأس المال المادي والبشري، فعلى

سبيل المثال، يمكن أن تؤدي اللامساواة في الدخل إلى ضعف الاستثمار في التعليم، حيث إن التحاق الأطفال الفقراء بمدارس ذات جودة منخفضة ومحدودة يحدّ من قدرتهم على المضي قدمًا نحو ذلك. تُعاني عادة البلدان ذات المستويات العالية من اللامساواة في الدخل من مستويات أقل في التنقل بين الطبقات المختلفه عبر الأجيال، بحيث تكون مكاسب الأسرة المادية الحالية عاملًا أكثر أهمية من أرباح أطفالهم المستقبلية. كذلك فإنّ زيادة تَرَكُز الدخل في أيدي القلة من الأغنياء تقلّل من إجمالي الطلب وتقوّض النمو، لأن إنفاق الأثرياء أقل من الطبقة الوسطى والدنيا. كما يعتبر ارتفاع حصة الدخل العليا من أسباب ارتفاع اللامساواة في الدخل، مما يؤدي إلى عجز خارجي أكبر. ويمكن لمثل هذه الاختلالات العالمية الكبيرة أن تمثل تحديًا لاستقرار الاقتصاد الكلي و/أو المالي، وبالتالي النمو. إذًا، تقلّل اللامساواة في الدخل من الاستثمار والإنتاجية والتعليم والصحة، ممّا يعيق النمو ويؤدّي إلى مفاقمة عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي.

كما أنّه ثمّة مجموعة متزايدة من الأدلة تشير إلى أن ارتفاع نفوذ الأغنياء وركود الدخل لدى الطبقة الفقيرة والمتوسطة مسبب للأزمات، مما يؤثر مباشرة على النمو على المدَيَين القصير والطويل.

إذًا، تقلّل اللامساواة في الدخل من الاستثمار والإنتاجية والتعليم والصحة، ممّا يعيق النمو ويؤدّي إلى مفاقمة عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي.

6-3 العلاقة بين اللامساواة في الدخل والفقر المادي

ثمّة خلط بين مفهوم الفقر وبين مفهوم اللامساواة لدى كثير من الناس. فالفقر، ببساطة، هو حرمان الناس من الأساسيات الضروريّة لعيش حياة كريمة، أما اللامساواة - كما ذكر سابقًا – فتعني أن بعض الأفراد محظيّون أكثر من الآخرين.

يُعرّف البنك الدولي (2000) الفقر المادي بأنه الحرمان من الحصول على الاحتياجات الأساسية من مأكل ومسكن وخدمات صحية وتعليمية. ويعتبر الفقر من أهم التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية والتي ستستمر في المستقبل كونها واحدة من العقبات الرئيسية أمام التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وبما أن الفقر سببُ الضعف والهشاشة الاجتماعية، فإنه يمثل خطراً على الاستقرار العام ويخلق حالةً من القلق للأسر المحتاجة من أجل تأمين الإعاشة اليومية وتأمين المستقبل في ضوء اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وهذا الحرمان يُحَدد بما يطلق عليه خط الفقر. ويجب أن يكون هذا الخط مُبرزاً للظروف الاقتصادية حتى يستطيع أن يعكس الصورة الحقيقية للحرمان. فعلى سبيل المثال، طبقًا لتقرير 2013 للأمم المتحدة، يقع أغلب سكان الدول العربية فوق خط الفقر الدولي المحدّد بـ 1.25$ في اليوم الواحد للفرد. ولكن عندما زاد خط الفقر إلى 2$ و2.75$ في اليوم الواحد، ارتفعت نسبة الفقراء بشكل كبير من 4 في المائة إلى 19 في المائة ثم 40 في المائة، على التوالي. وأحد أشكال الفقر الواضحة في المنطقة العربية هو معدل سوء التغذية المرتفع والذي يتزايد بسرعة.

تمثل الزيادة في معدلات الفقر في الدول العربية خلال العقد الماضي أمرًا محيرًا، حيث إن المنطقة حققت معدلات مرتفعة من النمو. فمثلًا، شهدت مصر معدلات نمو مرتفعة في كل من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000 و2008، حتى بلغ معدل النمو السنوي 7.1 في المائة عام 2008. وعلى الرغم من هذا النمو القوي نسبيًا في الناتج المحلي الإجمالي، فإنّ معدلات الفقر زادت بشكل كبير في هذه الفترة من 16.7 في المائة عام 2000 إلى 19.6 في المائة عام 2005 و25.2 في المائة عام 2011. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الثروة التي تم تحقيقها خلال هذه الفترة تم توزيعها بطريقة غير عادلة حيث إنّ معظم الثروة حصل عليها قلة من المجتمع أما الأغلبية فحصلت على الفتات، مما أنتج اللامساواة وعدم الإنصاف في توزيع فوائد النمو الاقتصادي. كما صَاحب النمو تضخم في الأسعار خصوصاً في السلع والخدمات التى يستهلكها الفقراء، مما قلل من المستوى المعيشي للفقراء أكثر. وأيضاً، تركز النمو الاقتصادي في مصر في عدد محدود من القطاعات

مع مشاركة ضئيلة جدًا من الفقراء، مثل الصناعة والنقل والاتصالات. وبالتالي، ساهمت هذه العوامل في ارتفاع الفقر على الرغم من تحقيق البلد عمومًا معدلات نمو مرتفعة. وبالتالي فمن المهم التعرف على العلاقة بين الفقر المادي واللامساواة في الدخل.

ولفهم العلاقة بين اللامساواة في الدخل والفقر بطريقة صحيحة، يجب أن نتطرق إلى البعد الثالث الذي لا يقل أهمية عن هذين العاملين وهو النمو الاقتصادي. فاللامساواة في الدخل تؤثر على السرعة التي تُمَكِّن النمو من الحد من الفقر.[28] ويكون النمو أقل كفاءة في تخفيض حدّة الفقر في البلدان ذات المستويات المرتفعة من اللامساواة أو التي يسود فيها نمط توزيعي للنمو متحيز لغير الفقراء. فعلى سبيل المثال، تمثّل طريقة حصول أصحاب العمل والأغنياء على دخلهم أحد العومل التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر، فتخفيض أجر العامل يقابله زيادة كبيرة في أرباح صاحب العمل، مما يمثل اللامساواة في توزيع الدخل. وعلاوة على ذلك، فارتفاع اللامساواة يجعل الاقتصادات أكثر عرضة للصدمات بصورة دورية، مما يقوض النمو ويجعل نسبة أكبر من السكان عرضة للفقر.

يتبين لنا مما سبق أن النمو ليس عاملًا كافيًا للحد من الفقر، فلكي يُترجم النمو إلى نتيجة عمليّة تحدّ من الفقر فإنّه يجب الاهتمام بدور سياسات توزيع الدخل داخل المجتمع. ويتأثّر كل من اللامساواة والفقر أحدهما بالآخر، بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال علاقتهما بالنمو الاقتصادي. فاللامساواة يمكن أن تؤثر بشكل غير مباشر على الفقر من خلال تأثير اللامساواة على النمو وأثر النمو بدوره على الفقر. فلقد استنتجت احدى ا الدراسات [29] أن المستويات الأوليّة للنمو الاقتصادي واللامساواة في الدخل يمكن لها أن تؤثر بشكل كبير على فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر. ففي مستويات أولية مرتفعة من اللامساواة، يكون الفقر غير مستجيب للنمو مهما ارتفع معدله. وثمّة إجماع متزايد بين الدراسات على أن المزج بين سياسات النمو وإعادة التوزيع يمثّل استراتيجية هامة للحد من الفقر. ولذلك، لا يجب الاهتمام بنسبة النمو فقط وإنّما بنمط النمو أيضًا، وخاصةً ذلك الذي يأخذ بعين الاعتبار المساواة والإنصاف ممّا يكون له أثر كبير ومعنوي في الحد من الفقر.

فالفقراء يعانون من عدم توافر الفرص للحصول على التعليم (أو يحصلون عليه بجودة متدنية)، وضعف بنية الأسرة، والتمييز في التوظيف، والتمييز بين الجنسين، وعدم توافر سلامة مكان العمل. وبالتالي فإنّ على الدول اتّخاذ السياسات المناسبة للحد من الفقر و"تمكين" الفقراء لمساعدة أنفسهم للخروج من دائرة الفقر.

6-4 اللامساواة في الدخل والنوع الاجتماعي

ثمّة فجوة كبيرة بين الرجال والنساء في التمكين الاقتصادي والحصول على الفرص المختلفة. أحد أشكال اللامساواة في الدخل بين الجنسين هو اللامساواة في المشاركة في الحياة الاقتصادية وسوق العمل. فعلى سبيل المثال، إذا توافرت المعايير نفسها للرجل والمرأة في الحصول على فرصة عمل، تكون الفرصة في أغلب الأحيان من نصيب الرجل. وإذا عمل الرجل والمرأة العمل نفسه، يكون دخل أو أجر الرجل أعلى من المرأة. في الدول النامية، تكون اللامساواة في الفرص للجنسين في الحصول على التعليم والصحة من أكبر العوائق التي تعترض المساواة في توزيع الدخل[30]. وثمّة العديد من الأدلة التي تشير إلى أن اللامساواة بين الجنسين تعيق الإنتاجية والنمو وتؤدي إلى تكاليف اقتصادية كبيرة.

ثمّة ثلاثة أسباب على الأقل لارتباط ارتفاع اللامساواة بين الجنسين بارتفاع اللامساواة في الدخل:

- **أولًا،** الفجوات في الأجور بين الرجال والنساء تساهم بشكل مباشر في اللامساواة في الدخل. واتّساع الفجوة في معدلات المشاركة في القوى العاملة بين الرجال والنساء يؤدي إلى تفاوتات في أجورهم، وبالتالي يخلق ويفاقم اللامساواة في الدخل.
- **ثانيًا،** المرأة أكثر عرضة للعمل في القطاع غيرالرسمي والذي يكون أجره أقل، مما يوسّع الفجوة بين الجنسين في الأجور ويفاقم اللامساواة في الدخل.
- **وأخيرًا،** تنتشر اللامساواة في الفرص بين الرجل والمرأة، مثل اللامساواة في الحصول على التعليم والخدمات الصحية، والتمويل، وهي أمور ترتبط بقوة باللامساواة في الدخل[31].

ووجدت دراسة المنتدى الاقتصادي العالمي (2015) أن ارتفاع مؤشر اللامساواة في النوع الاجتماعي – الذي يتضمن اللامساواة بين الجنسين في المخرجات من حيث فرص العمل، ومقاعد المرأة في البرلمان، وفرص التعليم، ووفيات الأمهات، وخصوبة المراهقين والذي يتراوح من صفر (المساواة الكاملة بين النوعين) إلى واحد (اللامساواة الكاملة) – يرتبط بزيادة تفاوت صافي الدخل.

وفي الدول النامية، يمثل عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم والصحة عائقًا أمام توزيع عادل للدخل. وتشير الأدلة إلى أن زيادة المساواة بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة الاقتصادية ترتبط بنموٍ أكبر، وانخفاض اللامساواة في الدخل.

6-5 اللامساواة في الدخل والبُعد المكاني

لا يجب أن يقتصر تحليل اللامساواة في الدخل على تحليل ترتيب الأفراد والأسر بحسب دخلهم فقط من دون الأخذ في عين الاعتبار البعد المكاني وتأثيره على اللامساواة في الدخل. فالاهتمام باللامساواة الرأسية فقط قد يغفل الكثير من الأبعاد والفوارق بين المجموعات والأماكن. وقد تعاني بعض المناطق الجغرافية من دخل أقل بكثير من متوسط الدخل الوطني أو نسبة فقر أعلى من المتوسط، بالرغم من المستوى المنخفض من اللامساواة الرأسية على المستوى الوطني. وبالتالي، أصبح من المهم التطرق إلى البُعد المكاني عند التحدث عن اللامساواة في الدخل.

ويُعنى مصطلح اللامساواة في الدخل مكانيًا بتحديد ما إذا كانت اللامساواة بين المواطنين ناتجة عن الموقع المكاني، أم عن اللامساواة في الدخل مكانيًا (داخل المكان). فتزايد التفاوتات بين المناطق المختلفة في الدولة قد يظهر أن اللامساواة في الدخل أكبر من مستواها الحقيقي. ويساعد تحليل البعد المكاني للّامساواة في الدخل أيضًا على صياغة السياسات الاجتماعية وتقييمها لتحقيق التنمية الإقليمية والوطنية. ويمكن حساب معامل جيني ونسب التشتت العشرية والخمسية ومنحنى لورنز وفقًا لمكان الإقامة.

تعاني دول العالم حاليًا، المتقدمة منها والنامية والعربية كذلك، من ارتفاع مستمرّ للّامساواة الإقليمية. وعادةً، تبرز هذه الظاهرة عند المراحل الأولى للتنمية، ثم تبدأ بالانخفاض تدريجيًا عند مرحلة النضوج في التنمية. وتتضح هذه الظاهرة في التفاوتات في الدخل بين المناطق الجغرافية. فعلى سبيل المثال، اللامساواة في الدخل في الريف أقل منها في الحضر في مصر. ويمكن القول إن اللامساواة في الدخل وتركز الدخل في الحضر يُعبّران عن سوء تخصيص وتوزيع الموارد المتوفرة للدولة. وتوصلت إحدى الدراسات[32] إلى أنّ المنطقة الجغرافية هي من العناصر الرئيسية لتحليل اللامساواة الاقتصادية في الدول العربية. وتمثل استمرارية وتزايد اللامساواة بين الريف والحضر وبمختلف الأبعاد المكانية في الدول العربية خطرًا كبيرًا على التماسك الاجتماعي والنمو الاحتوائي والاستقرار الاقتصادي.

وبالرغم من جهود حكومات الدول العربية في تنمية الريف، فإنّ أسر الحضر مازالت تحصل على رأس مال بشري وديمغرافي أكثر من نظائرها في الريف. وبالتالي، أدّى تحيّز سياسات التنمية للحضر والعاصمة إلى تزايد اللامساواة في الدخل والرفاهية داخل الدول العربية.

6-6 مقاييس اللامساواة في الدخل في المنطقة العربية

تُظهر أنماط اللامساواة في الدخل في المنطقة العربية اختلافات كبيرة بين بلدانها. ففي دول مثل المغرب وموريتانيا تُسجِّل اللامساواة في الدخل مستويات عالية نسبيّاً، في حين أنّه في دول أخرى، مثلا العراق و مصر، تبلغ اللامساواة نسباً معتدلة. وهذا ما توضحه البيانات الواردة في الشكل 2-6، حيث ان النسبة بين حصة استهلاك أغنى خُمس وحصّة استهلاك أفقر خُمس هي الأعلى في المغرب وموريتانيا وجيبوتي، فحصة استهلاك السكان في الخُمس الأغنى تعادل أكثر من سبعة أضعاف حصة استهلاك أفقر خُمس. وشهدت دولتا مصر والعراق ومن ثمّ الأردن أدنى مستوى للّامساواة.

الشكل 2-6 : مؤشرات اللامساواة في الدخل لبعض الدول العربية

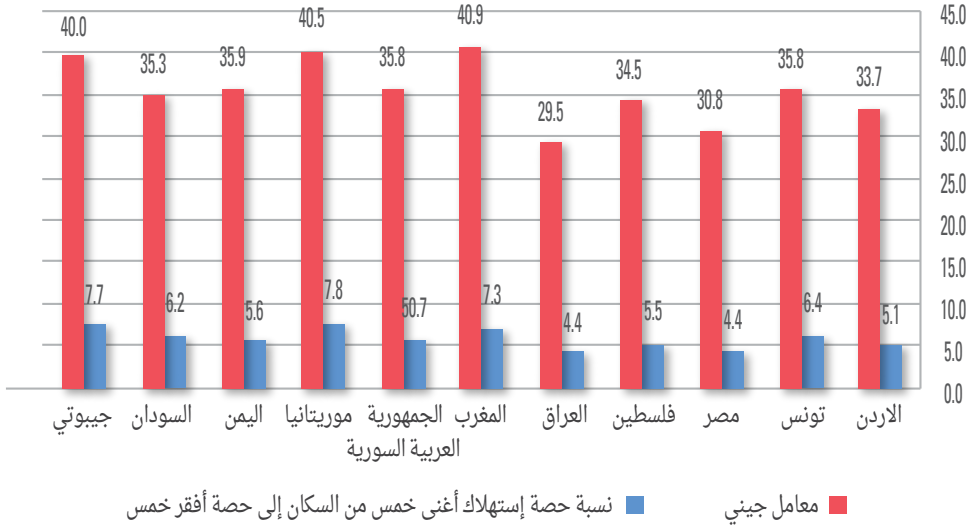

المصدر: تقرير التنمية البشرية في العالم 2015.

6-7 السياسات الآيلة إلى الحد من اللامساواة في الدخل

يجب أن تتعامل الحكومات والدول العربية مع التحديات المرتبطة باللامساواة في الدخل حتى تستطيع تحقيق النمو المطلوب والتنمية المستدامة التي توفر مستوًى معيشيًا لائقًا لشعوبها، مما يحقق التماسك الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي والسياسي. ومن السياسات الفاعلة في الحد من اللامساواة في الدخل سياسات إعادة التوزيع؛ فالحكومات في الدول المتقدمة نجحت في تخفيض مستويات اللامساواة من خلال تبنّي سياسات عامة مثل الضرائب التصاعدية، والضرائب على الثروة والعقارات، ومنع فرص التهرب الضريبي، والتحويلات الاجتماعية (مثل تأمينات التقاعد). وتعتبر التحويلات النقدية المشروطة من أهم الأدوات السياسية لتوجيه الموارد للفئات الدنيا في التوزيع في الدول النامية والناشئة، ولكن يعتمد مدى نجاح هذه الأدوات على حجم التحويلات وتصاعديتها.

بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر السياسة المالية أداةً هامّةً للحد من اللامساواة، إذ إنّها تلعب دورًا محوريًا في تحقيق الاستقرار الماكرو-ماليّ مما يُمكّن الحكومات من تجنّب أو تقليل أثر الكوارث التي تؤثر سلبًا على طبقات السكان الدنيا بصورة أكبر. كما أن من شأن إعادة التوزيع المالي بطريقة تتناسب مع الأهداف الاقتصادية الكلية أن يرفع حصة دخل الفقراء والطبقة الوسطى مما يدعم النمو.

كما يمكن أن يساهم التصميم الجيّد لسياسات سوق العمل ومؤسّساتها في الحد من اللامساواة، من دون أن يشكل ذلك عبئًا على الكفاءة في الوقت نفسه. ويمكن أن تساهم السياسات التي تقلل من عيوب سوق العمل والإخفاقات المؤسسية التي تؤثر على خلق فرص العمل في دعم العمال الفقراء وذوي الدخل المتوسط. على سبيل المثال، فإنّ تحديد الحد الأدنى للأجور، ووضع تصميم جيّد لسياسات سوق العمل النشطة بهدف دعم البحث عن عمل والتوفيق بين المهارات يمكن أن يكونا من السياسات الهامة والفعالة في هذا الصدد.

علاوةً على ذلك، فإنّ السياسات التي تقللّ الثنائية في سوق العمل، مثل الفجوة في حماية فرص العمل بين العمال الدائمين والمؤقتين أو العمال الشباب والمهاجرين، يمكن أن تساعد في الحد من اللامساواة، وتعزيز مرونة السوق. وبصورة عامة، ينبغي على سياسات سوق العمل تجنب الإفراط في وضع اللوائح أو

تجاهل ظروف العمل،[33] وإلا تفاقمت مشاكل السوق غير الكاملة مع الفشل المؤسسي، مما يعيق خلق فرص العمل والكفاءة. ومن أكثر السياسات أهمية في هذا السياق هو تقليص القطاع غير الرسمي للعمالة في الدول العربية، مما يقلل من اللامساواة في الدخل بين العمال ومن التفاوتات في مدى استفادتهم من النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن رفع الإنتاجية الزراعية وسرعة تراكم رأس المال ونشر التكنولوجيا في القطاعات كثيفة العمالة من شأنها أن ترفع بدرجة كبيرة النمو وتوزع ثمارالازدهارعلى نطاق أوسع[34].

تتطلب استدامة النمو في اقتصادات الأسواق الناشئة أنماط نمو أكثر كثافة، وزيادة المرونة في تحويل الموارد داخل وعبر القطاعات، والقدرة على تطبيق المزيد من التقنيات المبنية على المعرفة والمهارة الكثيفة. هذا ويجب التوسع في اكتساب مهارات متطورة، والتأكد من أن البنية التحتية للبلاد تلبّي احتياجات الأفراد، وتشجع الابتكار وتبني التقنيات التي تعتبر من العوامل الأساسية لدفع عجلة النمو وضمان رخاء أكثر شمولًا.

كما أن تبنّي سياسة النمو الاحتوائي لصالح الفقراء يؤدّي إلى نقل أفراد أكثر من الطرف الأدنى لتوزيع الدخل إلى فئة الطبقة الوسطى. فقد ظهر [35] أن الزيادة في معدلات الفقر والتراجع في حجم الطبقة الوسطى في مصر منذ عام 2005 تشير إلى أن عملية النمو كانت معادية للفقراء والطبقة المتوسطة. إن لتحسين الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية، ولتوفير شبكات أمان أكثر كفاءة تأثيرات إيجابيّة على الدخل المتاح للفقراء.[36]

6-8 تدريبات: اللامساواة في الدخل

1. كتب ديتون في كتاب بعنوان "الهروب الكبير: الصحة، الثروة، ومنشأ اللامساواة"[37]:
لدى كثير من الأسر أكثر من شخص يحصل على دخل، وبالتالي فإنّ طريقة عيش الناس معًا تُشكل تحوّلًا من نمط المداخيل الفردية إلى نمط مداخيل الأسرة؛ هذا هو أثر الخصائص الديمغرافية على توزيع المداخيل. تختلف المجتمعات الذي يشتغل فيها الرجال بينما لا تعمل السيدات فيها عن تلك التي يكسب فيه كلا الزوجين "الأزواج القوية" أعلى الرواتب؛ التغيرات الديمغرافية جزء مهم من قصة نمو اللامساواة تمامًا كما السياسات الحكومية. وتقرر الحكومات الوطنية والمحلية نسبة الدخل التي سوف تخضع للضرائب، وتضع القواعد للضمان الاجتماعي (معاشات الولاية) ولكثير من برامج الرعاية الصحية، وتضع وتفرض كثيرًا من القواعد والنظم التي تؤثر على العمليات الإنتاجية وسوق العمل. وتقرر السياسات الحكومية من يأخذ ماذا. والحكومة ساحة معركة للناخبين، ولجماعات المصالح وجماعات الضغط أيضًا، وهي التي تبذل ما في وسعها لزيادة حصص عملائها. لقد شكلت التغيرات في حجم هذه المجموعات وقوّتها – مثل اتحادات العمال، وكبار السن، والمهاجرين، وحتى المساجين – طريق تطور المداخيل في أمريكا. ويحدث كل هذا على خلفية تغيرات فنية، وتغيرات في التجارة الدولية والهجرة، وتغيرات في المعايير الاجتماعية. ناقشوا الآراء التي أوردها ديتون في الفقرة السابقة. دوِّنوا أوجه التشابه أو الاختلاف في ما تم ذكره كمحددات للّامساواة في أمريكا ومحددات اللامساواة في الدخل في بلدكم.

2. إقرؤوا دراسة الحالة الخاصة بشيلي في المرفق دراسات الحالة ثم أجيبوا على أسئلة المناقشة التالية:
   - ما هي السياسات التي أدت إلى ارتفاع اللامساواة في شيلي وجعل النمو غير صالح للفقراء؟
   - ما هي السياسات العامة التي تقترحها للحد من اللامساواة في شيلي؟

3. تختار كل مجموعة وجهًا من أوجه اللامساواة في الدخل:
   - الأجور
   - الدخل الزراعي
   - الدخل الأسري
   - أجور العاملين في القطاع غير الرسمي

وتدوِّن الإجابات على الأسئلة التالية في الجداول المرفقة
- كيف يمكن قياس مؤشرات اللامساواة في المجال محل الاهتمام؟ وما هي أبعاد اللامساواة في المجال موضع الاهتمام؟
- من هم الأكثر حظًا؟
- كيف نشأت اللامساواة؟
- أين/ كيف ستتدخّلون لمعالجة هذه القضية؟

أسباب اللامساواة	أمثلة
العوامل الاجتماعية والاقتصادية	
العوامل الاجتماعية والثقافية	
عوامل بيئية	
الخدمات المقدمة للسكان	
العوامل الفردية والسلوكية	

الفصل السابع: قياس اللامساواة في الصحة

الصحة هي الحالة العامة لعقل الإنسان وجسمه، وعادة ما تشير إلى حالةٍ من خلو الفرد من المرض أو الإصابة أو الألم. وقد عَرَّفَت منظمة الصحة العالمية (WHO) الصحّة على أنّها "حالة من اكتمال السلامة بدنيًا وعقليًا والرفاه الاجتماعي، وليس مجرد غياب المرض أو العجز." والصحة معيار لرأس المال البشري وقدرة الفرد على الوصول إلى إمكاناته الكاملة في المجتمع.

كما عرفت منظمة الصحة العالمية المساواة والإنصاف في الصحة على أنهما الوضع الذي يحصل فيه كل فرد على فرصة عادلة لتحقيق الإمكانات الصحية الكاملة، وعدم منع أي فرد من تحقيق هذه الإمكانات. وبالتالي، فالتفاوت الصحي هو وجود اختلافات في الرعاية الصحية من قبل مجموعات مختلفة من الأفراد في المجتمع والتي يجب تفاديها لأنها غير عادلة. فالتفاوت في الصحة هو دلالة على انعدام العدالة والإنصاف في مجال الصحة.

أصبح توفير الرعاية الصحية وبجودة مناسبة وجيدة حقًا من حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، وهو أحد المعايير للحصول على حياة كريمة. ولذلك لم يعد اهتمام الدول والمؤسسات العالمية مُنصَبًا على متوسط مؤشرات الصحة في الدولة لتحليل وتقييم أدائها في الصحة، ولكنها أصبحت تهتم بدرجة أكبر بالتفاوت الصحي وتوزيع الخدمات الصحية بين أفرادها. ويمثل الوضع الصحي للفرد عاملًا أساسيًا لرأس ماله البشري. ولذلك، تزايد اهتمام صانع القرار "بالتفاوتات" المختلفة في مجال الرعاية الصحية والصحة. وتعتبر الصحة من الركائز الهامة لبناء القدرات إلى جانب التعليم والتدريب اللذين يساعدان بشكل كبير في عملية النمو والتنمية، ولا سيما لناحية جعلها عمليّةً مستدامة.

وقد ركزت أهداف التنمية المستدامة على التنمية لجميع التجمعات السكانية، حيث اتفقت الدول على أنّه لا بدّ من إدراج مبدأ استفادة جميع السكان من ثمار التنمية وأن تكون شاملة للجميع. ففي مجال الصحة ينص الهدف الثالث على"ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، وذلك من منطلق أن ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاه للجميع من كل الأعمار عنصر لا بد منه في التنمية المستدامة. وقد اتخذت خطوات واسعة النطاق صوب زيادة العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات. وقد تحقق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وخفض حالات الإصابة بالملاريا، والسل وشلل الأطفال، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبالرغم من التقدم الملحوظ، فإنّه ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للقضاء كليًا على مجموعة واسعة من الأمراض ولكي تشمل الرعاية الصحية الجميع. ينُصّ الهدف الثالث لأهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر على ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار (انظر الإطار رقم 1-7). فعلى سبيل المثال، تنصّ الغاية السابعة على "ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في

الإطار 1-7: الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة
ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

1. خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حيّ بحلول عام 2030.

2. وضع نهاية لوفيات حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030.

3. وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030.

4. تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030.

5. تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك.

6. خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020.

7. ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة بذلك، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030.

8. تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة.

9. الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوّث الهواء والماء والتربة.

10. تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء.

11. دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وذلك وفقًا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، والذي يؤكد على حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية.

12. زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

13. تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.

ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة بها، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030"، أما الغاية الثامنة فتنُصّ على" تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة". كما تنُصّ الغاية التاسعة على "الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوّث الهواء والماء والتربة". تسعى هذه الأهداف إلى استفادة جميع المجموعات السكانية من الجهود المبذولة في الرعاية الصحية. وعليه، ينبغي قياس التقدّم المحرز لكلّ مجموعة سكانية على حدة، وليس التقدم على الصعيد الوطني فقط. كما أنّ أحد مكونات الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية لعام 2009 نصّ على الحق في تلقي خدمات صحية ملائمة في حالة المرض، من خلال نظام شامل للتأمين الصحي.

7-1 مقاييس اللامساواة في الصحة

تستخدم مقاييس اللامساواة المذكورة في الفصل الرابع بتقسيماتها المختلفة لقياس اللامساواة في الصحة. لذلك يستخدم منحنى التركز (الفائدة) ودليل التكافؤ ودليل المساواة بين الجنسين لقياس اللامساواة في الرعاية الصحية. ويتم تطبيق هذه المقاييس على المؤشرات المختلفة التي تبنّتها منظمة الصحة العالمية لقياس اللامساواة في الصحة (مؤشرات النتائج والأثر). نبدأ هذا الفصل باستعراض مقاييس اللامساواة في الصحة ثم نعقّب بتقديم بعض المؤشرات الهامة التي يمكن تطبيق هذه المقاييس عليها.

منحنى الفائدة للخدمات الصحية

يقوم منحنى الفائدة (منحنى التركّز) في القطاع الصحي بالتعرف على المستفيدين من الرعاية الصحية، فيوضح العلاقة بين النسبة المئوية المتجمعة من الأفراد والنسبة المتجمعة من متغيّر الرعاية الصحية أو الدعم الصحي. فمنحنى حدوث المنفعة يوضح توزيع الإنفاق الحكومي أو أي متغيّر آخر للخدمة الصحية على الأفراد بحسب المستوى الاجتماعي أو النوع الاجتماعي، أو التوزيع المكاني، أي إنّه يحدد ما يخُص أقل من 1 في المائة من الأفراد، ثم 2 في المائة وهكذا حتى 100 في المائة، من الرعاية الصحية أو الدعم الصحي. ولا يقيِّم هذا التحليل الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية فقط ولكن يُمكِن أيضًا حساب منحنى الفائدة لعدد الولادات التي تمت تحت إشراف شخص مدرّب أو عدد زيارات الرعاية الصحية قبل الولادة ومعدلات التحصين ضد الأمراض أو أي مؤشر آخر للصحة.

وعليه، فهذا المنحنى مَعنيّ بمدى كفاءة الحكومات في تخصيص واستهداف مواردها المحدودة لإشباع احتياجات المجموعة المستهدفة. وقد تُعرَّف المجموعة المستهدفة بطرق مختلفة بحسب خطة الحكومات، فقد تكون على مستوى المناطق أو النوع الاجتماعي أو الفقراء. والمنحنى غير مهتم بتحديد ما يحتاجه الفرد من الرعاية الصحية، ولكنه مَعنيّ بما حصل عليه الفرد من رعاية صحية فعليًا.

والميزة الأساسية لهذا المقياس أنه مرتبط مباشرةً بأهداف السياسات التي تتبنّاها الدول، فهو مرتبط بتأمين وتوفير الوصول العادل إلى الرعاية الصحية لمن هو محتاج للخدمة وليس قادرًا على تأدية كلفتها. وبالتالي، يوفر هذا المقياس معلومات هامة وقيمة عن كفاءة وعدالة تخصيص الحكومات للموارد على الخدمات الاجتماعية والاستخدام الأمثل لهذه الخدمات.[38] كما يقدر المنحنى الأثر التوزيعي للرعاية الصحية عبر المجموعات المستهدفة، ومعرفة نسبة عدم الحاصلين على الحماية المادية لتغطية الرعاية الصحية.

ويوضح الشكل 7-1 الطابع التدريجي لخدمات الصحة العامة. ويتبين أنّ منحنيات حدوث المنفعة لجميع أنواع المؤسسات الحكومية هي فوق خط المساواة، مما يشير إلى حصول الفقراء على المزيد من الفوائد مقارنة بالميسورين. ويبدو أن آليات الاستهداف الذاتي تعمل بشكل جيد في دعم الصحة؛ الفقراء يختارون هذا النوع من الرعاية الصحية الرخيصة أو المجانية لأن لا بديل آخر لديهم. من ناحية أخرى، ونتيجة تدني

الشكل 1-7 : منحنى التركز للخدمات الصحية الحكومية في مصر عام 2009

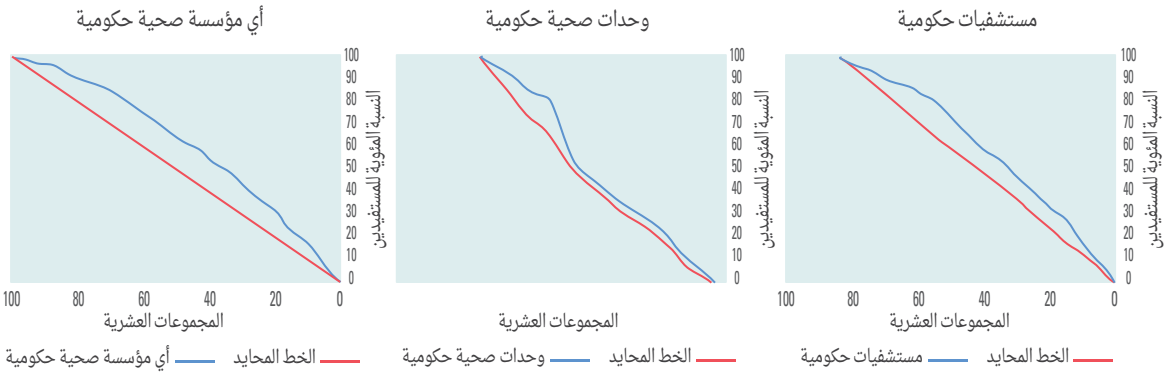

المصدر: : محسوب من مسح الدخل والإنفاق 2009.

نوعية الخدمات الصحية المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية مقارنه بالمؤسسات الخاصه التي توفر خدمات جيده ولكنها مرتفعه الثمن، قد تلجأ الأسر الميسورة إلى الرعاية الصحية الخاصة، أي إنّ عليهم المفاضلة بين تكلفة الخدمات الطبية ونوعية الخدمات التي يحصلون عليها.

مؤشر"كودي" لتقييم الاستفادة

يعتمد هذا المؤشر على مقارنة برامج الاستهداف لمجموعة معينة بما يطلق عليه الاستهداف المحايد وهي تلك الحالة التي يحصل فيها أفقر 10 في المائة من السكّان على 10 في المائة من المزايا المتاحة، ويرتبط ذلك بالتوزيع المتساوي لمزايا البرامج الصحية أو عبر برامج الاستهداف الشامل التي يحصل من خلالها الأفراد على القدر نفسه من المزايا. ومن ثم فإنّ مؤشر الاستفادة المستخدم يعكس المزايا الإضافية التي تحصل عليها الفئات الأفقر (10 في المائة أو 20 في المائة أو 30 في المائة...وهكذا) في حال تطبيق برامج الاستهداف مقارنة بالاستهداف المحايد. فعلى سبيل المثال، إذا افترضنا أن أفقر 40 في المائة يحصلون على 60 في المائةمن مزايا البرامج الصحية، ففي هذه الحالة يصبح المؤشّر 40/60 أي (1.5)، وهذا يعني أن الاستهداف أدى إلى استفادة الفقراء بمزايا إضافية تقدر بنحو 50 في المائة مقارنة بتلك المزايا التي تقدمها برامج الاستهداف الشامل.

دليل التكافؤ

دليل التكافؤ (التعادل) ويستخدم لمقارنة التعادل أو التكافؤ بخصوص مؤشر ما، بين مجموعتين فرعيتين من السكان (ذكور/إناث أو الحضر/الريف أو أغنى20 في المائة/أفقر20 في المائة أو أميّ/يقرأ ويكتب) مضروبًا في 100. ويُحسب لجميع المؤشرات الصحية سواء كانت من نوع مؤشرات المخرجات أو النتيجة أو الأثر. ويمكن حساب هذا الدليل لجميع المؤشرات الكمية كالتالي:

دليل التكافؤ= (قيمة المؤشر للمجموعة الأولى\ قيمة المؤشر للمجموعة الثانية)*100 .

7-2 مؤشرات اللامساواة في الصحة

تتدرّج مؤشرات اللامساواة في الصحة من مؤشرات للمدخلات إلى مؤشرات للمخرجات والنتائج وتشتمل على مؤشرات كمية ومؤشرات وصفية.

الإنفاق العام على الصحة

ثمّة أدبيات عدة تؤكد على إمكانية استخدام الإنفاق العام كمؤشر لقياس اللامساواة في مدخلات الرعاية الصحية. وإذا كان هذا المؤشر غير كافٍ لقياس جودة

الخدمة الصحية المقدمة، فإنّه ثمّة علاقة موجبة بين الإنفاق العام على الخدمات التي تفيد المجموعات المهمشة وبين الدخل وفرصة الحراك الاجتماعي. فتقليل الاستثمار العام في البنية التحتية يعيق النمو والتوزيع. ويؤدي تخفيض الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم إلى تفاقم مشكلة اللامساواة في توزيع الدخل ويقلل من فرص الحراك الاجتماعي.

كما أنّ الدراسات أوضحت وجود علاقة عكسية بين الإنفاق على الصحة ومعدل وفيات الأمهات ومعدلات التعرض لفيروس نقص المناعة؛ أي إنّ الإنفاق الأعلى على الصحة يصاحبه معدلات أقل في وفيات الأمهات وتعرض أقل لفيروس نقص المناعة البشرية[39].

الوصول إلى الخدمات الصحية (إتاحة الخدمات الصحية)

وهو مؤشر لقياس مدخلات الرعاية الصحية؛ والحصول على الرعاية الصحية يعني "توافر الخدمات الصحية لأفراد المجتمع لاستخدامها عند الحاجة لها لتحقيق أفضل نتائج صحية". يتطلب حصول الأفراد على الرعاية الصحية (إتاحة الرعاية الصحية) بسهولة، القيام بثلاث خطوات هي: (1) الدخول في نظام الرعاية الصحية، و(2) وصول وتوافر الخدمات الصحية في المواقع التي تحتاج إليها حيث يمكن للمرضى الحصول على الخدمات اللازمة، و(3) إيجاد مقدّمين للخدمات التي تلبي احتياجات المرضى وبناء علاقة تقوم على التواصل والثقة بين مقدّم الخدمة والمريض.

يمكن قياس الوصول إلى الرعاية الصحية عن طريق الإجراءات الهيكلية للتأكد من وجود أو عدم وجود الموارد التي تسهل الرعاية الصحية، مثل توافر التأمين الصحي أو المصدر المعتاد لتقديم الرعاية الصحية. كما يمكن القياس من خلال تقييم المرضى لمدى سهولة وصولهم وحصولهم على الرعاية الصحية اللازمة، فتقييم استفادة مُتَلقّي الرعاية الصحية بعد الوصول إليها يساعد على معرفة وصول الخدمات الصحية المقدمة إلى المستهدفين منها، ومقدار رضا الأفراد عن الخدمة المقدمة.

تتطلب المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية (إتاحة الرعاية الصحية) عوامل عديدة منها: المساواة في توافر الخدمة، والمساواة في مسافة السفر، وأن تكون إتاحة خدمات النقل والاتصالات متساوية، وأوقات الانتظار متساوية، وأن يطّلع المرضى على حد سواء على توافر العلاجات وفعاليتها، وأن تكون الرسوم متساوية (مع قدرة متساوية على الدفع). ويمكن قياس أي من هذه المؤشرات كمؤشر تقريبي للوصول إلى الرعاية الصحية واستخدام أي مقياس للّامساواة، مثل منحنى الفائدة ومؤشر كودي أو مؤشر التكافؤ، لقياس التفاوت في الوصول إلى الرعاية الصحية.

معدلات الوفاة

تُعدّ معدّلات الوفاة من مؤشرات نتائج الخدمة الصحية المقدمة، وثمّة ثلاثة مقاييس لمعدلات الوفيات تعكس الوضع الصحي للدول وللمجموعات السكانية داخل الدولة الواحدة، وهي: معدلات وفيات الرضع، ومعدلات وفيات الأجّنة، ومعدلات وفيات الأمهات. وتتضمن غايات الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة خفض معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة وخفض وفيات الأمهات، ولذلك يستخدم المؤشر الأول والثاني لرصد تحقيق الهدف الثالث. وفي ما يلي تعريف كل معدل:

يمثل معدل وفيات الرضع عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ السنة الأولى من العمر لكل 1000 مولود حي في سنة معينة. وهذا هو المؤشر الأكثر استخدامًا للدلالة على مستوى الصحة والرعاية الصحية للسكان. ويُستخدم أيضًا معدّل وفيات الأطفال تحت الخمس سنوات والذي يمثل عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ سن الخامسة من العمر لكل 1000 مولود حي في سنة معينة كمؤشر شديد الارتباط بالصحة والتنمية. ولكن، تشير البيانات إلى أنّ أغلبية الوفيات تحت الخمس سنوات تكون من وفيات الرضع.

ويقاس معدّل وفيات الأجنة كنسبة وفيات الأجنة مقسومًا على مجموع الولادات (حالات الولادة الحية ووفاة الجنين)، ويعتبر مقياسًا جيدًا لنوعية الرعاية الصحية في بلد أو منشأة طبية ما.

مؤشرات نتائج الخدمة الصحية

- **معدل وفيات الأطفال تحت الخامسة لكل ألف مولود حي**= (عدد وفيات الأطفال تحت الخامسة\عدد المواليد الأحياء في سنة معينة)*1000
- **معدل وفيات الأجنة** = وفيات الأجنة \ مجموع الولادات (ولادة حية ووفاة الجنين)
- **معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي**= (عدد وفيات الأطفال الرضع\ عدد المواليد الأحياء في سنة معينة)*1000
- **معدل وفيات الأمهات الحوامل لكل مئة ألف حالة ولادة**

كما يتم النظر في معدل الوفيات النفاسية للأمهات الحوامل، وهو العدد السنوي لوفيات الأمهات من أي علة سبّبها أو فاقمها الحمل أو إدارته (باستثناء أسباب عارضة أو طارئة) خلال فترة الحمل والولادة أو في غضون 42 يومًا من انتهاء الحمل، بصرف النظر عن مدة الحمل ومكانه، وذلك لكل 100.000 ولادة حية لسنة محددة.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن معدلات الوفيات المختلفة تُعدّ مؤشرًا على الصحة العامة للسكان، وحالة المرأة والطفل في المجتمع، وأداء النظام الصحي، ومستوى كفاءة القائمين عليه من أطباء وممرضين. ومن ثم، فإن ارتفاع معدّلات وفيات الأمهات والرضع يشير إلى مشاكل أوسع نطاقًا تتعلق بالحالة الصحية، واللامساواة بين الجنسين، والخدمات الصحية في بلد ما. ولذلك فإن نسب الوفيات مفيدة لأغراض الدعوة لتحسين الحالة الصحية في بلد ما. فمثلًا، ارتفاع معدل وفيات الأمهات يدعو إلى الاهتمام بالحالة الإنجابية للمرأة قبل وخلال وبعد الحمل. وتستخدم هذه المؤشرات في تقييم أداء الدول في إطار أهداف التنمية المستدامة. ولكن، تفتقر هذه المؤشرات إلى معلومات عن أسباب ارتفاع معدل الوفيات سواء للأمهات أو الرضع أو الأطفال دون الخامسة، وعن التدخلات اللازمة للحد من الوفيات.

توقع الحياة عند الميلاد

يعطي هذا المؤشر، في المتوسط، الفترة المتوقعة التي يمكن للمولود الجديد أن يعيشها. يعرف "توقع الحياة عند الميلاد" على أنه متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد إذا تعرض طوال حياته لمخاطر الوفيات في أعمار محددة من تلك الفترة. وبالتالي، يلخّص هذا المقياس نمط الوفيات التي تسود في جميع الفئات العمرية (الأطفال والمراهقين والبالغين وكبار السن). ويُستخدم هذا المؤشر من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمقياس للحالة الصحية في بلدٍ ما وهو أحد المكونات الثلاثة لدليل التنمية البشرية.

ويعتبر متوسط العمر المتوقع عند الميلاد أحد أهم المؤشرات التي تعكس الحالة الصحية للمجتمع لجميع الفئات العمرية. يوفّر هذا المؤشر القدرة على التنبؤ بكيفية شيخوخة السكان، وما له من آثار هائلة على التخطيط وتقديم الخدمات والدعم. وتترجم الزيادات الصغيرة في متوسط العمر المتوقع إلى زيادات كبيرة في عدد السكان. ومع ازدياد العمر المتوقع للسكان، يزداد عدد المصابين بأمراض مزمنة، لأن الأمراض المزمنة أكثر شيوعًا بين كبار السن. وترجع مكاسب ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد إلى عدد من العوامل، منها ارتفاع مستويات المعيشة وتحسين أسلوب الحياة والتعليم الأفضل، وكذلك زيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية الجيدة.

تقييم الخدمات الصحية المقدمة

لا يكفي الوصول (بمعنى إتاحة الفرصة) والحصول على الخدمة الصحية، بل يجب أن يقابل تقديمَ هذه الخدمة حدٌّ أدنى من الجودة، ويمكن قياس ذلك بمؤشرات مختلفة. ثمّة مؤشرات يسهل الحصول عليها، خاصة في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض؛ على سبيل المثال: حضور ذوي الخبرة من الأطباء والمؤهلين خلال الولادة الذي يُقاس من خلال نسبة

عدد الولادات تحت الإشراف الطبي إلى إجمالي عدد الولادات خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويعكس هذا المؤشر مدى فاعلية تقديم الخدمة الصحية وتوافر الخدمات الصحية للولادة المأمونة، فارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع والأجنة.

كما يعكس مؤشر نسبة النساء في سن الإنجاب (تتراوح أعمارهنّ بين 15-49) اللواتي يحصلن على حاجتهن لتنظيم الأسرة من خلال الأساليب الحديثة المستوى العام الصحي للإناث المتزوجات. كما أن معدل الولادة بين المراهقات (تتراوح أعمارهنّ بين 10-19) لكل 1000 سيدة يعطي صورة عن مضاعفات الحمل والولادة، وبالتالي عن صحة المولود والأم بعد الولادة وفي المستقبل. وترتبط العديد من المشاكل الصحية للإناث ارتباطًا وثيقًا بالآثار السلبية للحمل خلال فترة المراهقة، إذ إنّ حالات الأمراض وموت الرضيع في الأسبوع الأول من العمر أعلى بنسبة 50 في المائة بين الرضّع الذين ولدتهم نساء تقل أعمارهن عن 20 سنة مقارنةً بالرضّع الذين ولدتهم نساء تتراوح أعمارهن بين 20 و29 سنة.

7-3 العوامل التي تؤدي إلى اللامساواة في الصحة

ثمّة أدلة وافرة على أن العوامل الاجتماعية، بما في ذلك التعليم وحالة العمالة ومستوى الدخل ونوع الجنس والعرق، لها تأثير ملحوظ على مدى صحة الفرد. وفي جميع البلدان، سواء كانت ذات دخل منخفض أو متوسط أو مرتفع، ثمّة فوارق واسعة في الوضع الصحي لمختلف الفئات الاجتماعية. وكلما انخفض الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد، كلما زاد خطر تعرضه لمشاكل صحية.

7-3-1 الطبقة الاجتماعية (بما في ذلك الدخل والثروة والتعليم)

يبين الجدول 7-1 وجود علاقة وثيقة بين الطبقة الاجتماعية والوفاة، فاحتمال وفيات الأطفال في المناطق الريفية أعلى منها في المناطق الحضرية وخاصة في ريف الوجه القبلي في مصر. وينخفض هذا الاحتمال كلما زاد تعليم الأم وكلما انتقلنا من الطبقة الأفقر إلى الطبقة الأغنى. ويبلغ متوسط العمر المتوقع في البلدان المنخفضة الدخل 57 عامًا، بينما يبلغ 80 عامًا في البلدان المرتفعة الدخل. فعلى سبيل المثال، يمكن للطفل الذي يولد في ملاوي أن يتوقع أن يعيش لمدة 47 عامًا، بينما يتوقع أن يعيش الطفل المولود في اليابان 83 سنة.

ثمّة أربعة نماذج رئيسية تستخدم لشرح اللامساواة في الطبقة الاجتماعية في مجال الصحة[40].

- **النموذج السلوكي:** هناك اختلافات بين الطبقة الاجتماعية في ما يتعلق بالصحة الضارة أو السلوكيات الصحية، مثل الخيارات الغذائية، واستهلاك المخدرات والكحول والتبغ، واستغلال وقت الفراغ، والحصول على التحصين، ومنع الحمل وخدمات ما قبل الولادة. ومع ذلك، فقد وجدت الدراسات طويلة الأجل أن الاختلافات في السلوك الصحي تفسّر فقط ثلث الاختلافات بين الطبقات الاجتماعية في الوفيات. وعلاوة على ذلك، نادرًا ما تم تقييم أثر التدخلات التي تسعى إلى تغيير السلوكيات الصحية في تحسينات واضحة في مجال الصحة.

- **النموذج المادي:** الفقر يعرض الناس للمخاطر الصحية. فالأشخاص المحرومون أكثر عرضة للعيش في المناطق التي يتعرضون فيها للأذى، مثل تلوث الهواء والإسكان الرطب. ثمّة بعض الأدلة المحددة لأثر العوامل المادية على الصحة؛ على سبيل المثال، أثبتت العديد من الدراسات ارتباط معدلات أعلى من أمراض الجهاز التنفسي في مرحلة الطفولة مع السكن الرطب. غير أن التأثير الكامل لمستويات المعيشة لا يمكن فهمه إلّا على مدى فترة الحياة. ويتفق معظم الخبراء في الصحة العامة على أن الآثار المادية تلعب دورًا في تفسير التفاوتات الصحية، ما يعني أنّ سوء الصحة والفقر يسيران جنبًا إلى جنب.

- **النموذج النفسي الاجتماعي:** قد تؤثر اللامساواة الاجتماعية على الطريقة التي يشعر بها الناس والتي بدورها يمكن أن تؤثر على كيمياء الجسم. على سبيل

- المثال، الظروف الاجتماعية المجهدة تُنتج الاستجابات العاطفية التي تُحدث بعض التغيرات البيولوجية مما قد يزيد من خطر الإصابة بأمراض القلب. وتشمل عوامل الخطر النفسي والاجتماعي الدعم الاجتماعي والسيطرة والاستقلالية في العمل، والتوازن بين المنزل والعمل، والتوازن بين الجهود والمكافآت. وقد أنجِز عدد كبير من البحوث التي تحاول أن تستكشف الروابط بين العوامل النفسية الاجتماعية والصحة. وتبين الأدلة أن الأشخاص الذين يبنون علاقات جيدة مع العائلة والأصدقاء، والذين يشاركون في المجتمع، لديهم متوسط عمر أطول من المعزولين نسبيًا. وهناك دليل على وجود علاقة بين الإجهاد في العمل والوضع الصحي الضعيف، إذ وجدت الدراسات احتمالًا أكبر للتعرّض لأمراض القلب بين الأفراد الذين يعملون في وظائف ذات متطلبات عالية ومستمرة ومرهقة. وعلاوة على ذلك، أظهر عدد من الدراسات أن عدم التوازن بين الجهد والمكافأة في العمل يميل إلى أن يكون مرتبطًا بارتفاع ضغط الدم. كما تشير الدراسات الحديثة إلى أن مستويات اللامساواة المرتفعة تحد من التماسك الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التوتر والخوف وانعدام الأمن للجميع.

- **نموذج دورة الحياة:** تعكس الصحة أنماط المزايا الاجتماعية والنفسية والبيولوجية وعيوب الخبرات التي يمر بها الفرد على مر الزمن. تتأثر فرص الصحة الجيدة أو السيئة بما حدث للطفل في الرحم وفي مرحلة الطفولة المبكرة، ومن المرجح أن تتراكم العيوب خلال مرحلة الطفولة والبلوغ. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يتعرض الأفراد الذين عانوا من ظروف منزلية سيئة في مرحلة الطفولة إلى الحرمان المهني. وقد تم تطوير نموذج دورة الحياة في الآونة الأخيرة نسبيًا، فيما تتطلّب الدراسات الممتدّة على مدى الحياة بيانات طولية تفصيلية. وبغض النظر عن ذلك، أظهرت العديد من الدراسات أن العيب الصحي يتراكم مع مرور الوقت.

7-3-2 العرق والثقافة

توثّق مجموعة متزايدة من الأدلة أوجه اللامساواة الإثنية في الصحة داخل البلدان وعلى الصعيد الدولي، وذلك على الرغم من الصعوبات التي تعتري تصور وقياس الانتماء الإثني كمتغيِّر يمكن رصده. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، يمثل الأمريكيون من أصل أفريقي 12 في المائة فقط من السكان ولكنهم يمثلون نصف عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، ولا وجود لسبب بيولوجي أو وراثي لهذه الاختلافات المقلقة في الصحة. كما أنّ المعتقدات الدينية والتقاليد تؤثّر في صياغة السلوك الإنساني، حيث تحكم ممارسات بعينها تصرفات بعض المجموعات السكانية، مما يولِّد الكثير من الاختلافات السلوكية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تباينات في المجتمعات تنعكس في صورة اللامساواة. كما يؤثر عدم الوعي وتباين الثقافات إلى عدم الاستفادة من الحقوق والخدمات كالصحة والصحة الإنجابية بوجه خاص.

7-3-3 اللامساواة في الصحة والنوع الاجتماعي، واللامساواة في مؤشرات الصحة الإنجابية

يرجع التفاوت الصحي بين الرجال والنساء إلى الاختلافات البيولوجية في الجنس والاختلافات الاجتماعية في النوع والتفاعل بينهما. ليس للإنسان سيطرة أو تأثير على الاختلافات البيولوجية، فمثلًا، معدل وفيات الأطفال الرضع الإناث أقل من الرضع الذكور ويرجع ذلك للاختلاف في الجنس، وهو عامل خارج عن سيطرة الإنسان، وبالتالي لا يُدرج تحت مصطلح اللامساواة. إذًا، اهتمامنا منصب على مدى الاختلاف في المخاطر والعوامل الوقائية بين الرجال والنساء بسبب كيفية تنظيم المجتمع. فالاختلافات في النوع تحد من الفرص أو الموارد اللازمة لتحقيق المساواة في حصول المرأة والرجل على صحة أفضل. وبالتالي، يؤدي التمييز في النوع الاجتماعي إلى اللامساواة في الصحة مع ما لذلك من آثار سلبيّة [41].

يرجع تزايد معدلات وفيات النساء في أفريقيا إلى التحيز ضد المرأة في توزيع الرعاية الصحية وغيرها من الأساسيات والضروريات.[42] وأظهرت الدراسات أن زيادة الإنفاق على الصحة وانخفاض التمييز الاجتماعي يزيد متوسط العمر المتوقع للمرأة. أما الانخفاض في الإنفاق وتزايد التمييز ضد المرأة فيؤثران على صحة

المرأة. ومن الأمثلة الجلية على اللامساواة في الصحة ارتفاع معدلات وفيات الإناث أكثر من الرجال بشكل غير متناسب في الفئات ذات الدخل المنخفض. ويرجع ذلك لعدة أسباب، إذ تعيش العديد من النساء حياة قصيرة بسبب الوفيات المبكرة (مع أنّها من الوفيات التي يمكن تجنّبها أثناء الحمل)، كما أنّ الاهتمام بالصحة يكون أقلّ في الفئات ذات الدخل المنخفض.

تعرّف منظمة الصحة العالمية الصحة الإنجابية بأنها الوصول إلى حالة من اكتمال السلامة البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية في الأمور ذات العلاقة بوظائف الجهاز التناسلي وعملياته، وليس فقط الخلو من الأمراض والإعاقة، وهي بذلك جزء أساسي من الصحة العامة تعكس المستوى الصحي للرجل والمرأة في سن الإنجاب. تتوجّه الصحة الإنجابيّة إلى الرجال والنساء في سنّ الإنجاب وتسعى إلى رفع المستوى الصحي لجميعهم، كما تتوجَّه إلى المراهقين والشباب لتجنيبهم السلوكيات الضارة التي قد تؤدي إلى انتشار الأمراض المنتقلة جنسيًا وذلك ليجهزوا أنفسهم للمستقبل ويتحملوا مسؤولياتهم تجاه صحتهم وصحّة الأسر التي سيشكلونها، وتستهدف النساء في مرحلة ما بعد سن الإنجاب وذلك للوقاية من الأمراض التي تتعلق بالجهاز التناسلي وتدبيرها، وترعى الطفل ما بعد ولادته وذلك للحفاظ على صحته وبقائه وحمايته ونمائه.

ولكن، يشير الواقع إلى ضعف الصحة الإنجابية للنساء وإلى ارتفاع نسبة وفيات النساء نتيجة مضاعفات تحدث خلال الحمل والولادة وما بعدهما. وقد تظهر مضاعفات أخرى قبل تلك الفترة ولكنّها تتفاقم خلالها، وخصوصًا إذا لم يتم تداركها كجزء من رعاية المرأة، مثل الفحوص السابقة للولادة على الأقلّ خلال فترة الحمل. وقد أشارت التقديرات إلى أنه في عام 2015، قضت 303.000 امرأة نحبهن أثناء الحمل والولادة. والجدير بالذكر أنّ جميع تلك الوفيات تقريبًا وقعت في البلدان قليلة الموارد، وأنّه كان يمكن تفادي معظمها. وتواجه المراهقات دون سن 15 سنة أكبر مخاطر الوفاة في مرحلة الأمومة، وتمثّل المضاعفات التي تحدث في فترة الحمل وخلال الولادة أهمّ أسباب وفيات أولئك المراهقات في البلدان النامية[43].

ثمّة أسباب عدة تحول دون استفادة النساء من خدمات الرعاية الصحية خلال فترة الحمل وأثناء الولادة، مثل الفقر والجهل بأهمية الرعاية الصحية خلال فترة الحمل نتيجة لعدم التعلم، والبعد المكاني، وعدم وصول الخدمات الصحية لكل الأماكن وخاصة المناطق القروية والنائية (نقص الخدمات)، والممارسات الثقافية وخصوصًا التمييز ضد المرأة.

إن اتساع الفجوة بين الجنسين المتمثل في التمييز في التعليم والعمل، واتخاذ القرارات، والعنف القائم على النوع والتمكين الاقتصادي يؤثر سلبًا على صحة المرأة. ولأهمية هذا البعد في الحد من عدم المساواة، فإن أحد الأهداف الإنمائية المستدامة هو توفير وتحسين الرعاية الصحية بصفة عامة وللنساء بصفة خاصة وصحة الأمهات بصورة أدق من خلال تقليل معدل وفيات الأمهات في العالم إلى أقل من 70 وفاة لكل 100.000 ولادة حية عام 2030.[44] وفي إطار تحقيق هذا الهدف، يجب العمل على التصدي لأوجه الإجحاف في إتاحة خدمات الرعاية الصحية الإنجابية وخدمات الرعاية الصحية للأمهات والمواليد، وضمان التغطية الصحية الشاملة في هذه المجالات.

7-3-4 البعد المكاني واللامساواة في الصحة

يعتبر البعد المكاني أحد الأسباب الرئيسية للّامساواة في الصحة حيث يكون التوزيع المكاني للإنفاق والموارد والخدمات الصحية متحيزًا للحضر والمناطق الرئيسية ومتناسيًا للريف والمناطق النائية والعشوائيات التي تعاني من الفقر وتدني الحالة الصحية. وتعاني المناطق المهمشة التي تشكو من نقص أو انعدام الخدمات الصحية اللازمة من سوء الحالة الصحية لأفرادها، وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض وخاصّة الأوبئة، وارتفاع معدلات الوفيات بين الأمهات والرضع نتيجةً لعدم حصول المرأة خلال الحمل وأثناء الولادة وبعدها على الرعاية الصحية المناسبة، وارتفاع معدلات إنجاب المراهقات في الريف وما يتبعه من مشكلات صحية. وترتبط كل هذه المشاكل الصحية بسوء الحالة التعليمية والدخل المادي في الريف.

وتشير المساواة في الاستفادة من الرعاية الصحية إلى نظامٍ يتم فيه تخصيص خدمات الرعاية الصحية

الإطار 1-7 : تقليص معدل وفيات الأمهات - ما الذي يمكن أن ينجح؟ نظرة على ماليزيا وسريلانكا

إنّ تحسين سبل توفير الرعاية الصحية للأمهات أمر صعب، لكنه ممكن الحدوث حتى على مستويات الدخل المنخفضة نسبيًا، مثلما هي الحال في سريلانكا وماليزيا. فبعد أن كان معدل وفيات الأمهات والحوامل في سريلانكا يبلغ 2000 حالة لكل 100 ألف حالة ولادة في الثلاثينيات من القرن الماضي، انخفض المعدل إلى نحو ألف حالة بحلول عام 1947، ثم انخفض إلى أقل من 500 حالة خلال السنوات الثلاث التالية. وبحلول عام 1996، كان المعدل قد هبط إلى 24 حالة فقط. وفي ماليزيا، هبط المعدل من 534 حالة إلى النصف خلال سنوات سبع، من 1950 إلى 1957. وبعدها ظل ينخفض بمقدار النصف أو نحو ذلك كل عشر سنوات ليصل في عام 1997 إلى 19 حالة فقط. ومن أجل التغلب على مجموعة العراقيل المؤسسية التي كانت تعوق عمل الأنظمة الصحية بفعالية، اتّبعت سريلانكا وماليزيا أساليب متكاملة نُفِّذت على مراحل. ونجحت البلدان في ذلك بمعدل إنفاق عام متواضع على الصحة لا يتجاوز في المتوسط 8.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منذ الخمسينيات. واستفادت البرامج الصحية في كلا البلدين من التفاعلات المتبادلة بين الرعاية الصحية وبين التعليم الأساسي، وتعزيز وضعيّة المياه والصرف الصحي، والحد من الملاريا، والتنمية الريفية المتكاملة بما في ذلك مد الطرق الريفية، وهو ما أسهم في سرعة التعامل مع حالات الولادة الطارئة. وعولجت العوائق المالية والجغرافية والثقافية التي كانت تحول دون رعاية الأمومة من خلال تأمين وجود خط أمامي من القابلات المتمرسات في المناطق الريفية، وتزويدهن بإمدادات منتظمة من الأدوية والمعدات، وربطهن بالخدمات الاحتياطية، وتحسين الاتصالات وسبل النقل. وبالتزامن مع ذلك، تم تدعيم المرافق من أجل توفير الرعاية لحالات الولادة والتعامل مع أي مضاعفات. وأدى تحسين الإدارة التنظيمية إلى حدوث تحسن في الإشراف على مقدمي الخدمة ومساءلتهم. وتم توفير البيانات الخاصة بوفيات كل منطقة على حدة من خلال أنظمة متابعة بحيث يمكن للمجتمعات المحلية أن تسائل القيادات السياسية. وأخيرًا، التزمت البلدان التزامًا قويًا بتحسين وضع النساء، فحصلت النساء على حق التصويت في الانتخابات قبل الاستقلال الوطني أو بعده مباشرة، ونال تعليم الإناث اهتمامًا خاصًا.

المصدر: فريق عمل تقرير التنمية في العالم 2012.

وتوزيعها وفقًا للحاجة وليس وفقًا للبعد المكاني والوضع الاجتماعي والاقتصادي. فمن حقّ كل فرد في المجتمع، بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه ومستواه المادي والاجتماعي، أن يحصل على الخدمة الصحية المناسبة في الوقت المناسب.

ثمّة نوعان من الأسباب الأساسية للتفاوت المكاني: أولًا، تركّز الخدمات الصحية والرعاية الصحية في المناطق التي يمكن للناس فيها تحمل تكاليف الخدمات. وبالتالي، يُعتبر التفاوت في الظروف الاقتصادية المحلية مسؤولًا عن التوزيع غير العادل للموارد الصحية إلى حد كبير. ثانيًا، يرجع تفاقم اللامساواة الإقليمية إلى التمويل الحكومي اللامركزي للرعاية الصحية، حيث تقع على عاتق الحكومات المحلية (بدلًا من الحكومة المركزية) مهمّة تمويل وتوفير الرعاية الصحية والتأمين الصحي في المناطق المختلفة للدولة. وبالتالي، فالمناطق الأقلّ نموًا ذات الميزانية المالية المحدودة لا تستطيع تمويل وتوفير الرعاية الصحية الكافية للأفراد بالمستوى المطلوب والمناسب، مما يعزز عدم المساواة الإقليمية للرعاية الصحية[45].

وقد توصلت دراسة[46] إلى أن تعاظم التفاوت بين الحضر والريف والمناطق والمدن المختلفة، والاختلافات غير المقبولة بين الأغنياء والفقراء تؤدّي جميعها إلى اللامساواة وعدم العدالة والإنصاف في الوصول والحصول على الخدمات الصحية الأساسية بجودة مناسبة. كما خلُصَت[47] إلى وجود علاقة قوية بين العوامل الجغرافية (طريقة السفر، والمنطقة، وتوافر البنية التحتية في محافظة الإقامة) وإمكانية وجودة

الوصول إلى الرعاية الصحية. وبشكل عام، يتمتع المرضى القادرون على الوصول إلى المرافق سيرًا على الأقدام بخدمة ورعاية صحية أفضل من أولئك الذين لا يستطيعون ذلك. وبالتالي، يؤثر التفاوت في الرعاية الصحية ومخرجاتها إقليمياً على الخطط التنموية ويؤكد على أهمية إيجاد طرق جديدة لاستهداف وتقييم برامج السياسة[48].

7-3-5 اللاجئون والنازحون

تؤثر الأعداد المتزايدة من اللاجئين والنازحين في النسيج الاجتماعي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة حيث تؤدي إلى التنافس على المأوى والخدمات الصحية والتعليمية والبيئية. كما يؤثر الضغط الناتج عنها على جهود الدول المستقبلة والمضيفة، الأمر الذي يؤدي إلى اللامساواة في تقديم تلك الخدمات. ولكن للأسف لا توجد دراسات موثقه عن هذه الآثار وإن كانت غير خافيه للعيان.

7-3-6 التشريعات الوطنية ودورها في تعزيز المساواة

يؤثر محتوى التشريعات الوطنية في تعزيز المساواة أو زيادة اللامساواة، فعلى سبيل المثال عندما تنصّ التشريعات على ضرورة تسجيل المواليد وضرورة التحصين الكامل لهم وإلزام السيدات الحوامل بالتردد على الوحدات الصحية لمتابعة الحمل وعندما يتم تفعيلها سينخفض التفاوت في الحصول على هذه الخدمات بين الاماكن السكنيه المختلفه أو بين المجموعات السكانية.

7-4 أسباب الاختلافات في الحصول على الرعاية الصحية

- **التوافر:** قد لا تكون بعض خدمات الرعاية الصحية متاحة لبعض الفئات السكانية، أو قد يكون الطاقم القائم على الرعاية الصحية متفاوت الكفاءة مما يرتب تفاوتًا في الرعاية الصحية.
- **الجودة:** قد تختلف نوعية الخدمات المقدمة للمرضى بين المجموعات السكانية.
- **التكاليف:** قد تفرض خدمات الرعاية الصحية تكاليف (مالية أو غير ذلك) تتفاوت بين الفئات السكانية.
- **المعلومات:** قد تفشل منظمات الرعاية الصحية في ضمان أن جميع الفئات السكانية على وعي بالتساوي بالخدمات المتاحة.

7-5 تطوّر مقاييس اللامساواة في الصحة في المنطقة العربية

نجحت المنطقة العربية في تحسين مؤشرات التنمية البشرية بشكل عام، حيث ارتفعت من 0.613 عام 2000 إلى 0.676 عام 2010 لتصل إلى 0.686 عام 2014. ولكن الفروق كبيرة بين البلدان، فبعضها يحلّ في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، بينما تواجه المنطقة في مجملها تحديات ضخمة تعوق التنمية.[49] فطبقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2014 ومقياس التنميّة البشريّة، تحلّ قطر في طليعة بلدان المنطقة العربية بمقياس 0.85 عام 2014، بينما تحِلّ السودان في آخر القائمة بواقع 0.477.

أما بالنسبة لمجال الصحة، فهناك تحسن يمكن أن نُرجعه بدايةً إلى الاتجاه التصاعدي للإنفاق العام على الصحة على الرغم من فترات الانخفاض ما بين 2008-2010 والتي يُمكن عزوها إلى الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط. يشير الشكل 7.2 إلى زيادة الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الإنفاق العام وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بعد عام 2010. ولكن، ثمّة تفاوتات بين الدول العربية بحيث تتصدر قطر القمة بحوالى 86 في المائة من الإنفاق العام على الصحة، ويقابلها نسبة لا تتجاوز 21.4 في المائة في السودان سنة 2014[50].

ولكن لا يصح الاعتماد فقط على مؤشر الإنفاق على الصحة لتقييم أداء الدول العربية في هذا القطاع. فقد شهدت مؤشرات الصحة الاجتماعية تحسناً ملحوظاً على مستوى الدول العربية.

الشكل 7-2 : الإنفاق العام على الصحة، متوسط الدول العربية

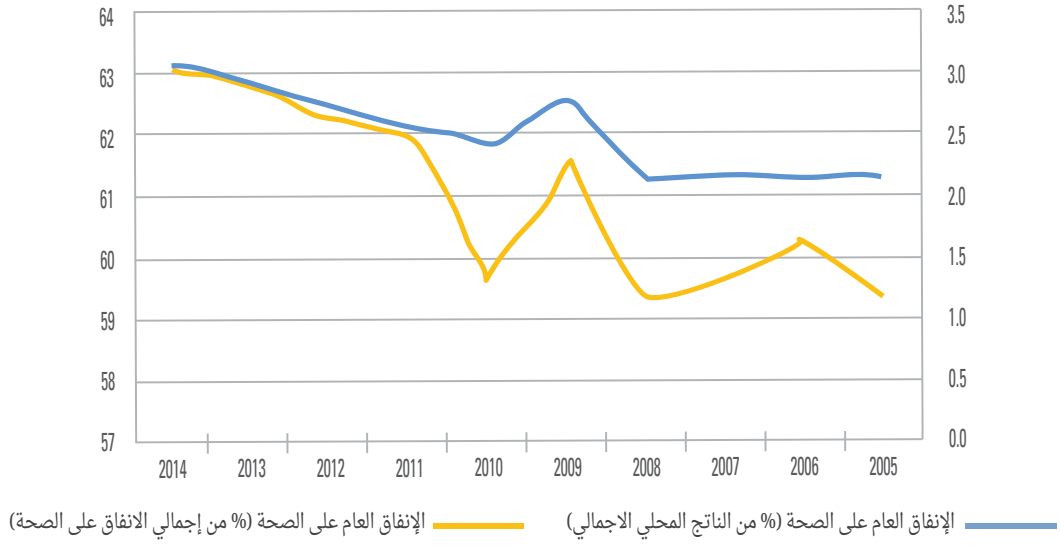

المصدر: قاعدة بيانات التنمية (2016).

الجدول 7-1: معدل وفيات الأمهات، متوسط فترات الدول العربية

	2005-2002	2010-2006	2015-2011
الجزائر	152	148	143
البحرين	20	17	15
جيبوتي	363	305	246
مصر	55	45	36
العراق	56	52	50
الأردن	66	59	59
الكويت	6	6	4
ليبيا	13	9	9
لبنان	32	21	16
المغرب	199	171	132
قطر	22	18	14
السودان	473	380	325
الجمهورية العربية السورية	63	51	60
تونس	77	69	64
الإمارات العربية المتحدة	7	6	6
فلسطين	65	58	48
اليمن	429	420	402
الدول العربية	217	187	163

المصدر: قاعدة بيانات التنمية (2016).

الشكل 3-7 : معدلات وفيات الرضع والاطفال ما دون الخمس سنوات، متوسط الدول العربية

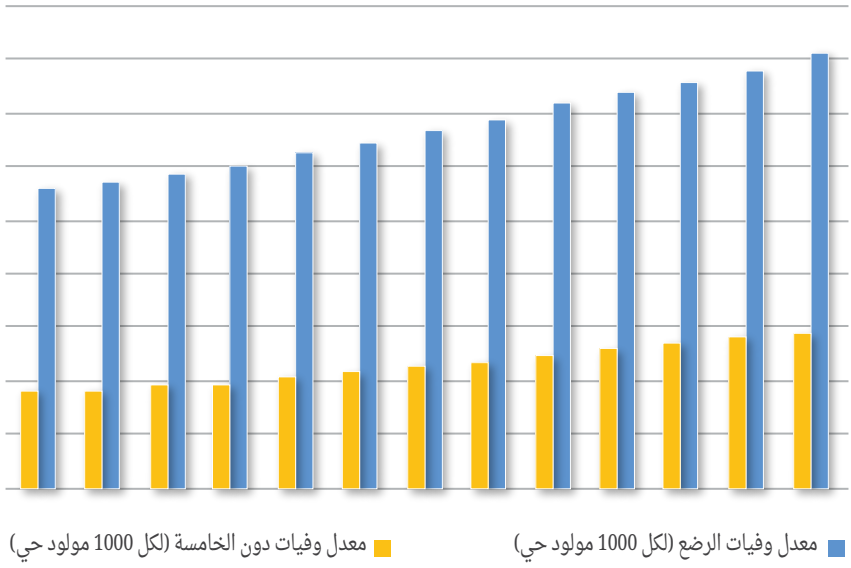

المصدر: قاعدة بيانات التنمية (2016).

وثانياً، أظهرت مؤشرات الوفيات تحسّناً ملحوظاً في الدول العربية. فقد انخفض معدل وفيات الأمهات لكل 100.000 ولادة حية من 226 إلى 156 في المتوسط في الدول العربية، في عام 2002 وعام 2015، على التوالي. وتتميز الكويت والإمارات بأفضل أداء وأقل معدلات (4 و6 للفترة 2011-2015، على التوالي؛ انظر الجدول 1-7). وبالرغم من ارتفاع معدل وفيات الأمهات في السودان وجيبوتي مقارنة بباقي الدول العربية، إلا أنهما نجحا في تخفيض المعدل من 473 إلى 325 ومن 363 إلى 246 بين الفترات 2002-2005 و2011-2015، على التوالي.

ثالثاً، استمرّ مؤشرا معدل وفيات الرضع والأطفال ما دون الخمس سنوات لكل 1.000 ولادة في الانخفاض في الدول العربية خلال الفترة 2002-2015. أغلب وفيات ما دون الخمس سنوات هم من الرضع. ويشير هذا التحسن في مؤشرات الصحة إلى انخفاض اللامساواة في الصحة في الدول العربية. كما انخفض معدل وفيات الرضع لكل 1.000 ولادة بحسب النوع الاجتماعي. ولكن هذا المعدل أقلّ للإناث من الذكور (26 و30 عام 2015، على التوالي).

ويمكن إرجاع هذا التحسن في مؤشرات الوفيات إلى زيادة عدد الأطباء والمتخصصين المهرة أثناء الولادة. فبالرغم من عدم توافر هذا البيان لعديد من البلدان العربية إلّا أن الدول التي توفّر هذه المعلومات تشير إلى تحسن ملحوظ. فعلى قمة الدول العربية تأتي فلسطين وقطر، بتواجد 100 في المائة من الأطباء المهرة أثناء الولادة. وتحسنت هذه النسبة في مصر من 79 في المائة إلى 92 في المائة بين عامي 2008 و2014، على التوالي.

إذًا، يمكن أن نخلُص من هذه المؤشرات إلى أنّ أداء الدول العربية في قطاع الصحة شهد تحسّنًا ملحوظًا، سواء باستخدام المؤشرات الاقتصادية أو الاجتماعية، وعلى مستوى الدولة ككل وبحسب النوع الاجتماعي. وأوضحت هذه المؤشرات أيضًا أنه لا يوجد تمييز ضد المرأة في مجال الصحة والتي زاد الاهتمام بها لناحية الصحة الإنجابية. ولكن على الدول العربية الاستمرار على هذا المنوال، بل وأيضًا العمل على تسريع عملية نمو وتحسّن هذا القطاع لمواكبة أهداف التنمية المستدامة 2030 ومواكبة ركب العالم.

7-6 السياسات العامة لتخفيض اللامساواة في الصحة

من الضروري فهم أنماط استخدام الرعاية الصحية والوصول إليها للتمكن من أخذ قرارات سليمة ورسم السياسات العامة الخاصة بقطاع الصحة على أساس معلومات دقيقة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وبناء مجتمع متناغم. وإلى جانب اعتبار الصحة حقًا من حقوق الإنسان الأساسية لعَيش حياة كريمة، يجب النظر إليها كاستثمار اجتماعي. وبالتالي، ولتحسين الوضع الصحي للمجتمعات العربية، على حكوماتها الاهتمام بتطوير بعض السياسات الهادفة، من قبيل:

- تبني سياسات عامة تحد من اللامساواة في الصحة ووضع التشريعات اللازمة لتعزيز المساواة، على المستوى القومي، مع التركيز على المجموعات المهمشة من المجتمع مثل أصحاب الإعاقة، والتركيز كذلك على اللامساواة في النوع وفي البعد المكاني والفئات العمرية.

- في ضوء محدودية الموازنة المالية، يجب استهداف المجموعات التي تعاني من نقص في الرعاية الصحية وتوفير التأمين الصحي الحكومي، لها حتى لا يتسرب التأمين لغير مستحقيه ولكي تستخدم الموارد المالية المتوفرة للرعاية الصحية بكفاءة.

- تخصيص المزيد من المعدات الطبية والصحية المتطورة والأطباء والممرضين ذوي المهارات العالية في الريف والمناطق النائية مما يؤدي إلى الحد من اللامساواة المكانية وزيادة تعزيز نظام الأمن الطبي.

- تقديم خدمات النقل في المجتمعات المحرومة، وزيادة الوحدات الصحية في المناطق القروية والنائية التي تعاني من سوء الخدمات الصحية، وزيادة الوعي الصحي خاصة للأفراد الأكثر عرضة للمشاكل الصحية والمهمشين.

- توفير سبل حصول المرأة على ولادة مأمونة وما قبلها وما بعدها من رعاية صحية وتوفير الطاقم الطبي المناسب والأدوية وغرفة عمليات مجهزة.

- تصميم برامج لزيادة الوعي بالممارسات الصحية السليمة وتصويب بعض التقاليد الخاطئة خاصة ما يتعلق بالصحة الإنجابية.

7-7 تدريبات: اللامساواة في الصحة

1. يوضح الجدول التالي المؤشرات اللازمة لرصد التقدم المحرز في غايات الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة والبيانات المطلوبة لحسابها. أيُّ هذه البيانات موجودة في بلدكم وما هو مدى توفرها وعلى أي درجة من التفصيل (النوع الاجتماعي، مكان الإقامة، الثروة، التعليم).

الغاية	المؤشر	مصادر البيانات	متوفرة	تواترها	المجموعات السكانية
خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100.000 مولود حي بحلول عام 2030	معدل وفيات الأمهات	المسوح الصحية والسجل المدني			
وضع نهاية لوفيات حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030	معدل وفيات الأطفال الرضع والاطفال دون سن الخامسة	المسوح الصحية والسجل المدني			

وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030	معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ومعدل العلاج، والوفيات	المسوح الصحية والسجل المدني			
تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030	معدلات الإصابة، والانتشار، والوفيات بالأمراض غير المعدية	المسوح الصحية والسجل المدني			
خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020	الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق لكل 100،000 من السكان	السجل المدني			

2. تختار كلّ مجموعة وجهًا من أوجه اللامساواة في الصحة:

- وفيات الأطفال دون الخامسة
- وفيات الأمهات
- التقزم والهزال للأطفال
- متابعة الحمل قبل الولادة

وتدون الإجابات على الأسئلة التالية في الجداول أدناه:

أنواع اللامساواة في المجال محل الاهتمام	كيف يمكن قياس التفاوت	ما هي أبعاد التفاوت في ما يتعلق بالمجال محل الاهتمام	من هم الأكثر حظًّا وكيف؟

- كيف حدثت اللامساواة وما هي الآليات التي نشأت من خلالها اللامساواة، وحافظت على معدلها أو زيادتها؟

أسباب اللامساواة	
العوامل الاجتماعية والاقتصادية	
العوامل الاجتماعية والثقافية	
عوامل بيئية	
الخدمات المقدمة للسكان	
العوامل الفردية والسلوكية	

- أين/كيف ستتدخلون لمعالجة هذه القضية؟

التسلسل الزمني للنتائج	النتائج	قياس النتائج
ما هي النتائج المقترحة للتدخل؟	ما هي النتائج التي تريد أن يحققها تدخلكم؟	كيف ستقيسون ما إذا كانت هذه النتائج قد تحققت؟ ما هي الأدلة التي تحتاجون إلى جمعها؟
الآثار قصيرة الأجل		
النتائج طويلة الأمد		

الفصل الثامن: قياس اللامساواة في التعليم

يشير ديتون في كتابه المعنون "الهروب الكبير: الصحة، الثروة، ومنشأ اللامساواة"[51] إلى أنّه "لا يمكن لتوزيع الدخل أن يعتمد فقط على آلية واحدة، مثل العرض والطلب في سوق العمل، كما لا يمكن أن يُقاس بمقياس واحد للّامساواة مثل معامل جيني. فهو نتاج كثير من العمليات المختلفة التي تعمل معًا. وأهم العوامل التي تساعد على توليد وتوزيع أفضل للدخل هو الاستثمار في رأس المال البشري". وأكد جان تينبيرجن على ذلك، وهو أحد الاقتصاديين والحائز على أول جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية، فقد حاجج بأنه لا ينبغي النظر إلى تطور توزيع الدخل كمعركة بين العمل ورأس المال كما في الماضي، بل كسباق بين التطور التقني والتطور في التعليم[52]، فالتكنولوجيا المستخدمة في العمل تتطلب مهارة وتدريبًا والقدرة على التكيّف معها وهي أمور يمكن تأمينها من خلال تعليم عام جيد.

إن أهمية التعليم في الدول وتأثيرها على أدائها وتماسكها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ليس بالموضوع الجديد. ففي عام 1983، قامت اللجنة الوطنية للتميّز في التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية بإصدار منشور "أمة في خطر" وأوضحت أن إصلاح المدرسة سبب رئيسي لرفع القدرة التنافسية الاقتصادية الوطنية. وحذرت اللجنة من أنّه "للحافظ على القدرة التنافسية الضئيلة التي ما زلنا نحتفظ بها في الأسواق العالمية وتحسينها، فإننا يجب أن نكرّس جهودنا لإصلاح نظامنا التعليمي لفائدة الشباب والكبار والفقراء والأقلية على حد سواء".

يُعَد التعليم، وكذلك الإنفاق عليه، أحد الأركان الأساسية لرأس المال البشري إلى جانب الصحة، وبالتالي، فإنّه أحد العوامل الأساسية للنمو والتنمية. ولا يمكن لأي بلد أن يحقق تنمية اقتصادية مستدامة من دون استثمار كبير في رأس المال البشري. ولا يمكن أن يكون هناك تكافؤ في الفرص من دون الحصول على التعليم الجيد. فالتعليم يُثري فهم الناس لأنفسهم والعالم، فهو يحسن نوعية حياة الأفراد ويؤدي إلى فوائد اجتماعية واسعة النطاق للأفراد والمجتمع. إن التعليم يرفع إنتاجية الناس والإبداع ويعزز روح المبادرة والتقدم التكنولوجي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يلعب دورًا حاسمًا للغاية في تحسين الوضع الاجتماعي وتأمين التقدم الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل والتماسك الاجتماعي.[53] ويظهر الاهتمام بالتعليم في صورة النفقات على التعليم في مراحله المختلفة، والتدريب أثناء العمل، وغيرها من أشكال الاستثمار في التعليم.

بالإضافة إلى ذلك، يُعدّ التعليم أداة قوية ومن أسرع الطرق للقضاء على الفقر وتعزيز المشاركة والازدهار، ولكنّ تحقيق مستويات عالية فيه يتطلب سياسات أفضل وتقديم خدمة تعليمية أفضل، على حد سواء داخل وخارج المنظومة التعليمية. فالتعليم المدرسي يحقق مكاسب تتراوح بين 6 و12 في المائة لكل سنة من سنوات التعليم. كما أن قيمة التعليم وفوائده تمتد إلى أبعد من المنافع المالية لتصل إلى المنافع غير المالية. فالأفراد المتعلمون يعيشون حياة أكثر صحة ويصبحون مواطنين أكثر انخراطًا، وتكون أسرهم في نهاية المطاف أكثر صحة وأفضل تعليمًا. ويعمل التعليم على تضييق الفجوة بين الجنسين والفجوات الاجتماعية الأخرى، وكذلك تعزيز الحراك الاجتماعي. وأخيرًا، يضاعف التعليم آثار التدخلات والسياسات الأخرى، مثل الزراعة وتوسيع نطاق الرعاية الصحية أو تحسينها، أو إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية. بل يمكن أن يكون التعليم القوي أيضًا بمثابة المفتاح الأساسيّ الذي يفتح بوابات كل جوانب اللامساواة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو عنصرية أو قضائية أو جنسانية أو صحية.

إن المشكلة لدى العديد من الدول النامية التي لم تحقق تحسّنًا كبيرًا، كمًا وكيفًا، في التعليم هي إدراكها أن العوائد الكاملة لتعليم الطفل تستغرق سنوات لكي تتحقق، وبالتالي تفضل العديد من هذه الدول الاستثمار في مجالات تظهر آثارها على المجتمع في الأجل القصير والمتوسط، متناسية العوائد الكبيرة التي يمكن تحقيقها من الاستثمار في التعليم على المدى الطويل. وتجب ملاحظة أن التعليم لا يستقيم وحده، فعلى سبيل المثال، حتى إذا كانت منظومة التعليم جيدة فإن تهميش الفقراء والأقلية أو وجود مناخ استثماري ضعيف أو وجود حواجز تحول دون توظيف المرأة، كلّها عوامل من شأنها أن تحدّ من عوائد التعليم الإيجابية[54].

تتصدر قضية التعليم اهتمام المنظمات الدولية على المستوى العالمي. فيضع قطاع التنمية البشرية بالبنك الدولي قضية التعليم نصب أعينه لتحسينه، كمًا وكيفًا، وللتأقلم مع المتغيرات التكنولوجية الحديثة والتي أطلق عليها "الثورة الرقمية" (على غرار الثورة الصناعية). ويتصدر التعليم أيضًا أهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا الهدف الرابع الذي ينص على "ضمان التعليم الجيد للجميع والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". إذًا، فالاهتمام منصب على الحد من اللامساواة في التعليم بأشكاله المختلفة للاستفادة المنصفة بجميع الفرص الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتحسين جودة التعليم المقدم وليس فقط الكمّ التعليميّ المتوفّر. كما يولي هذا الهدف أهمية خاصة للحد من اللامساواة بين الجنسين، ويوصي أيضًا بتنمية المهارات التي تفتح آفاقًا جديدة لا سيما أمام الشباب. ويدخل التعليم في مختلف أهداف التنمية المستدامه الأخرى فيُدرج التعليم في الأهداف المتعلقة بالصحة والنمو والعمالة والاستهلاك والإنتاج المستدامين وتغير المناخ.

ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.

ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.

ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.

الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030.

الإطار 1-8: الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة
ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

- ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.
- ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.
- ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.
- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030.
- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.
- ضمان أن تُلمّ نسبة كبيرة من الشباب ومن الكبار، رجالًا ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030.
- ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك حميع السبل ومن بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.
- بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع بحلول عام 2030.
- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2030.
- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.

القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.

ضمان أن تُلمّ نسبة كبيرة من الشباب ومن الكبار، رجالًا ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030.

ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك حميع السبل ومن بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.

بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع بحلول عام 2030.

الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2030.

الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.

يركز هذا الفصل على التعليم ويقوم بعرض طرق قياس اللامساواة في التعليم والتي تساعد على تتبع تطور اللامساواة عبر الزمن داخل الدولة والمقارنة الدولية في نقطة زمنية معينة. كما يوضح هذا الفصل أسباب اللامساواة في التعليم، وطبيعتها واللامساواة بين الذكر والأنثى أو بين الريف والحضر أو بين الشرائح الداخلية المختلفة. وينتهي الفصل بمبحث لوصف الوضع التعليمي في الدول العربية، مع عرض بعض السياسات التي يمكن أن تتبناها الدول العربية للحد من اللامساواة في التعليم.

8-1 مقاييس اللامساواة في التعليم

منحنى التركز (منحنى الفائدة)

يستخدم هذا المنحنى لتقييم نسبة المستفيدين من الخدمة التعليمية باستخدام مؤشرات كمية مثل الإنفاق العام على التعليم والالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لتحليل وتقييم أثر الإنفاق العام والحكومي على التعليم على توزيع الرفاهية في المجتمع، يقوم المنحنى بتقييم توزيع الإنفاق العام على التعليم بين المجموعات المختلفة من السكان[55].

ولكي يكون التحليل متماسكاً، يتم جمع بيانات ومعلومات عن جانبَي الطلب والعرض للخدمة التعليمية، مقاسَين باستخدام الأسر للخدمات التعليمية، ويُضاف إليها معلومات عن تكلفة توفير هذه الخدمة، وذلك لتقييم مدى استفادة فئات الدخل المختلفة من الإنفاق الحكومي، إذ يجب على الحكومة، بغية ترشيد الإنفاق، استهداف المحتاجين للخدمات التعليمية المدعومة مثل الفقراء والمعاقين ومن يعانون من اللامساواة في النوع أو في البعد المكاني، والعمل أيضًا على عدم تسرّب الإنفاق لغير مستحقّيه.

يتبين من الشكل 1-8 أن الاستفادة من التعليم الأساسي محايدة تقريبًا، حيث إن منحنى الفائدة مطابق لخط المساواة (خط 45 درجة)، ما يعني أنّ جميع الأعشار تحصل على حصص متساوية تقريباً من الخدمة التعليمية. وقد استفاد أفقر 10 في المائة من الأسر من 9.5 في المائة من إجمالي الدعم للتعليم الأساسي العام، واستفاد أغنى 10 في المائة من نسبة 9.5 في المائة. من الأفضل أن يتم التركيز جيداً على الطبقات ذات المستوى المعيشي الأدنى، أي أن يتلقى الأطفال في المجموعات العشرية الدنيا المزيد من الفوائد وأكثر من أطفال المجموعات العشرية العليا والوسطى.

الشكل 8-1: منحنى التركز للالتحاق بالتعليم في مصر

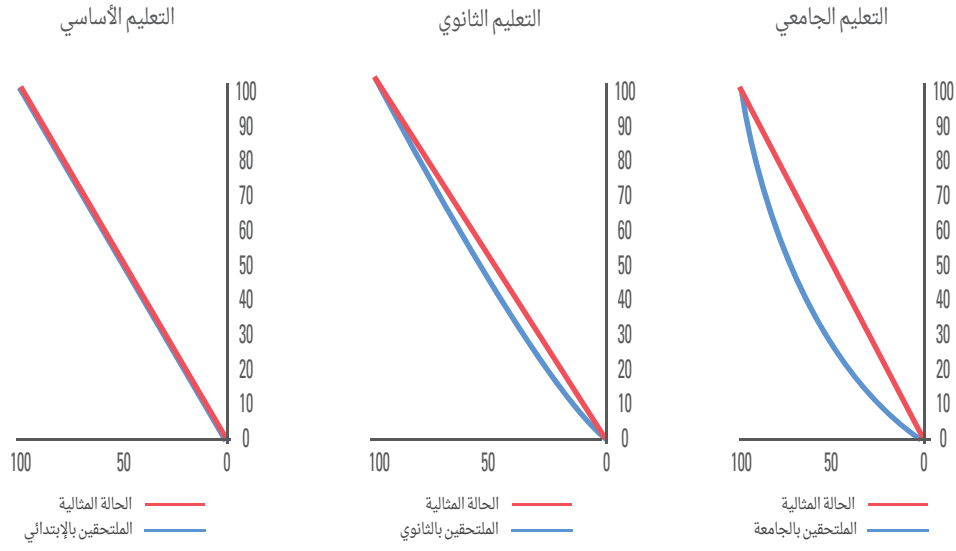

المصدر: محسوب من قبل الباحث من بيانات مسح الدخل في مصر 2009.

الشكل 8-2: مقياس المساواة بين الجنسين لبعض مؤشرات التعليم في تونس

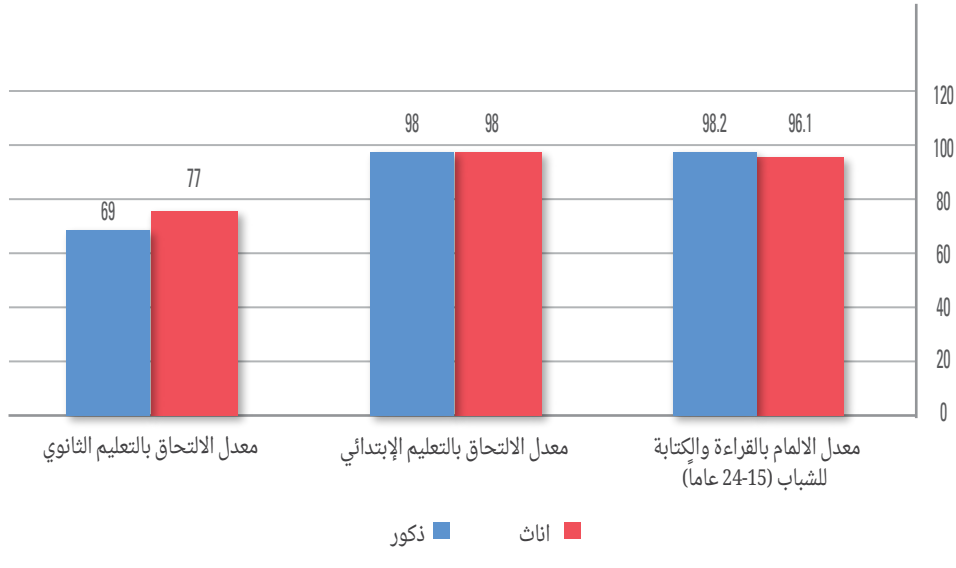

ولكن، يميل الإنفاق على التعليم الثانوي والجامعي الحكومي بشكل كبير تجاه الأغنياء، فمنحنيات الفائدة لكل من التعليم الثانوي والعالي تقع تحت خط المساواة (خط 45 درجة)، وخاصة التعليم العالي، مشيرةً إلى أن الإنفاق العام على هذه المراحل لا يحابي الفقراء. فقد استفاد أفقر عُشر بـ 6 في المائة من الإنفاق على التعليم العالي فقط في مقابل 12 في المائة و20 في المائة للتعليم الثانوي والعالي لأغنى عشر، على التوالي.

مقياس المساواة (التكافؤ) بين الجنسين

ويقيس نسبة استفادة الإناث إلى استفادة الذكور في أيٍّ من مؤشّرات التعليم، فعلى سبيل المثال، يتضح من الشكل 8-2 أنّ مقياس المساواة (التكافؤ) بين الجنسين من حيث معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب (15-24 عامًا) هو 96.1 في المائة للإناث و98.2 في المائة للذكور، ومن حيث معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي هو 98 في المائة للجنسين، ومن حيث معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي هو 77 في المائة للإناث و69 في المائة للذكور.

8-2 مؤشرات المخرجات والنتائج وآثارها على خدمات التعليم

تتدرج مؤشرات اللامساواة في التعليم من مؤشرات للمدخلات إلى مؤشرات للمخرجات والنتائج، وهي مؤشّرات يمكن حسابها جميعها لمختلف الفئات والمجموعات السكانية. وتتمثّل مؤشرات المدخلات في الوصول إلى الخدمة التعليمية والالتحاق بها وكثافة الفصول ومدى كفاءة المعلم، أما مؤشرات النتائج والأثر فتنعكس في ما يحصل عليه الطالب وكفاءته التعليمية، مثل معدل محو الأمية ومحو الأمية الحاسوبية والحصول على وظيفة تناسب المستوى التعليمي وجودة المادة العلمية التي يمكن قياسها من خلال القيام بتقييمات دولية لمعرفة مستوى المادة العلمية ومستوى الطالب دوليًا. كل هذه العوامل تساعد الدول العربية على التقييم الذاتي لمستواها التعليمي والتعرف على سبل تطويره.

ووفقًا لأهداف التنمية المستدامة للتعليم، يجب العمل على تحسين جميع المؤشرات التي سيتم تناولها في هذا الجزء. فبحلول عام 2030، يجب ضمان حصول جميع الفتيات والفتيان على التعليم الجيد في مرحلة الطفولة المبكرة والرعاية والتعليم قبل الابتدائي حتى يصبحوا جاهزين للتعليم الابتدائي، وضمان حصول جميع الفتيات والفتيان على تعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف يؤدي إلى نتائج تعليمية فعالة، وضمان إتاحة فرص متساوية لجميع النساء والرجال للحصول على التعليم التقني والمهني والجامعي بأسعار معقولة (بما في ذلك الجامعة)، والمساواة في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال الذين يعيشون أوضاعًا ضعيفة، وضمان إلمام جميع الشباب ونسبة كبيرة من البالغين، رجالًا ونساءً، بالقراءة والكتابة والحساب، وضمان حصول جميع المتعلمين على المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة.

8-2-1 مؤشرات المدخلات

الوصول إلى الخدمات التعليمية (إتاحة الخدمات التعليمية)

يعُرَّف هذا المصطلح بأنه تكافؤ فرص جميع أفراد المجتمع في الحصول على التعليم، بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو الخلفية العرقية أو الإعاقة الجسدية والعقلية. يشجع حصول الجميع على التعليم على توافر مجموعة متنوعة من الأساليب التربوية لنشر معرفة عابرة لجميع أفراد المجتمع بمختلف الخلفيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والوطنية والبيولوجية. فوصول الجميع إلى التعليم الجيد ليس امتيازًا، بل هو حق أساسي من حقوق الإنسان. ومن أسباب عدم الوصول والحصول على الخدمة التعليمية نذكر، مثلًا، عدم توافر الخدمة في بعض الأماكن لبعض الفئات السكانية، وصعوبة الوصول إليها لعدم وجود خدمات نقل وتوصيل، واللامساواة في جودة العملية التعليمية بين المجموعات السكانية وقد يرجع ذلك إلى تركز المعلمين المدرَّبين في مدارس معينة، وعدم نشر الوعي اللازم بأهمية التعليم خاصة للفئات المهمشة مثل الفتيات والفقراء، والتكاليف التعليمية التي لا يستطيع تحملها إلا فئات سكانية معينة.

معدلات الالتحاق

عادةً، تكون مؤشرات قياس التعليم كمية، أي تهتم فقط بالأعداد وليس بجودة التعليم، وذلك لصعوبة الحصول على بيانات وصفيّة حول هذه الجودة في الكثير من الدول. ويمكن حساب جميع المؤشرات على حسب النوع الاجتماعي والموقع الجغرافي (المنطقة، حضر/ريف) ومستوى التعليم للأم والأب والمراحل التعليمية المختلفة. وفي ما يلي سرد لمقايس معدلات الالتحاق بالتعليم:

- **نسبة إجمالي الإلتحاق بالمدارس:** هو مجموع الملتحقين في مستوى معين من التعليم، بغض النظر عن العمر، مقسوماً على عدد المؤهلين رسميّاً من السكان في سن المدرسة لنفس المستوى التعليمي والسنة الدراسية.

- **معدل صافي الالتحاق بالمدارس:** التحاق الفئة العمرية الرسمية لمستوى معين من التعليم كنسبة مئوية من السكان. على سبيل المثال، في عام 2005، سجّل صافي الالتحاق بجيبوتي أسوأ نتيجة في التعليم الابتدائي في العالم بنسبة 34.4 في المائة، مما يعني أنه من بين كل 100 طفل داخل الفئة العمرية الرسمية للتعليم الابتدائي، التحق 34 طفل فقط في المدرسة[56].

- **معدل إنهاء المرحلة التعليمية (الابتدائية أو الثانوي المنخفض أو الثانوي العالي):** نسبة الطلاب الذين أنهوا مرحلة تعليمية معينة إلى عدد الطلاب المقيدين في هذه المرحلة.

- **معدل التسرب من التعليم (بحسب الصف الدراسي):** نسبة الطلاب الذين يغادرون النظام التعليمي من دون إكمال الصف الذي يدرسون فيه (المنقطعون عن الدراسة) إلى إجمالي عدد الطلاب المسجلين.

- **نسبة الطلاب إلى المدرّسين في كل مرحلة تعليمية:** نسبة العدد الإجمالي لطلبة المرحلة التعليمية المعينة إلى العدد الإجمالي للمعلمين الممارسين للتدريس، ويمثّل متوسط نصيب المعلم الواحد من الطلبة في مختلف المراحل التعليمية.

- **معدل حاسب آلي لكل طالب في مرحلة تعليمية معينة:** نسبة العدد الإجمالي للطلاب المعنيين في مرحلة تعليمية معينة إلى العدد الإجمالي للحواسيب المخصصة للطلبة. ويمثل هذا المعدل متوسط عدد الطلاب الذين يشتركون في حاسب آلي واحد. وهذا المعدل يوضح مدى مواكبة المادة التعليمية لمتطلبات العصر وسوق العمل عند تخرج الطالب.

- **معدل كثافة الفصول الدراسية بحسب البعد الجغرافي (ريف/حضر):** نسبة العدد الكلي من الطلاب المسجلين إلى عدد الفصول الدراسية، مضروبًا في مئة. ويمثل هذا المعدّل متوسط عدد الطلاب داخل الفصل الدراسي الواحد. والمقصود بالفصل الدراسي غرف الدراسة الرسمية داخل المدرسة والتي تشمل الغرف التي يستخدمها الطلاب خلال اليوم الدراسي مثل: المعامل وغرف المصادر وغرف الأنشطة وما يعادل ذلك.

8-2-2 مؤشرات النتائج والأثر

معدل عدم الأمية عند الكبار: وهو النسبة المئوية من السكان الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة من الذين يستطيعون القراءة والكتابة مع فهم جملة بسيطة وقصيرة خلال حياتهم اليومية. كما يشمل مفهوم "محو الأمية" القدرة على "الحساب" أيضًا، أي القيام بالعمليات الحسابية البسيطة. أما معدل أمية الكبار فهو النسبة المئوية من السكان الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة من الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة وفهم بيان بسيط قصير خلال حياتهم اليومية.

معدل عدم الأمية الحاسوبية عند الشباب (15-24 عاماً): نسبة عدد الشباب القادرين على استخدام أجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيا ذات الصلة بكفاءة، مع مجموعة من مهارات الاستخدام الأولي لهذه الأجهزة بما في ذلك البرمجة وحل المشاكل المتقدمة، إلى عدد الشباب في الفئة العمرية (15-24 عامًا). ويمكن حساب هذا المؤشر لفئات عمرية أخرى. ويعدّ هذا المؤشر حديثاً نسبيًا، ويهدف إلى مواكبة تطور العصر والثورة الرقمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم، إذ لم يعد محو أمية القراءة والكتابة محل نقاش في عديد من الدول، وخاصة الدول المتقدمة والدول الصناعية الجديدة.

متوسط عدد سنوات الدراسة: نسبة عدد سنوات الدراسة التي أكملها مجموع السكان بعمر 25 سنة فما فوق إلى عدد السكان بعمر 25 سنة فما فوق.

3-2-8 مؤشرات جودة التعليم

على الرغم من أن كل مؤشر يعكس جزءًا من مستوى المنظومة التعليمية، إلا أن أغلب هذه المؤشرات يهتم بالتعليم كمًا لا كيفًا. يشمل تقييم جودة التعليم تقييماً لمدى الإلمام والقدرة على القراءة والكتابة وفهم واستخدام المفاهيم الأساسية في الرياضيات. وفقاً لليونيسكو، فإنّ ما بين 40 إلى 90 في المائة من الأطفال لم يحققوا الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة في 10 بلدان أفريقية عام 2014، ويتطلب ذلك إمعان النظر ومراجعة مؤشرات جودة التعليم. ومن المؤشرات (الكميّة) المعنيّة بجودة التعليم يمكن ذكر ما يلي:

- **معدلات الحصول على وظيفة بحسب مستوى التعليم:** ويشير معدل التوظف/العمالة إلى عدد الأشخاص العاملين كنسبة مئوية من السكان في سن العمل 25-64 سنة لمختلف المستويات التعليمية (ابتدائي، إعدادي، ثانوي، جامعي، ما بعد الجامعي؛ يتم شرحه باستفاضة في الفصل اللاحق). وميزة هذا المؤشر أنه يعكس مستوى وجودة المادة التعليمية في تلبية مخرجات العملية التعليمية لمتطلبات سوق العمل من مهارات ومعرفة ومعلومات والقدرة على التكيف والتعلم خلال العمل.

- **نسبة المعلمين ممن لا يحملون مؤهلًا جامعيًا إلى العدد الكلي للمعلمين:** نسبة المعلمين ذوي المؤهّل دون الجامعي (ثانوية عامة، ثانوية معاهد معلمين، دبلوم كلية متوسط) إلى إجمالي عدد المعلمين.

- **نسبة المعلمين الحاصلين على مؤهلات عليا) ماجستير ودكتوراه):** نسبة المعلمين ذوي الدرجات العلمية العليا (ماجستير ودكتوراه) إلى إجمالي عدد المعلمين.

- **نسبة المعلمين الذين يتم إرسالهم للدراسة خارجًا إلى العدد الكلي للمعلمين:** نسبة المعلمين الذين يتم إرسالهم للدراسة في الخارج لغرض إكمال الدراسات العليا (الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها) إلى إجمالي عدد المعلمين.

- **معدل ساعات التدريب المعتمد في السنة للمعلم:** متوسط نصيب كلّ معلم من الساعات التدريبية التي يحصل عليها من جهات معتمدة.

وبالرغم من أهمية هذه المؤشرات إلا أنها قد تكون مضللة في بعض البلاد إذا كان التعليم الجامعي وما بعد الجامعي غير جيد، حيث إن زيادة أعداد المدرسين في هذه المراحل التعليمية لا تعني بالضرورة ارتفاع المستوى التعليمي. ولذلك، تقوم العديد من الدول باجتياز نوعين من الامتحانات الدولية لتقييم مستوى طلابها ونظمها التعليمية ومخرجاتها مقارنة بالدول الأخرى. أولًا، يُعَدّ برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) الذي يقوم به مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دراسةً استقصائيةً دوليةً تتم كل ثلاث سنوات وتهدف إلى تقييم نظم التعليم في جميع أنحاء العالم عن طريق اختبار مهارات ومعرفة الطلاب في العلوم والرياضيات والقراءة وحل المشاكل التعاونية ومحو الأمية المالية للذين يبلغون من العمر 15 عامًا[57]. ثانياً، ثمّة سلسلة من التقييمات الدولية لمعارف الرياضيات والعلوم للطلاب من جميع أنحاء العالم تُعرف بـ"اتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم الدولية (TIMSS)[58]"، وهو من إعداد الرابطة الدولية لتقييم التحصيل التعليمي (IEA). كما يتم جمع البيانات من خلال استبيان لمعرفة الظروف التي يتعلم فيها الطلاب المشاركون الرياضيات والعلوم، ويتم جمع البيانات من الطلاب ومعلميهم ومديريهم وأولياء أمورهم. والميزة الأساسية لهذه التقيمات هي أن الطلاب المشاركين يأتون من مجموعة متنوعة من النظم التعليمية من حيث التنمية الاقتصادية، أو الموقع الجغرافي، أو حجم السكان. ويعطي هذا التقييم الدوليّ أيضًا الفرصة لكل دولة مشاركة لمقارنة التحصيل العلمي لطلابها والتعلم من تجارب الآخرين في تصميم سياسة التعليم الفعال.

3-8 العوامل التي تؤدي إلى اللامساواة في التعليم

من المهم التعرف على الأسباب والأبعاد التي تؤدي إلى ظهور اللامساواة في التعليم. ويمكن الجزم بأن الأسباب تتلخص في ثلاثة: التفاوت في الوضع

الاجتماعي للفرد من دخل وثروة؛ واللامساواة في الفرص في التعليم فالتنشئة في أسرة غنية ومتعلمة تزيد من الفرص والاحتمالات للالتحاق بالتعليم مقارنة بطفل ولد في أسرة فقيرة وغير متعلمة؛ والعرق والثقافة، وهنا تندرج فكرة اللامساواة في النوع الاجتماعي بين الذكر والأنثى واللامساواة في البعد المكاني بين المناطق الحضرية والريفية.

وتظهر أشد أشكال اللامساواة في التعليم في عدم تكافؤ فرص توفير الخدمة التعليمية والحصول عليها بين المواطنين، حيث إن أسباب هذه اللامساواة تخرج عن نطاق سيطرة الفرد. وقد تتداخل هذه العوامل معًا، وخاصة عدم تكافؤ الفرص في التعليم، مع العوامل الأخرى.

8-3-1 الطبقة الاجتماعية

إن وضع اللامساواة في التعليم يتأثر باللامساواة بأشكالها المختلفة من التفاوت في الدخل والتفاوت في الصحة والتفاوت في النوع والعرق. ولكن الأثر أيضاً قد يكون في الاتجاه الآخر أي في تأثير اللامساواة في التعليم على توزيع الدخل والحصول على الخدمات الصحية مثلاً. إذًا، ينبغي أن تتوجّه العناية إلى التعرف على التأثير المتبادل بين اللامساواة في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية واللامساواة في التعليم.

وكما هو متوقع، فإنّ أولاد الأسر الفقيرة محدودة الدخل أقل التحاقاً بالتعليم مقارنة بالأسر الغنية، وتزيد الفجوة بارتفاع المراحل التعليمية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، عند النظر إلى نسبة التحاق الشباب من 18 إلى 24 سنة بالمرحلة الثانوية، يبلغ نصيب أفقر 25 في المائة من الشباب من توزيع الدخل 45 في المائة في مقابل 81 في المائة لأغنى 25 في المائة من الشباب. ويزيد التفاوت عند الالتحاق بالكلية، حيث إن 21 في المائة فقط من شباب الأسر الفقيرة يحصلون على درجة البكالوريوس، مقارنة بـ99 في المائة من الطلاب من الأسر الغنية.

إن التفاوت في الدخل يؤدي إلى اللامساواة في التعليم، مما يعيق النمو والتنمية ويؤدّي بالتالي إلى تدنّي الدخل وزيادة اللامساواة والتفاوت في الثروة، فيرتدّ ذلك مرّةً أخرى ارتفاعًا في اللامساواة على صعيد التعليم. وتدخل في هذه الدائرة اللامساواة في الصحة، حيث إن ضعف الصحة والمناعة يؤدي إلى الضعف التعليمي. وتؤدي اللامساواة في الصحة في النوع الاجتماعي إلى تدهور الحالة الإنجابية للفتيات في سن مبكر وعدم الالتحاق بالمدرسة. إذًا، للقضاء على أي من أشكال اللامساواة من الأفضل العمل على الحد من اللامساواة في كل الأبعاد معًا.

8-3-2 الثقافة والعادات والتقاليد

كما هي الحال بالنسبة إلى الخدمات الصحية، تؤثر المعتقدات الثقافية والتقاليد في صياغة السلوك الإنساني من حيث أهمية التعليم وخاصة للبنات وفي المناطق الريفية، الأمر الذي يؤدي إلى تباينات في المجتمعات تنعكس في صورة اللامساواة. فعلى سبيل المثال، قد لا تسمح العادات بخروج الفتاة بمفردها. كما يؤثر عدم الوعي وتباين الثقافات إلى عدم الاستفادة من الحقوق والخدمات التعليمية المقدمة.

8-3-3 عدم تكافؤ الفرص في التعليم

يتم تصنيف محددات التفاوت واللامساواة في التعليم إلى فئتين أساسيتين على الأقل: من ناحية المحددات التي تنتمي إلى مصادر شرعية أو عادلة للّامساواة، وهي المحددات التي ترجع إلى الجهد، ومن ناحية أخرى، المحددات التي تعتبر مصادر غير مشروعة أو غير عادلة وترجع إلى الظروف التي لا يسيطر عليها الفرد إلا قليلًا، ولكنها تؤدي دورًا هامًا في تشكيل فرصه وتحد من حصوله على حظوظ متساوية في التعليم والحياة. ويمكن إرجاع الظروف إلى الخلفية الاجتماعية التي تتضمن التعديلات الناجمة عن الاختلافات في الخلفية الأسرية، والصلات الاجتماعية المختلفة، والطرق المختلفة للتعليم، والثروة والدخل وما إلى ذلك، والحظ الوراثي الذي يشمل الذكاء والقدرة والمهارات الطبيعية. ويشير مبدأ المساواه في الفرص إلى ان المخرجات في التعليم يجب أن تعتمد على نجاح الأفراد في تحقيق أهدافهم وحرية الأفراد في اختياراتهم، وقدراتهم، ومهاراتهم وليس على أساس ظروف الميلاد والمستوى الاجتماعي والمعيشي.

وقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة مستقرة وموجبة بين اللامساواة في التعليم وعدم تكافؤ الفرص بأبعاده المختلفة في التعليم. وتظهر دراسة أنّ معظم البلدان التي لديها مستويات مرتفعة من اللامساواة في الفرص في التعليم بجوانبه المختلفة تسجّل أيضًا متوسط درجات أقل في تقييم (PISA)[59]، ومن المرجح أن يكون لدى معظم البلدان التي تتمتع بمستويات أدنى من اللامساواة درجات أعلى في التقييم، مما يشير إلى ارتباط مستوى اللامساواة في الفرص في التعليم بإنجازات الطلبة ارتباطًا سلبيًا. والبلدان التي تسجّل أعلى مستويات اللامساواة في الفرص هي في معظمها بلدان من أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية وآسيا[60].

وقد أوضحت الدراسات في الدول المتقدمة والنامية وجود علاقة بين الخلفية العائلية والتحصيل التعليمي للطالب خلال القرن العشرين، كما وجدت علاقة موجبة بين التحصيل التعليمي والمستوى التعليمي للأم والأب.

ثمّة تفاوتات كبيرة في مستوى التعليم الثانوي والجامعي في مصر. ووفقًا لدراسة قام بها البنك الدولى (2011) ترجع هذه التفاوتات في الأساس إلى الاختلافات المرتبطة بالموقع الجغرافي والخلفية الأسرية بين الأفراد. ففرص الحصول على التعليم العالي أقل بكثير بالنسبة إلى الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية ومَن ينحدرون من أسر ذات مستويات تعليمية منخفضة وينخرطون في مهن أساسية وفي الشرائح ذات الدخل المنخفض. وينعكس هذا النمط أيضًا في الشخصية وتطور خريجي الجامعات. إن خلفيات هؤلاء الشباب الذين لم يكملوا التعليم الأساسي وخلفيّات أولئك الذين حصلوا على تعليم على مستوى الكلية تختلف اختلافًا صارخًا. وأوضحت الدرسة أنه بين عامي 1998 و2006 ارتفعت حصة خريجي الجامعات بين الشباب الأقلّ حظًّاً بنسبة 1 في المائة فقط مقابل زيادة قدرها 17 في المائة لدى الشباب الأكثر حظّاً. ويمكن تمييز نمط التفاوتات هذا وأسبابه في الهند[61] وتركيا أيضاً[62].

لا تتوقّف المشكلة عند حد اللامساواة في التعليم ولكنها تتفاقم خلال حياة الفرد، فيتمتع الأطفال الذين ينحدرون من عائلات مرفهة ذات مستوى تعليمي مرتفع تعيش في الحضر بفرص أفضل بكثير للتعليم العالي (وهو أمر ضروري للحصول على وظائف جيدة في المدن وفي الخارج أيضًا)، في حين أن الأطفال الأكثر فقرًا محكوم عليهم بالعمل غير المستقر وغير المؤمَّن عليه وغير الصحي والمتواضع الأجر في القطاع غير الرسمي. كما أن هذه التفاوتات ستترجم إلى تفاوت في المستوى الصحي. وللأسف ستنتقل هذه المعضلة إلى الأجيال الأخرى، وتستمر التفاوتات بمختلف أشكالها إن لم تعمل الحكومات على إقرار السياسيات العامة اللازمة للحد منها.

ويؤكد كل ما سبق على أهمية تحقيق المساواة في فرص التعليم، ويتم ذلك من خلال عدم التمييز بين فرص الأفراد للتعلم وإزالة كل ما يؤدّي إليه من عوامل سواء كانت وراثية/عائلية أو ثقافية، وتوفير الفرص من خلال توفير المدارس لمختلف الفئات السكانية والأماكن مهما بعدت، مما يمكن الأفراد من الاستفادة من هذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة.

8-3-4 اللامساواة في التعليم والنوع الاجتماعي

لقد أوضح الكاتب الإنجليزي هربرت جورج ويلز أهمية التعليم في جملة واحدة يعتبر فيها أن "التاريخ الإنساني يصبح أكثر فأكثر سباقًا بين التعليم والكارثة". وقد أكد على ذلك أمارتيا سين صاحب مفهوم "التنمية البشرية"، حيث أوضح أنه "إذا واصلنا ترك قطاعات واسعة من شعوب العالم خارج مدار التعليم، فإننا لا نجعل العالم أقل تنميه فحسب، بل أيضاً أقل أمناً". وقد أعطى سين أهمية كبيرة للمساواة في التعليم بين الفتيان والفتيات، حيث افترض صلة مباشرة بين الأمية وبين أمن المرأة. كما رأى أن تدني المستوى العام للتعليم قد يرجع إلى اللامساواة في النوع الاجتماعي في الحصول على الخدمة التعليمية.

إن تعليم الفتيات حق أساسي ودافع حاسم للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، إذ يساعد توفير التعليم للفتيات على كسر حلقة الفقر: فالنساء المتعلمات أقل عرضة للمرض، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز، وأقل عرضة للزواج المبكر أو

المخالف لإرادتهن وبالتالي أقل احتمالًا للتعرّض للموت أثناء الولادة؛ ومن المرجح أن يكون لديهنّ أطفال أصحاء يذهبون إلى المدرسة. كما أن لديهنّ فرصة كبيرة للحصول على المعلومات والمهارات التي تؤدي إلى زيادة القدرة على الكسب. وللمساواة في النوع الاجتماعي في الحصول على التعليم تأثير مضاعف على الفرص مما يؤثر إيجابًا على فرص الأجيال القادمة. وتبين الأدلة أن العودة إلى سنة التعليم الثانوي للفتيات ترتبط بزيادة قدرها 25 في المائة في الأجور في وقت لاحق من العمر[63]. وعلى الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، لا تزال الفتيات يعانين من الحرمان الشديد والاستبعاد في النظم التعليمية طوال حياتهن وخاصة في المراحل التعليمية المتقدمة.

ولكن هناك العديد من الحواجز أمام تعليم الفتيات في جميع أنحاء العالم، بدءًا بالقيود على جانب العرض إلى المعايير الاجتماعية السلبية. بعض الحواجز تشمل الرسوم الدراسية، والمعايير الثقافية القوية لصالح تعليم الأولاد وليس الفتيات عند الأسر المحدودة الموارد. وتواجه المراهقات أيضًا المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي تزيد من تعطيل دراستهم، والتي تمتد من الالتزامات المنزلية وعمالة الأطفال إلى زواج الفتيات المبكر،[64] ويتفاقم هذا الوضع في حالة الفقر والعجز والبعد المكاني. ويضاف إلى ذلك كلّه عدم كفاية مرافق الصرف الصحي في المدارس مثل عدم وجود مراحيض خاصة ومنفصلة، وسلبية بيئة الفصول الدراسية التي قد تواجه فيها الفتيات العنف أو الاستغلال أو العقاب البدني. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تفتقر المدارس إلى الأعداد الكافية من المعلمات. وقد وصل الأمر في قلة من الدول إلى وضع تشريعات وسياسات تمييزية غالبًا ما تعيق وصول الفتيات إلى التعليم الجيد. فمثلًا، في أفغانستان وباكستان، هناك تهديدات رسمية لإغلاق مدارس البنات مما يثير ويشجع على تزايد أعراف اللامساواة في التعليم بين الفتى والفتاة[65].

وتعيق اللامساواة في تكافؤ فرص التعليم بين الفتيان والفتيات التنمية البشرية، مما يُبطئ من التنمية الاجتماعية ومن ثم النمو الاقتصادي. وقد وجدت دراسة Benaabdelali and Kamal 2010[66] التي استخدمت بياناتٍ من التعداد السكاني لثلاث سنوات مختلفة (1982 و1994 و2004) لدول المغرب العربي أن النساء لا تتاح لهنّ فرص التعليم التي يتمتع بها الرجال. وقد فسِّرت هذه الفجوة بين الجنسين على أنها العامل الرئيسي لارتفاع مستوى اللامساواة بمختلف أبعادها في جميع البلاد. وفي تونس، وعلى الرغم من الزيادة في مستوى التحصيل العلمي للفتيات عنه للفتيان، إلا أن هناك ميزة واضحة للذكور في الحصول على التعليم ورأس المال البشري[67]. وقد يحد التشريع الخاص بالتعليم الإلزامي من التفاوت بين الذكور والاناث في مجال التعليم.

8-3-5 البعد المكاني واللامساواة في التعليم

توصلت العديد من الدراسات والتقارير إلى أن أعداداً كبيرةً من الأطفال يعانون من نقص في الوصول والحصول على التعليم بسبب تزايد التفاوت الإقليمي في التعليم، مما يؤثر سلبيّاً على فرص الحياة. يُعتبر البعد المكاني (أي التفرقة في توافر الخدمة التعليمية بين المناطق الجغرافية المختلفة وبين الريف والحضر) أحد أسباب اللامساواة في التعليم وعدم التكافؤ في فرص الحصول عليه. وتخلق اللامساواة في التعليم بين المناطق الجغرافية عائقًا أمام تراكم رأس المال البشري وتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية بصورة عادلة داخل الدولة، مما يؤثر سلبًا على التنمية المستدامة للوصول في نهاية الأمر إلى النمو المستدام الذي لا تُستبعد منه أي مجموعة في المجتمع. وأصبحت الدول والمؤسسات الدولية تهتم بالتفاوت الجغرافي كما تهتم بالتفاوت في الدخل لحصول الطفل على التعليم. وتعاني العديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، من التفاوت في التعليم جغرافيًا، وإن كان بدرجة أكبر في الدول النامية كما هو متوقع.

كما أظهرت نتائج مختلف الدراسات أن أداء تعليم الأطفال في المناطق الريفية والأطفال المهاجرين أضعف بكثير من نظرائهم في المناطق الحضرية حتى بعد حساب الفروق في سمات الشخصية، مثل التغذية ونمط الأبوة والأمومة. وقد ساعدت مثل هذه المعلومات جمهورية الصين الشعبية في وضع السياسات اللازمة للحد من اللامساواة في التعليم بين الريف والحضر مما ساعد على تراكم رأس المال

البشري بالصين وتسريع عملية التنمية فيها.[68] ووجد الباحثون أن السبب الرئيسي للّامساواة التعليمية في الصين هو التفاوت الكبير بين المناطق الريفية والحضرية من حيث الوصول إلى المدرسة، كما هو الحال في كُلٍّ من كوريا الجنوبية وتونس. ويُمثل أيضًا التفاوت الجغرافي انعدام العدالة في توزيع النمو، وعادة ما يهاجر شباب المناطق المهمشة داخليًا إلى المناطق الحضرية للبحث عن فرصة عمل، وفي النهاية غالبًا ما يعملون في القطاع غير الرسمي وذلك لضعف مستواهم التعليمي[69].

وبالرغم من تعدد الدراسات التي تحلل وتقيّم اللامساواة في التعليم على المستوى المكاني في الدول المتقدمة والنامية، إلاّ أنَّ هناك عددًا محدودًا من هذه الدراسات حول الدول العربية وذلك بالرغم من تخصيص هذه الدول للكثير من الموارد لضم أكبر عدد من السكان الذين تتناسب أعمارهم مع سنّ الدراسة.

8-3-6 التشريعات

أحد اسباب التفاوت في الحصول على الخدمات التعليمبه و التفاوت في مخرجاته هو عدم وجود تشريع خاص بالتعليم الإلزامي للحد من التفاوت بين الذكور والاناث أو التفاوت بين المجموعات السكانية في مجال التعليم أو عدم تفعيل هذه التشريعات.

8-4 تطور مقاييس اللامساواة في التعليم في المنطقة العربية

بالرغم من إحراز الدول العربية لتقدم كبير نحو تعميم التعليم للجميع، ولا سيما في توسيع فرص الحصول على التعليم الأساسي وسد الفجوة بين التحاق البنين والبنات وبين المناطق الجغرافية، إلا أنه ما زال هناك قصور في مستوى التعليم في المنطقة مقارنة بالمتوسط العالمي. إن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والموقع الجغرافي هي عوامل التفاوت الرئيسية في المخرجات التعليمية. عندما تجتمع العوامل الثلاثة يتضح فقر التعليم واللامساواة في توفيره؛ فتميل الحواجز التعليمية إلى أن تكون أكبر بالنسبة إلى الفتيات من الأسر المعيشية المنخفضة الدخل التي تعيش في المناطق الريفية.

وبالنسبة إلى برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، فإنّها تعاني من نقص في الاستثمار مع أن حياة الطفل حتى سن الثامنة مرحلة أساسية لنموه، فهي تسهل من التحاقه في التعليم الابتدائي وإنجاز نتائج أفضل في سنوات الدراسة الأولى. أما المرحلة ما قبل الابتدائية، فقد ارتفع الالتحاق بها في الدول العربية بشكل كبير بنسبة 83 في المائة بين عامي 1999 و2012 لتصل إلى حوالي 4.3 مليون نسمة.

وبالرغم من هذا التحسن الملحوظ، إلا أن هذا المعدل يبقى أقل من المستوى الذي بلغته جميع المناطق الأخرى، باستثناء جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى حيث بلغ 17 في المائة. فقد نجحت بعض الدول مثل الجزائر ومصر وقطر في تحسين الالتحاق بالمرحلة ما قبل الابتدائية، حيث تضاعفت نسبة التسجيل الإجمالي فيها. ففي الجزائر، ارتفع مستوى المشاركة من 2 في المائة عام 1999 إلى 79 في المائة عام 2011. ويظل لبنان البلد الذي يتمتع بأعلى مستويات الالتحاق في المرحلة ما قبل الابتدائية في المنطقة، بنسبة 85 في المائة عام 2013[70].

وخلُص تحليل أجراه البنك الدولي لمسوح الأسر المصرية إلى أن 83 في المائة من الفتيان و75 في المائة من الفتيات من شريحة الخمسة في المائة الأغنى، والمولودين لآباء وأمهات تلقّوا تعليماً عالياً، يلتحقون بمرحلة الحضانة. في المقابل، تنخفض هذه النسبة لدى الفتيان والفتيات من شريحة الخمسة في المائة ألأفقر والمولودين من آباء وأمهات لم يتلّقوا تعليمهم الابتدائي، إذ لا تتجاوز 28 في المائة للفتيان و21 في المائة للفتيات. كما أن فرصة التحاق الفتيان في المنظومة التعليمية أكبر منها لدى الفتيات. وفي ما يتعلّق بالموقع، فمن المرجّح أن تتاح للفتيان والفتيات الذين يعيشون في المحافظات الحضرية فرص كبيرة لإكمال تعليمهم الثانوي أو العالي، فيما تبقى هذه الفرص محدودة لدى أولئك الموجودين في المحافظات الريفية في صعيد مصر أو على الحدود.

كما يمكن أن يشكل العيش في المناطق الريفية عقبةً رئيسيةً أمام الوصول إلى برامج الطفولة المبكرة.

ففي تونس سجل الأطفال في المناطق الحضرية من الذين تتراوح أعمارهم بين 3-4 سنوات نسبة التحاق بهذه البرامج بلغت 60 في المائة، أي أكثر من ثلاثة أضعاف نسبة التحاق الأطفال بالمدارس في المناطق الريفية التي لم تتجاوز 17 في المائة عام 2012. وقد ازداد هذا التفاوت مع ازدياد التفاوت في الدخل، إذ بلغت نسبة التحاق الأطفال الأشد ثراءً 81 في المائة مقارنة بـ13 في المائة فقط للأطفال الأشد فقرًا[71].

ولا شك أن المعلّمين يمثلّون العنصر الأساسي في النهوض بمستوى الجودة، غير أنهم غالبًا ما لا يتلقون التدريب المناسب أو لا يتوفرون بالعدد الكافي. ففي عام 2012، بلغ متوسط نسبة التلامذة إلى المعلمين في التعليم الابتدائي معّلم واحد لكل 20 تلميذاً. وانخفضت هذه النسبة في المملكة العربية السعودية إلى معلّم واحد لكل 10 تلامذة، فيما بلغت أعلى مستوياتها في مصر حيث يتوفّر معلّم واحد فقط لكل 30 تلميذاً. وهذا المؤشر قد تحسن في 11 من 13 دولة عربية منذ العام 1999. والدولتان اللتان ارتفع فيهما المؤشر هما مصر ولبنان، مما يدل على تدني مستوى التعليم نسبيًا. وفي ما يتعلّق بتوافر المعلمين المدرّبين، فقد بلغت هذه النسبة 100 في المائة في كل من المغرب وعمان وفلسطين والإمارات العربية المتحدة عام 2012، في حين انخفضت هذه النسبة في البحرين وقطر حيث قدرت هذه النسبة 29 و47 في المائة، على التوالي[72].

في المقابل حققت المنطقة تحسّنًا كبيرًا في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي. ففي عام 2000، كان 90 في المائة من الأطفال في سن التعليم الابتدائي ملتحقين بالمدارس، وقد ارتفعت هذه النسبة عام 2012 لتصل إلى التغطية الشاملة، أي أن 100 في المائة من الأطفال في سن التعليم الابتدائي ملتحقين بالمدارس. وتنخفض هذه النسبة إذا حسبنا صافي معدل الالتحاق، وقد اقتربت بلدان عربية عديدة، مثل الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وعمان، وقطر، والكويت، والمغرب، ومصر، من تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي، إذ سجلت معدلَ التحاقٍ صافيًا يتجاوز 95في المائة في مرحلة التعليم الابتدائي[73]. وكما هو متوقع، تدهورت معدلات الالتحاق في بلدان النزاعات بالمنطقة، مثل السودان والعراق وفلسطين وسوريا.

أما بالنسبة للمرحلة الثانوية، فلم تصل المنطقة العربية إلى تعميم الالتحاق بها، ولكنها نجحت في زيادة معدلاتها. وحققت بعض الدول نسبة التحاق كبيرة جدًا وعلى رأسها عمان بنسبة 94 في المائة عام 2015، وحققت أخرى نسب التحاق تفوق 80 في المائة مثل الكويت عام 2015، ومصر عام 2014. وإذا نظرنا إلى نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي حسب النوع الاجتماعي، فمن الملاحظ أن نسبة التحاق الفتيات بمرحلة التعليم الثانوي تشهد، في المتوسّط، تحسناً ملحوظاً، بل تفوق نسبة الفتيات في بعض الدول نسبة الذكور في هذا المجال. ومع مراعاة مسألة التفاوت بين الجنسين، بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي 1.16 و1.1 في الكويت وعمان على التوالي. وتكاد تصل هذه النسبة إلى المساواة بين الجنسين في مصر إذ بلغ هذا المؤشر 0.99 عام 2014. ومن المشجع أن نسب بعض الدول تفوق المتوسط الدولي[74].

وأحرزت المنطقة تقدّمًا كبيرًا في رفع معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار (15-64 سنة) خلال العقدين الماضيين. فقد نجحت العديد من الدول في تحقيق معدلات أعلى من 90 في المائة وصلت إلى أعلى مستوياتها في الأردن وقطر حيث سُجّلت نسبة 98 في المائة. إلا أنه في السودان على سبيل المثال لا تتجاوز نسبة الأميّة عتبة 48 في المائة من سكانه. كما نجحت المنطقة في رفع معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة من 70 في المائة في التسعينات إلى 89 في المائة عام 2010، مع أعلى معدل في البحرين أي 99.7 في المائة، وأدنى معدل للسودان أي 71 في المائة لعام 2014. ولكن للأسف تتفاوت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الجنسين في المنطقة، إذ تبلغ 92 في المائة للذكور و86 في المائة الإناث عام 2010، باستثناء الأردن.

وعلى الرغم من هذا التحسن في المؤشرات التعليمية إلا أنّها كلها مؤشرات كمية. ولكن إذا نظرنا إلى مؤشرات جودة التعليم وتكافؤ الفرص فإنّنا سنجد أن الدول العربية حققت القليل. فبتحليل بيانات تقييم "التيمس TIMSS[75]" و"PISA" لدرجات الرياضيات والعلوم من طلاب الصف الرابع والثامن، وجدت

الشكل 3-8: مقياس المساواة بين الجنسين لبعض مؤشرات التعليم في المنطقة العربية عام 2015

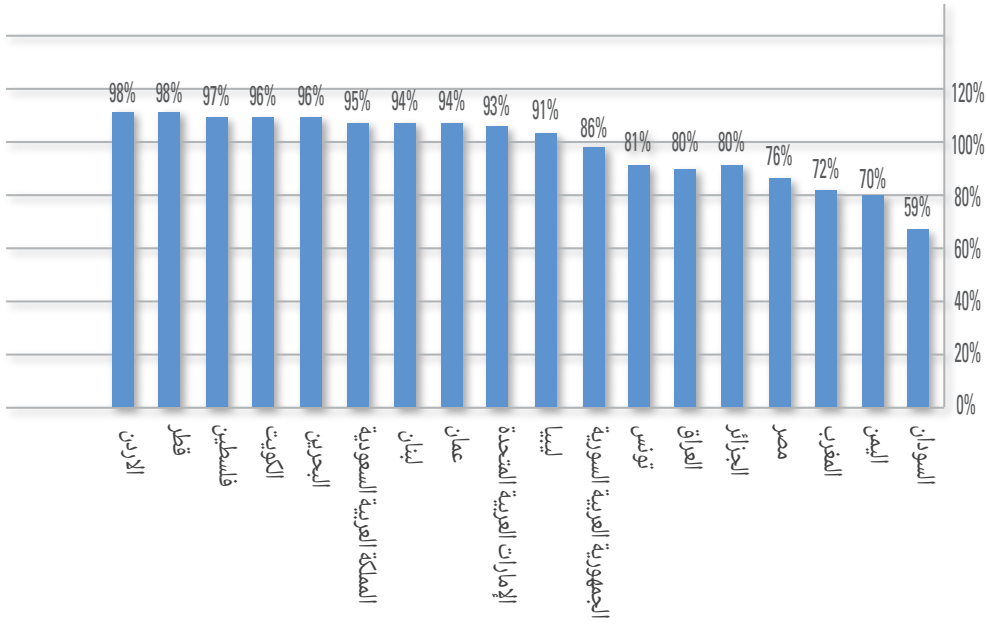

المصدر: قاعدة بيانات التنمية 2017.

دراسات مختلفة مستوًى مرتفعًا من اللامساواة في الفرص في الإنجازات والتحصيل التعليمي في الدول العربية والتي تفسّرها الخلفية العائلية وخصائص البيئة المحيطة[76].

بالإضافة إلى ذلك، يشير المستوى المتزايد من مشاركة الدول العربية في التقييم الدولي إلى مستوى عالٍ من الالتزام السياسي بجمع الأدلة النوعية في مجال صنع السياسات التعليمية - عشر دول عربية في "تيمس" 2003 و15 بلدًا في "TIMSS" 2007 و14 بلدًا في "TIMSS" 2011 - إلا أن نتائج الطلبة لتقييم "TIMSS" تدل على تدني جودة التعليم في المنطقة. والواقع أن نسبًا كبيرة من طلبة الصف الثامن في الدول العربية فشلت في إتقان المعارف والمهارات الأساسية في الرياضيات بعد ثماني سنوات على الأقل في المدرسة.

وكان أداء طلبة الصف الثامن في الدول العربية في العلوم أفضل قليلًا مما كان عليه الحال في الرياضيات، مع ارتفاع عدد الطلاب الذين حصلوا على درجات عالية، وتسجيل عدد أقل من الطلاب من ذوي الدرجات المنخفضة للغاية. ومع ذلك، فإن 40 في المائة أو أكثر من الطلاب في تسعة بلدان فشلوا في الوصول إلى المعيار الدولي "المنخفض". وتراوحت نسبة الطلبة الذين لم يكن من المرجح أن يحصلوا على الإجابة الصحيحة على السؤال أكثر من نصف الوقت من 21 في المائة في الأردن إلى 71 في المائة في قطر.

كما تعد الثقافة الاجتماعية من الأسباب الأساسية للّامساواة في التعليم بين البنين والفتيات. فعند تحليل بيانات مسح القيم العالمي الذي أجراه البنك الدولي في الفترة من 2010 إلى 2014 لمحاولة فهم نظرة المجتمع للمرأة في الدول العربية، تبين أنه في المتوسط، يعتقد حوالي ثلث السكان أن التعليم الجامعي هو أكثر أهمية بالنسبة للفتيان منه للفتيات، وحوالي أكثر بقليل من ثلث السكان يعتقد أن للمرأة الحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجال. وتختلف هذه النسب من دولة إلى أخرى، فسكان البحرين يمثلون أكبر نسبة ترى أن التعليم الجامعي هو أكثر أهمية بالنسبة للفتيان منه للفتيات. وفي المغرب يؤمن حوالي نصف السكان بالمساواة بين النساء والرجال في

الحقوق. ويمكن الاستنتاج من نتائج هذا المسح أن القيم المجتمعية والثقافية الراسخة في المجتمع العربي تفضل الفتى على الفتاة في التعليم، مما يمكن أن يشرح التأخر النسبي للنمو والتنمية في المجتمع العربي في المتوسط.

8-5 السياسات العامة للحد من اللامساواة في التعليم

في حين أن التحديات العربية تؤثر على جميع جوانب المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أنّ التعليم يمكن أن يساعد في حل هذه التحديات. ومع ذلك، فإن التهديدات ونقاط الضعف البارزة في النظم التعليمية في المنطقة تجعل من الصعب معالجة هذه القضايا الرئيسية، فتعاني معظم الدول العربية من ضعف مخرجات المنظومة التعليمية. كما أن أكثر من نصف أطفال المنطقة والشباب الذين هم في المدرسة يفشلون في التعلم، قياسًا بمحو الأمية والحساب في الاختبارات الدولية مثل "PISA" و"TIMSS".

هناك اهتمام عالمي بالمساواة في الفرص بين أفراد المجتمع، ومن أهم الفرص وأساسيات المساواة هو الحصول على تعليم جيد. لم تصبح زيادة قيم متوسطات مؤشرات التعليم هي الطريقة الوحيدة التي تعمل على تحسين التعليم ولكن من المهم الاهتمام بمستوى توزيع التعليم. إن التعليم يرتبط بقوة بالنمو الاقتصادي والمساواة الاجتماعية. ويساهم التعليم ومخرجاته في المضي قدمًا في التنمية البشرية والاقتصادية. كما أنه يعزز من رفاهية الفرد من حيث توافر فرصة العمل المناسبة، والدخل المناسب، والخدمات الصحية الجيدة. التوزيع العادل لرأس المال البشري أيضًا يمكن أن يحسن من إنتاجية الفرد ومن ثم التغلب على الفقر. وعلاوة على ذلك، يعتبر بعضهم أن التوزيع العادل لفرص التعليم هو أكثر أهمية من إعادة توزيع الدخل بصورة عادلة لأن التعليم تمتد آثاره

الشكل 8-4: نظرة المجتمع للمرأة في التعليم وسوق العمل

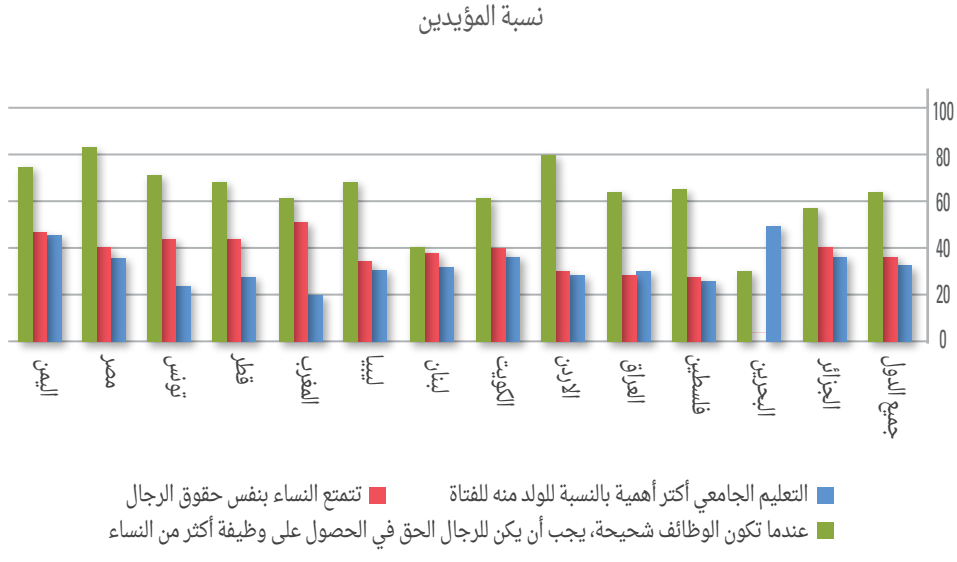

المصدر: World value survey (2010 2014).

الإيجابية إلى كل أفراد المجتمع ويؤثر في الرفاهية الاجتماعية. كما تعتبر اللامساواة في التعليم مصدرًا هامًا من مصادر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية.

في ضوء ذلك، يجب على حكومات الدول العربية اتخاذ قرارات وسياسات عامة تساعد على تقليل اللامساواة في التعليم وخلق وعي مجتمعي بأهمية التعليم، من حيث أنّه قيمة في حد ذاته وليس الهدف منه هو الحصول على فرصة عمل فقط. من هذه السياسات، يُمكن ذكر ما يلي:

- أهم دور للحكومة هو تمويل التعليم أو تأمين مجانية التعليم في المدارس الحكومية وزيادة الإنفاق العام على التعليم وذلك لأن التعليم، وخصوصًا التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي، له عوامل خارجية إيجابية قوية وبالتالي فإنّ عائداته الاجتماعية تتجاوز العائدات الخاصة. فالتعليم يؤدّي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للطالب، وتسهيل التماسك الاجتماعي وبناء المجتمع. أيضًا، يرتبط تعليم المرأة بانخفاض خصوبة وصحة الطفل والتغذية ومستواه التعليمي ومستوى مهاراته. ولذلك وللوصول إلى تكافؤ الفرص في التعلّم يتطلب الأمر من الحكومات أكثر بكثير من توفير المدارس مجانًا. ونظرًا لصعوبة الموازنة بين المزايا التي يتمتع بها أبناء أولياء الأمور المتعلمين والأثرياء في التعلم والمزايا التي لا يحققها من لا ينحدرون من أسر متعلّمة أو ثريّة أو من مناطق جغرافية متميزة، فإنّه يتعين على الحكومات أن تتخذ التدابير التي تؤدي إلى الالتحاق بالمدرسة والبقاء فيها.

- كما يجب تأمين التدريب المستمر للقائمين على الخدمات التعليميه ليس من جهة الأساليب التعليمية فقط ولكن من حيث الأساليب التربوية أيضًا وسبل التعامل مع الجانحين من الأطفال والشباب وتشريع التعليم الإلزامي للجميع وخاصة التعليم الابتدائي أو الأساسي، وكذلك وضع التشريعات اللازمة لتعزيز المساواة في التعليم.

- ينبغي بناء برامج لتسهيل الوصول للتعليم والحصول عليه وخاصة للفئات المهمشة. فعلى سبيل المثال، يرتبط نقص الوصول للتعليم بالفقر، وعليه يدعم توفير التعليم للفقراء المجتمع إذ يتم بذلك تقاسم السلطة والنمو فيه بشكل عادل ومنصف مما يحد من الفقر. أيضًا، وفقًا للمنتدى الاقتصادي الدولي يعتبر تعليم الفتيات من أفضل الاستثمارات التي يمكن أن تقدمها الدول العربية لزيادة رفاهية مواطنيها اجتماعيًا واقتصاديًا، حيث إنه يؤدي إلى زيادة معلوماتهم الصحية من خلال التعليم والقدرة على الاطلاع، ومن المرجح ألا تتزوج الفتاة التي تذهب إلى المدرسة في وقت مبكر، وأن تؤخّر الولادة وأن يكون لها أطفال أكثر صحة وأفضل تعليمًا.

- من المهم كذلك استهداف المجموعات المهمشة في الحصول على الخدمات التعليمية. فمثلًا، إذا كان نقص الإمكانيات والتسهيلات التعليمية هو السبب وراء التفاوتات بين الريف والحضر في التعليم، فالقضاء على هذا التفاوت يتطلب توفير مستلزمات العملية التعليمية وبناء مدارس أكثر في الريف. كما يجب تبني سياسات تحفز الأسر على التحاق أطفالهم في التعليم وتكميل مراحلهم التعليمية، مثل المساعدات النقدية المشروطة وتوفير وجبة غذائية في اليوم لكل طفل على الأقل، مما يحفز الأسر الفقيرة على التحاق أطفالهم بالإضافة إلى توفير التغذية والنمو والبناء الجسدي والعقلي السليم للأطفال. ولقد تبنت مصر هذا البرنامج تحت رعاية برنامج الغذاء العالمي.

8-6 تدريبات: اللامساواة في التعليم

1. كيف يمكن الاستفادة من تجربة الصين (المذكورة في ملحق دراسة الحالة) في بلدكم للحد من اللامساواة في التعليم والحد من الفقر؟

2. استنتجوا الدرس المستفاد من تجربة حياة أنجس ديتون في ملحق دراسة الحالة.

3. تختار كل مجموعة وجهًا من أوجه اللامساواة في التعليم:

- **معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية**
- **معدلات التسرب**
- **معدل القراءة والكتابة للكبار**
- **معدل كثافة الفصول الدراسية من الطلبة**

وتدون الإجابات على الأسئلة التالية في الجداول أدناه

من هم الأكثر حظًا وكيف؟	ما هي أبعاد التفاوت في ما يتعلق بالمجال محل الاهتمام	كيف يمكن قياس التفاوت	أنواع اللامساواة في المجال محل الاهتمام

- كيف حدثت اللامساواة وما هي الآليات التي نشأت من خلالها وحافظت على مستوياتها وازدادت نسبها؟

أسباب اللامساواة	أمثلة
العوامل الاجتماعية والاقتصادية	
العوامل الاجتماعية والثقافية	
عوامل بيئية	
الخدمات المقدمة للسكان	
العوامل الفردية والسلوكية	

• أين/كيف ستتدخلون لمعالجة هذه القضية؟

التسلسل الزمني للنتائج	النتائج	قياس النتائج
ما هي النتائج المقترحة للتدخل؟	ما هي النتائج التي تريدون أن يحققها تدخلكم؟	كيف ستقيسون ما إذا كانت هذه النتائج قد تحققت؟ ما الأدلة التي تحتاجون إلى جمعها؟
الآثار قصيرة الأجل		
النتائج طويلة الأمد		

الفصل التاسع: اللامساواة في العمل

يواجه العالم العربي زيادةً في العرض والطلب في سوق العمل. ينعكس جانب العرض في سوق العمل في نسبة العاطلين عن العمل والذين يبحثون عن وظيفة، والداخلين الجدد في سوق العمل والزيادة المتوقعة في معدل مشاركة النساء في القوى العاملة. وتتفاقم هذه الضغوط مع الاعتبارات الهيكلية لسوق العمل المتمثلة في تباطؤ نمو إنتاجية العمل، وانخفاض الطلب على المهارات، وبطء نمو الاستثمار المحلي وعدم انتظامه، وانخفاض تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبه، والاعتماد الكبير على ديناميكية سوق النفط العالمي وكذلك هجرة اليد العاملة. ويعتبر ارتفاع بطالة الشباب أكثر العوامل المسببة لأزمة التنمية التي تعاني منها معظم الدول العربية ويمثل بذلك تحديًا كبيرًا لها.

أما من جانب الطلب في سوق العمل، فالمشاكل الأساسية هي ظاهرة التفاوت في الأجور بين العاملين، وعدم توافر المساواة في الفرص للحصول على العمل بشكل عام وخاصة بين الفئات المهمشة مثل النساء، والمعاقين، والفقراء. كل هذه الجوانب سيتم تناولها خلال هذا الفصل مع استعراض العلاقة بين اللامساواة في العمل والنمو الاقتصادي الذي تطمح له الدول كهدف نهائي.

ووفقًا لأجندة 2030 للتنمية المستدامة، يتطلب تحقيق هذه التنمية توفير عمل لائق ومناسب، مما برز كهدف ثامن ينصّ على "تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع". وتشير التقديرات إلى أنه يلزم خلق أكثر من 600 مليون وظيفة جديدة على المستوى الدولي بحلول عام 2030 لمجرد مواكبة نمو السكان

في سن العمل، مما يعني 40 مليون وظيفة في السنة. كما يجب العمل على تحسين ظروف العمل بالنسبة لحوالي 780 مليون امرأة ورجل يعملون ولكنهم لا يكسبون ما يكفي لرفع أنفسهم وأسرهم من الفقر.[77] ويؤدّي استمرار الافتقار إلى فرص العمل اللائق وعدم كفاية الاستثمارات ونقص الاستهلاك إلى تآكل العقد الاجتماعي الأساسي الذي تقوم عليه المجتمعات الديمقراطية: أي أن يشارك الجميع في التقدم. وتؤكد أجندة 2030 على أهمية وضع خلق فرص العمل في صميم خطط صنع السياسات الاقتصادية والتنموية، وأهمية توليد فرص العمل اللائق ليست مهمة فحسب للأفراد بل وللدولة حيث يؤدي إلى نمو أكثر قوة وشمولًا وإلى الحد من الفقر، مما يدفع من عجلة التنمية المستدامة قدمًا.

يعتبر سوق العمل بمثابة نقطة بداية جيدة للتفكير في المداخيل، حيث إن مصدر الدخل الأساسي لأغلب الأسر بالدول العربية هو من عملها سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، وبالتالي تمارس الوظائف والأجور تأثيرًا عميقًا على مداخيل الأسر. ولكن هناك مصادر دخل أخرى لأفراد المجتمع إلى جانب سوق العمل. كثير من الناس (كربات المنزل، أو المتقاعدين، أو الأطفال، أو العاطلين عن العمل) ليس لديهم مال مكتسب ويعتمدون في معيشتهم على أعضاء آخرين في عائلاتهم، أو على معاشات مساندة، أو على الحكومة. ويمتلك بعض الناس أعمالهم الخاصة التي يحصلون منها على الدخل، ويتكوّن هذا الدخل جزئيًا من مكتسبات العمل وجزئيًا من عائد استثمار رأس المال في الأعمال. ويحصل بعض الناس على الدخل من رأس المال، ومن الأرباح والفوائد على الثروة التي جمعها آبائهم أو أجدادهم في الماضي.

أقرت منظمة العمل الدولية مبدأ العمل اللائق سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي. يعرف العمل اللائق بأنه العمل المنتج الذي تكون فيه الحقوق محمية، والذي يدر دخلًا كافيًا، مع توفر حماية اجتماعية كافية. وهو يعني أيضًا توافر الإمكانية التامة للجميع للوصول إلى فرص كسب الدخل ويفتح بذلك الطريق أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي تحقيق العمالة والدخل والحماية الاجتماعية من دون النيل من حقوق العمال ومن المعايير الاجتماعية. ثمّة أربعة مؤشرات لقياس العمل اللائق وهي:

1. الحق في العمل ووضع معايير ملائمة للتشغيل.

2. فرص العمل للجميع.

3. الحماية الاجتماعية للعمال والتي تستلزم ضرورة سنّ التشريعات لحماية العمال من مخاطر العمل والتأمين التقاعدي والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة.

4. الحوار الاجتماعي الذي يسمح للعمال بالمساهمة الجماعية في حل نزاعات العمل.

9-1 مؤشرات اللامساواة في العمل

لسوق العمل مؤشرات للمدخلات وأخرى للنتائج والأثر، وللتفرقة بين المجموعتين يجب توضيح توزيع السكان بحسب الحالة العملية والتي تشمل العمل بأجر، وصاحب العمل، ومن يعمل لحسابه، ومن يعمل بدون أجر، والمتعطل، والواقع خارج قوة العمل.

وفي ما يلي توضيح لتوزيع السكان بحسب الحالة العملية:

- **القوى العاملة:** وتشمل هذه الفئة الأفراد الذين كانوا عاملين أو عاطلين عن العمل خلال الفترة المرجعية. وتتألف القوة العاملة من الأشخاص الذين يساهمون أو المستعدين للمساهمة في إنتاج السلع والخدمات التي تدخل في نظام الحسابات القومية للإنتاج.

- **العمل بدوام كامل:** في الأسبوع يعمل الفرد لمدة 40 ساعة، باستثناء بعض الأعمال، أو الصناعات، أو لأصاحب العمل التي يمكن العمل عدد ساعات أقل، بحد أدنى يبلغ 30 ساعة في الأسبوع.

- **العمل بدوام جزئي:** الوظيفة التي لا ينطبق عليها تعريف العمل بدوام كامل.

- **العاطلون عن العمل؛** وتشمل هذه الفئة الأشخاص الذين كانوا خلال الفترة المرجعية: بلا عمل لكنهم يبحثون عن عمل، أو يُعانون من تسريح مؤقت بسبب ظروف

العمل ولكنهم متاحون للعمل، أو من دون عمل، ولكنهم وجدوا وظيفة تبدأ خلال أربعة أسابيع من الفترة المرجعية.

- **خارج قوة العمل:** وتشير هذه الفئة إلى الأشخاص الذين لم يكونوا عاملين أو عاطلين عن العمل خلال الفترة المرجعية. وهذا يشمل الأشخاص غير القادرين على العمل أو غير المتاحين للعمل خلال الفترة المرجعية. كما تشمل هذه الفئة الأشخاص الذين كانوا بدون عمل والذين لم يكونوا ناشطين للبحث عن عمل في الأسابيع الأربعة الماضية وليس لديهم وظيفة تبدأ في غضون أربعة أسابيع من الفترة المرجعية.

ومن هذا التوزيع يتم حساب أهم مؤشرين للدلالة على طبيعة ووضع سوق العمل في أي دولة، وهما معدل البطالة ومعدل المشاركة في قوة العمل. ويمكن حساب هذين المؤشرين للسكان بحسب الفئات العمرية من شباب (15-24 سنة) وكبار (25-64 سنة)، وبحسب النوع الاجتماعي من نساء ورجال، وبحسب المستوى التعليمي (متعلم أم أُمي)، وإن كان متعلمًا بحسب المرحلة التعليمية (ابتدائي، أم ما قبل الثانوي، أم الثانوي، أم ما بعد الثانوي، أم التعليم العالي)، وعلى أساس مصدر الدخل (ومن أكثر مؤشراته استخدامًا هو نسبة العاملين بأجر من إجمالي من هم في سن العمل، أي 15 عامًا وما فوق).

معدلات البطالة

وتحسب هذه المعدلات عن طريق قسمة عدد الأشخاص العاطلين عن العمل خلال الفترة المرجعية (عادة يوم معين أو أسبوع معين) إلى مجموع العاملين والعاطلين عن العمل في التاريخ نفسه.

معدل المشاركة في القوة العاملة

ويتم حسابه عن طريق قسمة عدد الأشخاص في قوّة العمل من عاملين وعاطلين عن العمل على عدد السكان في سن العمل. ويُعرّف السكان في سن العمل على أنهم عدد السكان فوق سن العمل القانوني (غالبًا ما يكون سن 15 عامًا وما فوق). أي إن هذا المعدّل هو مقياس لنسبة السكان في سن العمل في البلاد التي تشارك بنشاط في سوق العمل، سواء من خلال العمل أو البحث عن عمل.

9-2 مؤشرات المدخلات والمخرجات لسوق العمل

ومن التعاريف السابق ذكرها، يمكن التعرف على مقاييس لمؤشرات مدخلات سوق العمل وهي القوى العاملة. من العاملين والعاطلين وخارج قوة العمل. أما مقاييس مؤشرات نتائج سوق العمل فتضم معدلات البطالة ومعدل المشاركة في القوة العاملة.
أما بالنسبة لمقاييس مؤشرات نتائج سوق العمل، فمنها:

- **معدل المشاركة في القوى العاملة بحسب الفئات العمرية:** يساوى مجموع الأفراد العاملين والعاطلين عن العمل في الفئة العمرية (15-64 عامًا) خلال الفترة المرجعية مقسومًا على عدد السكان.
- **نسبة العاملين بدوام كامل:** نسبة عدد العاملين بدوام كامل إلى عدد العاملين.
- **نسبة العاملين بدوام جزئي:** نسبة عدد العاملين بدوام جزئي إلى عدد العاملين.
- **نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي** إلى عدد العاملين،
- **نسبة العاملين المشتركين في النقابات العمالية**
- **نسبة العاملين المشتركين في برامج التأمينات التقاعدية** أو التأمين الصحي أو التأمين ضد التعطل.
- **عدد الإصابات المهنية التي لم تؤدّ إلى الوفاة لكل 100 ألف عامل.**
- **عدد الإصابات المهنية التي أدّت إلى الوفاة لكل 100 ألف عامل.**
- **معدل البطالة:** وهو نسبة عدد الأشخاص العاطلين عن العمل خلال الفترة المرجعية (عادة يوم معين

	ذكور	إناث
معدل المشاركة في قوة العمل	68.9	26.1
معدل البطالة	12.5	23.1
معدل المشاركة في قوة العمل للشباب	47.7	22.8
معدل البطالة للشباب	35.7	41.8
نسبة المشتركين في المعاشات التقاعدية من السكان في سن العمل (%)	66.1	23.1

أو أسبوع معين) إلى مجموع العاملين والعاطلين عن العمل في التاريخ نفسه. ويمكن أن تحسب هذه المعدلات على مجموعات معينة مثل الفقراء والنساء والمعاقين والفئات العمرية، وتحسب باستخدام بيانات مسوح القوى العاملة.

- **متوسط الأجور:** وهو مجموع الأجور لكل العاملين مقسومًا على عدد العاملين خلال الفترة المرجعية. ويمكن حسابه على المستوى الوطني والإقليمي، والقطاع العام والخاص، والنساء والرجال، والشباب.

ويمكن حساب هذه المؤشرات للسكان بحسب الفئات العمرية من شباب (15-24 سنة) وكبار (25-64 سنة)، وبحسب النوع الاجتماعي من نساء ورجال، وبحسب المستوى التعليمي وعلى أساس مصدر الدخل. وبالتالي يمكن حساب مقاييس اللامساواة في العمل أو الأجر بين المجموعات السكانية المختلفة (العمر، النوع، مستوى التعليم، النشاط الاقتصادي).

يوضح الجدول بعض مؤشرات سوق العمل في تونس 2012-2015، ويمكن منه حساب بعض مؤشرات اللامساواة:

- مقياس التكافؤ أو المساواة بين الجنسين من حيث معدل المشاركة في قوة العمل = 26.1\68.9 =37.9 في المائة؛ أي إن معدل المشاركة في قوة العمل للإناث يصل إلى ثلث المعدل الخاص بالذكور.
- مقياس التكافؤ لمعدل البطالة بين الشباب وجميع السكان = 35.7\12.5 = 2.86؛ أي إنّ معدل البطالة بين الشباب يصل إلى ثلاثة أضعاف المعدل العام للبطالة.

9-3 العوامل التي تؤدي إلى اللامساواة في العمل

إن اللامساواة في العمل لها تبعات سلبية على الوضع الاقتصادي والسياسي والتماسك الاجتماعي والاستقرار الأمني. ولمحاولة حل هذه المشكلة وسلبياتها يجب فهم أسباب ظهورها وتفشيها في العالم وخاصة الدول النامية. ومن أشكال اللامساواة في العمل:

- التفاوت في الأجور.
- عدم العدالة في توفير العمل اللائق والمناسب.
- التفاوت في معدلات التشغيل، سواء على المستوى الكلي أو بين النساء والذكور أو بين الريف والحضر أو بين الفقير والغني أو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- التفاوت في معدلات الاستثمار بين القطاعات (الزراعة - الصناعة - الخدمات) أو بين المناطق.
- الكوارث والحروب والنزاعات.

9-3-1 التفاوت في تكافؤ الفرص في سوق العمل

إن عدم تكافؤ الفرص، داخل الدول وفي ما بينها، يؤدي إلى هدر الإمكانات البشرية ويضعف احتمالات الازدهار والنمو والتنمية بها. يُعرّف مفهوم تكافؤ الفرص في سوق العمل بأنّه يُعبّر عن قدرة الأفراد في سن العمل

على الوصول إلى أسواق العمل من خلال فرص عمل تتناسب مع رأس المال البشري المكتسب، بغض النظر عن ظروف الأفراد. ويجب عدم التمييز في الحصول على فرصة العمل على أساس قطاع العمل، والمهنة، والنشاط الاقتصادي. ويُعد تكافؤ الفرص في سوق العمل عاملًا حاسمًا في تحديد الحراك الاقتصادي والحد من اللامساواة على المدى الطويل. وتنقسم ظروف الأفراد إلى ظروف ولِد بها الفرد وأخرى خارجة عن سيطرته، مثل النوع والدين والعرق والخلفية الأسرية ومكان الميلاد، في مقابل خصائص مثل التعليم والعمر. ويتحقق تكافؤ الفرص عندما تتحقق الفرصة بنفس مستويات الجهد في مختلف الظروف أو الفئات.

ثمّة شبه إجماع على أن هناك تزايدًا في عدم تكافؤ الفرص في سوق العمل نتيجة لظروف ولد فيها الفرد مثل الوضع الاجتماعي، تعليم الأب والأم، والنوع، ومكان الولادة /الإقامة، وحالة الأقلية المبلغ عنها ذاتيًا. أي إنه حتى لو تساوى الأفراد في قدراتهم ومهارتهم ومستواهم التعليمي، ففرص حصول الفرد المنحدر من عائلة غنية و/أو ذات مستوى تعليمي مرتفع على عمل مناسب هي أكبر من فرص فرد ينتمي لعائلة فقيرة و/أو ذات مستوى تعليمي منخفض أو غير متعلمة. ويمكن تعليل هذه الفكرة بأن الاختلافات في الوضع الاجتماعي وغيرها من ظروف ولادة وظروف عائلية تؤثر على فرص تعليم الأفراد وبالتالي على التفاوت في الحصول على فرص عمل لائق.

9-3-2 اللامساواة في العمل والنوع الاجتماعي

تظهر اللامساواة بين النساء والرجال في سوق العمل من خلال سبعة عوامل: المشاركة في القوى العاملة، ورأس المال البشري، العمل من دون أجر، العمالة المهمشة، العمل المأجور، العمل اللائق، والحماية الاجتماعية. وعلى الرغم من تعدد المبادرات القانونية والسياسية التي تراعي النوع الاجتماعي على مستوى العالم، إلا أن العديد من الدول المتقدمة والنامية تعاني من اللامساواة في سوق العمل بين النساء والرجال.

برزت أهمية المساواة بين النساء والرجال في فرص الحصول على عمل لائق لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة 2030. وذكرت أهمية هذه النقطة بوضوح في هدفين من أجندة 2030 وهما الهدف الرابع والثامن. فيجب السماح للمرأة بالدخول في قوة العمل إذا كانت راغبة في ذلك، وتوسيع نطاق فرص العمل الدائمة العادلة وتوفير فرص عمل لائقة ومناسبة، وتوفير الوصول للحماية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي للرجال والنساء على حد سواء في سوق العمل. فاختيار الرجل أو المرأة في وظيفة ما يجب أن يقوم على كفاءة وإنتاجية الفرد وليس على أساس نوعه.[78]

هناك اختلاف واضح في تقلد الوظائف بين النساء والرجال، من حيث القطاع العام أو الخاص، والنشاط الاقتصادي، والمهنة، ونوع الوظيفة حتى في حال تساوي المستوى التعليم والإنتاج والخبرة بين الاثنين. فغالبًا ما تشغل النساء الوظائف ذات الإنتاجية المنخفضة في جميع أنحاء العالم، مثل المزارع الصغيرة والعمل في الشركات الصغيرة. كما أن نسبة النساء في القطاع غير الرسمي أكبر منها في القطاع الرسمي في قوة العمل، كما أنها أكبر من نسبة الرجال. ونادرًا ما ترتقي إلى تقلد مناصب ذات سلطة في سوق العمل[79]. ويمكن إرجاع اللامساواة بين الجنسين في سوق العمل إلى تأثير المؤسسات غير الرسمية، لا سيما المعايير الثقافية والاجتماعية التي تُهمش دور المرأة في سوق العمل وتقلص من مشاركتها في القوى العاملة[80].

وتعتبر زيادة الفجوة في الأجور بين النساء والرجال أحد أشكال اللامساواة في النوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات في كمبوديا، هنالك فجوة كبيرة بين الرجال والنساء[81]. هذا، وقد توصلت دراسة حول الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن النساء تعاني من اللامساواة في الأجور مع الرجال، فالنساء يكسبن أقل من متوسط الأجر أما الرجال فأعلى من المتوسط[82].

9-3-3 البعد المكاني واللامساواة في العمل

مع سواد العولمة والتجارة المفتوحة وخطط التنمية الاقتصادية التي لا تشمل جميع الأقاليم داخل الدولة الواحدة، أصبحت أغلب الإنتاجية تتم في الحضر (باستثناء الزراعة في الريف)، وبالتالي تمظهر هذا

الإطار 1-9: التحفيز على توظيف النساء في الأردن

على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم، لا تزال معدلات مشاركة النساء في قوة العمل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متدنية للغاية. ففي الأردن لا يعمل سوى 17 في المائة من النساء في الفئة العمرية 20-45، مقابل 77 في المائة من الرجال. وتبقى هذه الفجوة في نسبة المشاركة في قوة العمل قائمة حتى بين الفئات الأكثر تعليمًا؛ وبين خريجات الكليات والمعاهد المتوسطة تبدأ هذه الفجوة في الظهور فور تخرجهن. وتزيد معدلات التوظيف المتدنية من صعوبة محاولة الخريجات الجدد دخول سوق العمل. ففي ظل قلة عدد الموظفات، تفتقر الفتيات إلى وجود دور نموذجي يتبعنه في دخول السلك الوظيفي، ويفتقرن كذلك إلى شبكات الاتصال اللازمة لمساعدتهن في العثور على وظائف. وقد يحجم أرباب العمل الذين تنقصهم الخبرة بالعاملات عن توظيف النساء إذا ما ظنوا أن النساء أقل التزامًا بالاستمرار في العمل. وبرنامج ("فرص عمل جديدة للنساء") "الأردن الآن" هو برنامج تجريبي الغرض منه تقييم فعالية سياستين اثنتين، وهما: سياسة دعم الأجور على المدى القصير، وسياسة التدريب على المهارات الوظيفية. وتعطي سياسة دعم الأجور على المدى القصير حوافز للشركات لتجرّب توظيف الخريجات الشابات وتوفّر فرصة للتغلب على الأنماط الجامدة بمراقبة عمل الشابات. ويمكن لسياسة الحوافز أيضًا أن تعطي الشابات مزيدًا من الثقة للبحث عن وظيفة والاتصال بأرباب العمل. وبموجب هذا البرنامج التجريبي، يمثل كل صكّ قيمة تعادل الحد الأدنى للأجر لمدة ستة أشهر. أما سياسة التدريب على المهارات الوظيفية فإنها تعزز المهارات الفنية التي تتعلمها الخريجات بالكلية أو المعهد المتوسط بالمهارات العملية اللازمة للعثور على وظيفة والنجاح فيها. ويقول العديد من أصحاب الأعمال إن المتخرجات حديثًا يفتقرن إلى هذه المهارات في التعامل وغيرها من المهارات الأساسية للعمل. وتتلقى الطالبة خلال البرنامج التجريبي 45 ساعة من المحاضرات المتعلقة بتكوين فريق العمل، والاتصالات، وتقديم العروض، وكتابة خطط العمل، وخدمة العملاء، وكتابة السيرة الذاتية، وإجراء المقابلات، والتفكير الإيجابي. ويبدو أن هناك طلبًا كبيرًا على هذه السياسات. فعلى الرغم من تدني معدلات التوظيف، فإن غالبية الخريجات الجدد يردن العمل. ويقول 93 في المائة منهن إنهن يعتزمن العمل عقب التخرج، و91 في المائة إنهن يرغبن في العمل خارج المنزل بعد الزواج. ومن بين المشاركات في الدورات التدريبية، أكملت 62 في المائة منهن تلك الدورات، مع زيادة المشاركات غير المتزوجات. وكان لدى من بدأن بتلقي الدورات انطباع إيجابي عنها، إذ رأين أن هذه الدورات أعطتهن الكثير من الثقة للبدء في البحث عن وظيفة. وبعد مرور أربعة أشهر على بداية برنامج الدعم، كان نحو ثلث من استخدمن تلك الصكوك قد عثرن على عمل. وتشير النتائج الأولية لتقييم أُجري في منتصف المدة إلى أن صكوك التوظيف كان لها آثار إيجابية: فقد تراوحت معدلات التوظيف بين الخريجات ممن حصلن على صكوك أو على صكوك إضافة للتدريب بين 55 و57 في المائة مقارنة مع ما بين 17 و19 في المائة بين من تلقين التدريب وحده أو لم يتلقين التدريب والصكوك. وعلى مستوى المجموعات كلها، كان التأثير المتعلق بالتوظيف أعلى بين غير المتزوجات. كما زادت كثيرًا نسبة التمكين المالي (وهي نسبة النساء ممن يملكن مالًا خاصًا ويمكنهن اتخاذ القرار بشأن كيفية استخدامه) بالنسبة لجميع من تلقين الصكوك أو التدريب أو كليهما. وستحدد استقصاءات المتابعة ما إذا كانت هذه الآثار التوظيفية لصكوك العمل ستستمر على المدى البعيد، وستركز أيضًا على غيرها من إجراءات التمكين والتغييرات في المواقف. وستتيح هذه الاستقصاءات أيضًا إجراء المزيد من التقصي للصلة بين الزواج والعمل، بالنظر إلى النتائج الأولية التي تشير إلى أن احتمال حضور المتزوجات الدورات التدريبية أقل من احتمال غير المتزوجات، وكذلك احتمال استخدامهن الصكوك، واحتمال توظيفهن.

المصدر: : فريق عمل تقرير التنمية في العالم 2012.

الواقع في زيادة الطلب على العمالة في الحضر. ولما كانت فرص العمل ومتوسط الأجور بالحضر أكثر منها في الريف، زادت الهجرة الداخلية وزادت الفجوة بين الأقاليم[83]. إن التفاوتات الإقليمية تعكس اللامساواة في السياسات العامة وعدم تكافؤ الفرص بين الأفراد عند طلب فرصة عمل. فتواجد الفرد في مكان معين قد يعيق إيجاده لوظيفة لائقة بمؤهلاته.

وتزايدت الفجوة الإقليمية في سوق العمل على مستوى العالم مع زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي مثل الأزمة المالية العالمية في 2008 وثورات الربيع العربي في 2011. وتزايد الفجوة الإقليمية في سوق العمل يعزّز توسع سوق العمل غير الرسمي مما يشكل هيكل اللامساواة في المداخيل سواء في الدول النامية أو المتقدمة.

كما توقعت بعض الدراسات أن التفاوتات الإقليمية في سوق العمل هي أحد العوامل الرئيسية التي قد تعيق التماسك الأوروبي، بل وربما تهدد بقاء الاتحاد النقدي الأوروبي. علاوة على ذلك، أكدت تلك الدراسات على أن هذه الاختلافات تجعل أوروبا أكثر عرضة للصدمات غير المتماثلة.[84] والسؤال الآن هو ما هي أسباب الفوارق والتفاوتات الإقليمية؟ فقد اقترح بعض الباحثين أن التفاوت في معدل البطالة إقليميًا في الاتحاد الأوروبي يرجع إلى عوامل مؤسسية مثل الضوابط المقيدة لسوق العمل وسوق المنتجات وأسواق الإسكان غير المرنة[85].

9-3-4 العلاقة بين اللامساواة في العمل واللامساواة في التعليم

هناك مسارات متعددة يؤثر من خلالها التعليم على نتائج وفرص الأفراد في سوق العمل: سنوات الدراسة؛ والمستوى التعليمي الذي تم تحقيقه؛ والحصول على اعتماد معين؛ ونظام تعليمي؛ والاستثمارات في التعليم؛ وجودة التعليم؛ والمسار التعليمي الفردي؛ والمسار التعليمي للوالدين؛ ونوع المناهج الدراسية؛ وقطاع النشاط. ويجب على المادة التعليمية ومخرجات العملية التعليمية أن تقابل ما يحتاجه سوق العمل من مهارات ومعرفة وإلا زادت معدلات البطالة.

إن التعليم والمهارات المطلوبة بسوق العمل هي شرط ضروري لتحسن نتائج سوق العمل للأفراد وفرصة حصولهم على عمل لائق ومناسب لمؤهلاتهم. كما أن جودة التعليم من محتوى علمي وكيفية التعلم وكمية التعليم (عدد السنوات الدراسية) يحددان معًا الأثر الاقتصادي لمستوى معين من التعليم في سوق العمل. وتشير الدراسات إلى أن المهارات المعرفية لها آثار اقتصادية كبيرة على دخل الفرد وعلى النمو الوطني[86]، وأن إنتاجية العامل تتوقف على سنوات التعليم وما يتم تعلمه في المدرسة[87]. كما أن زيادة اللامساواة في التعليم بين الفتى والفتاة تؤدي إلى زيادة التفاوتات بينهما في الحصول على فرصة العمل المناسبة، وفي الأجور كذلك.

وقد وجدت مختلف الدراسات علاقة موجبة بين المهارات المعرفية الأساسية والدخل في أمريكا[88] وكندا والمملكة المتحدة[89]. حتى في القطاع غير الرسمي، يمكن أن يعيق عدم المعرفة الأساسية بالقراءة والكتابة والحساب نجاح الفرد في سوق العمل[90]. كما أن زيادة مستوى التعليم للفرد تزيد من فرص الحصول على وظيفة جيدة والحفاظ عليها حتى في وقت الأزمة في سوق العمل، أما أصحاب المؤهلات الضعيفة فهم أكثر عرضة للبطالة خلال فترات الركود الاقتصادي[91]. وعادة ما يكون صاحب التعليم الأفضل أقل عرضة للبطالة، وبالتالي معدلات البطالة تنخفض مع زيادة مستويات المؤهلات. غير أن المشاركة العالية في التعليم لا ترتبط دائمًا بنسبة أكبر من العمالة، حيث أن الدخول إلى سوق العمل يعتبر، لدى بعض الأشخاص، بديلًا عن مواصلة التعليم[92].

9-3-5 العلاقة بين اللامساواة في العمل والنمو الاقتصادي

طبقًا لتعريف رأس المال البشري فهو يتضمن المهارات والمعرفة، ولأن التقدم في المعرفة التقنية يدفع من النمو الاقتصادي، فهناك ارتباط وثيق بين تراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي. إن رأس المال البشري هو عنصر حيوي في عملية الإنتاج، وبالتالي فإن حجم القوة العاملة يمكن أن يؤثر تأثيرًا كبيرًا على النمو الاقتصادي.

على المدى القصير، قد تكون العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة غير واضحة، فليس من المتوقع أن ينخفض معدل البطالة ويستجيب في وقت قصير لأي تدابير إيجابية في النشاط الاقتصادي. ولكن على المدى الطويل، هناك علاقة سلبية بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبطالة، وبين معدل النمو واللامساواة في الأجر في مراحل التنمية المتقدمة[93]. فمثلًا زيادة الطلب القائم على التصدير للإنتاج الصناعي يزيد من الطلب على العمالة الماهرة، مما يزيد من اللامساواة في الأجور بين العمال المهرة وغير المهرة. وعليه، تحفز اللامساواة في الأجور بين العمال المهرة وغير المهرة من زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، مما يزيد من الوفرة النسبية للمهارات التي تعمل على الحد من اللامساواة وعلى تحقيق نمو اقتصادي أسرع[94].

وللمشاركة الفعالة في سوق العمل أربع وظائف أساسية: زيادة الانتاج والرعاية الاجتماعية عن طريق توفير عمل للعاطلين أو إعطاءهم الفرصة للاستثمار في رأس المال البشري، والحفاظ على حجم القوى العاملة الفعالة من خلال مواكبة التنافس على فرص العمل المتاحة، والمساعدة على إعادة توزيع العمل بين مختلف الأسواق، والتخفيف من مشكلة الخطر الأخلاقي moral-hazard للتأمين ضد البطالة. وكل هذه العوامل من شأنها رفع معدلات النمو[95].

كما أن هيكل سوق العمل يلعب دورًا محوريًا في عملية النمو. فاللامساواة بين الرجال والنساء في سوق العمل من شأنها التأثير سلبًا على النمو. فكما ذُكر سابقًا، الأعراف والقيم والمعايير المجتمعية حول النوع الاجتماعي تجعل الاستثمار في الرجال أعلى من النساء حتى لو كان الرجال أقل موهبة والنساء أكثر اختصاصًا، مما يقلل من متوسط مستوى المهارات في الاقتصاد، ويفاقم من تبعاته السلبية على التغير التكنولوجي والإنتاجية والنمو الاقتصادي[96]. إذًا، بوجه عام، تبنى سياسات المساواة في النوع الاجتماعي من خلال خفض التمييز في سوق العمل والحد من توسع سوق العمل غير الرسمي والذي يضم المهمشين في المجتمع من فقراء ونساء، أو زيادة الوقت الذي يقضيه الأب في تربية الأطفال وتوفير التعليم والرعاية الصحية لهم، وهو ما يمكن أن يسهُم بشكل إيجابي في مشاركة الإناث في سوق العمل ورفع معدل نمو دخل الفرد والنمو الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى، فالنمو الاقتصادي من شأنه أن يقلل من معدلات البطالة. فقد أشارت بعض الدراسات للبنك الدولي إلى أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية لا يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في البطالة، حيث إنها لا تكفي لخلق فرص عمل جديدة تستوعب الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنويًا في القوى العاملة. وأوضحت أن نمو الدول العربية لا يجب أن يقل عن تحقيق 6-7 في المائة سنويًا؛ يجب أن تعمل الدول على محاور مختلفة في طرق موازية حتى تحقق النمو للقطاعات المختلفة وعلى المستوى الوطني.

9-4 تطور مقاييس اللامساواة في العمل في المنطقة العربية

غالباً ما تتميز البلدان النامية ومنها العربية بضعف تنفيذ القانون، وانتشار القطاع غير الرسمي الكبير، وأسواق رأس المال غير المتطورة، وعدم توافر شبكات الائتمان والتأمين الرسمية وتوافرها بأشكال غير رسمية، وتهافت الشباب على العمل في القطاع العام. ويجب ألا نغفل أهمية هذه الأبعاد في الدراسات التي تتم على البلدان النامية حتى لا تكون نتائج الدراسات وتوقعاتها غير صحيحة ومضللة[97].

وتواجه المنطقة العربية انخفاضاً في نمو القوة العاملة، وهذا يدل على انخفاض رغبة الأفراد في الانضمام إلى سوق العمل والاقتصاد. فقد انخفض نمو القوة العاملة من 4.2 في المائة عام 2006 إلى 2.5 في المائة عام 2013، في المتوسط. وكما هو متوقع، فإنّ مصر لديها أكبر قوة عاملة تقدر بحوالى 30 مليون مواطن، في حين أن جزر القمر لديها أصغر قوة عاملة بحوالى 264 ألف مواطن[98]. ولم تتغير معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة في العقد الأخير (ويشمل ذلك النساء العاملات والعاطلات ومن تبحثن بجد عن عمل فضلًا عن مَن يسعى منهنّ إلى العمل بدوام جزئي)، ولكن ارتفعت نسبة عمالة المرأة بحوالى 9 في المئة في المائة الدول العربية منذ 1980، لتبلغ 27 في المائة عام 2013. وعلى الرغم من ذلك، فإنها لا تزال تمثل نصف النسبة العالمية.

الجدول 1-9: نسبة المساهمة في قوة العمل (% من السكان 15 سنة+) بحسب النوع الاجتماعي

	الإناث					الذكور				
	2000	2005	2010	2013	2014	2000	2005	2010	2013	2014
الجزائر	6.6	..	14.2	16.6	14.9	47	..	68.9	69.5	66.2
البحرين	35.1	..	43.7	..	..	86.6	..	87.3	..	..
مصر	..	24.4	24.5	22.9	..	..	79.7	78.6	73.4	..
الأردن	12.3	..	14.7	13.2	..	66.1	..	63.5	60.4	..
الكويت	..	45.8	59.5	..	..	..	84.4	87.2	..	..
ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
المغرب	29	27.9	25.9	26.2	25.2	78.6	76.9	74.7	72.2	72.4
سلطنة عمان	13.3	..	..	..	..	62.1	..	..	..	..
قطر	..	..	..	53.1	..	..	..	..	96.2	..
المملكة العربية السعودية	15.9	..	..	20.1	20.4	75.3	..	..	78.3	78.2
الجمهورية العربية السورية	20.6	..	12.9	..	..	79.9	..	72.2	..	..
تونس	..	23.6	24.8	25.6	..	..	67.9	69.5	70	..
الإمارات العربية المتحدة	..	37.8	..	..	..	..	92.7	..	..	..
فلسطين	..	..	14.7	17.3	19.4	..	..	66.8	69.3	71.5
اليمن	..	10.8	10	..	..	..	77.4	67.1	..	..

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (2017).

ويلاحظ ارتفاع مشاركة النساء في سوق العمل في دول الخليج ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية في هذه الدول. وكما هو ملاحظ من الجدول 1-9 فنسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لدى الرجال تعدّت ثلاثة أضعاف نسبة المشاركة بين النساء في معظم دول المنطقة. كما أن هذه النسبة لم تتغير إلى حد كبير منذ عام 2005 ألا أنها ارتفعت في بعض البلدان مثل فلسطين والكويت.

ثمّة معوقات اجتماعية وثقافية تضعف معدل مشاركة المرأة العربية في سوق العمل؛ العديد من النساء العربيات يخترن عدم العمل. وفي بعض الحالات، فإن أجور التحفظ (وهي أدنى الأجور التي يمكن قبولها للعمل) تظل مرتفعة، بحيث تختار المرأة العربية الأكثر ثراء، ولا سيما في بلدان الخليج، البطالة الطوعية. وإذا عملت النساء، فإن عمالة النساء العربيات تتسم بدرجة عالية من التمايز بين الجنسين، حيث إن النساء أكثر عرضة للعمل في القطاع العام، وكذلك في الأدوار التقليدية للخدمات التعليمية والإدارية والكتابية، والخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الاجتماعية مثل التمريض.

وبالرغم من انخفاض نمو القوة العاملة، إلا أنّ معدلات البطالة في زيادة مستمرة خاصة بعد الربيع العربي، وخاصة في فئة الشباب التي تعتبر محرك النمو. ويرجع ذلك إلى بطء النمو الاقتصادي وتحول الدول العربية من مجتمع زراعي ريفي إلى مجتمع صناعي حضري مما أدى إلى اضطراب اجتماعي واقتصادي على نطاق واسع، واللامساواة في توزيع العمالة وارتفاع البطالة في كثير من الأحيان. فخلال العقدين الماضيين، تميز اقتصاد الدول العربية بنمو القطاع الصناعي في المنطقة العربية

الذي تأثر بصناعات البترول والغاز، وبضعف معدلات نمو الصناعات التحويلية غير البترولية[99].

فقد قفز معدل البطالة من 10.3 في المائة عام 2010 إلى 11.3 في المائة عام 2011 ليصل إلى 11.5 في المائة عام 2014. وتتباين معدلات البطالة بشكل كبير بين دول المنطقة؛ ففي عام 2014 كان معدل البطالة في قطر هو الأدنى 0.3 في المائة أما ليبيا فعانت من أعلى معدل 19.2 في المائة (تقديرات منظمة العمل الدولية، 2016). وهذه المعدلات هي الأكبر بالنسبة للشباب والنساء. فلقد زاد معدل البطالة للشباب كنسبة من القوة العاملة خلال العقد الماضي ليصل إلى أعلى معدلاته بحوالى 29.7 في المائة عام 2014، حيث سجّلت ليبيا أعلى المعدلات أي حوالى 94 في المائة، وتليها مصر حيث تبلغ نسبة البطالة 24 في المائة، في حين أن هذا المعدل أقل بكثير من المتوسط في قطر إذ يبلغ 3.1 في المائة. وبالرغم من جهود الحكومات العربية لتقليل الفجوة بين النساء والرجال في سوق العمل، إلا أن معدل بطالة النساء أكثر من ضعف الرجال بواقع 21.2 في المائة إلى 8.7 في المائة عام 2014.

وقد تُعزى معدلات البطالة هذه إلى عدم اكتساب مهارات على قدر كاف من الكفاءة، وعدم توافق هذه المهارات سوق العمل، لأن ارتفاع مستوى التعليم بحدّ ذاته لا يضمن الحصول على فرصة عمل. فالشباب أكبر فئة تعاني من البطالة، وتعاني أكثر إذا كانت من حملة الشهادات المتوسطة والعليا. فعلى سبيل المثال، في مصر، معدل البطالة للحاصلين على شهادة متوسطة 47 في المائة والعليا 31 في المائة في حين أنها سجّلت في حالة حملة شهادة الابتدائية 4 في المائة في عام 2013.

ويمكن إرجاع انخفاض مشاركة المرأة في قوة العمل إلى انخفاض نصيبها من العمل بأجر حيث تصل نسبة مساهمة المرأة في العمل بأجر في القطاع غير الزراعي إلى حدود 27 في المائة في تونس عام 2012 وهي النسبة الأعلى في المنطقة (الشكل 1-9).

وتشير الدراسات إلى أن العمالة الكاملة للمرأة ستؤدي إلى زيادة دخل الأسرة بنسبة كبيرة تصل إلى 25 في المائة. وعلاوةً على ذلك، تشير بعض الحسابات إلى أنه إذا كانت النساء العربيات تعملن بنفس أعداد الرجال العرب، فإن الناتج المحلي الإجمالي لكثير من بلدان المنطقة سيرتفع بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، فإن وجود عدد متساوٍ من الرجال والنساء العاملين في دولة الإمارات العربية المتحدة من شأنه أن يرفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12 في المائة، في حين أن الإنجاز نفسه في مصر سيزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 34 في المائة.

الشكل 1-9: نسبة النساء العاملات بأجر إلى إجمالي العاملين بأجر في القطاع غير الزراعي

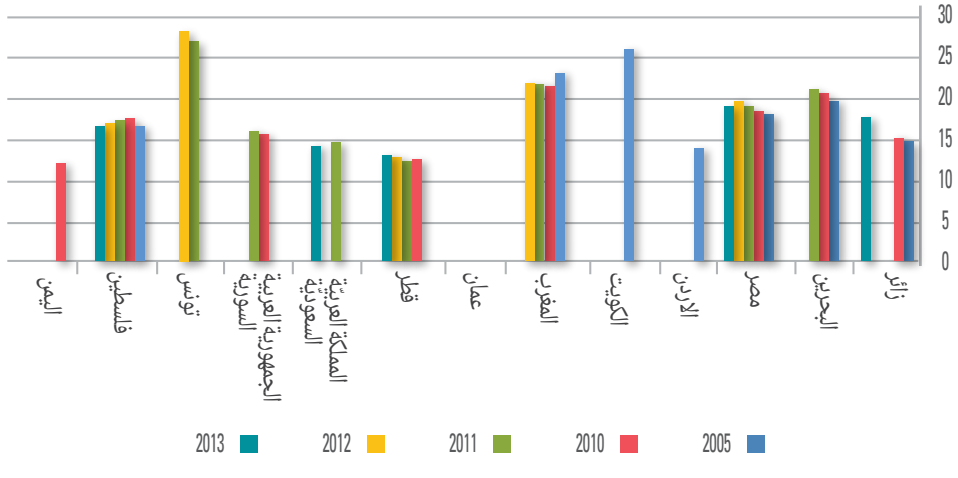

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية

وأحد الأسباب الأساسية للتفاوت في الأجور هو عدم التكافؤ في الفرص في سوق العمل. وقد وجدت مختلف الدراسات أن الإنجازات التعليمية في المنطقة العربية تعتمد بشكل كبير على الآباء والأمهات، والخلفيات، وخصائص المجتمع. وإذا تم تقدير فرص العمل الماهرة في سوق العمل، فإن الشباب من ذوي الخلفيات المتميزة سيحققون نتائج أفضل في عمليات انتقالهم إلى سوق العمل. كما تعاني المنطقة من نوع آخر من الفرص غير المتكافئة في أسواق العمل وهي "المعارف/الروابط" التي أثبتت أنها تلعب دورًا في عملية تأمين فرص العمل. ومن المسلم به أنه بصرف النظر عما إذا كان الحصول على التعليم يقتصر على عدد قليل متميز، فإن عددًا قليلًا من المتعلمين المتميزين يحصلون على فرص مناسبة في سوق العمل وهم من لهم خلفية أسرية ومعارف/روابط متميزة[100].

وعلى سبيل المثال، بالرغم من زيادة متوسط الأجر الشهري بالنسبة للذكور والإناث في مصر بين عامي 1998 و2006، فإن كلًا من الزيادة ومستوى الأجور يرتبطان بخلفية الأب والأم. وتوجد فجوة كبيرة ومتزايدة في الأجور بحسب تعليم الأب، حيث يبلغ متوسط أجور أبناء وبنات الأب المتخرج من الكلية والخريجين من مرحلة الثانوية ضعف أجور الأبناء من أب صاحب تعليم أساسي. كما تتفاوت الأجور بحسب منطقة الولادة، حيث يتمتع الشباب في المحافظات الحضرية عمومًا بمرتبات أعلى من المحافظات الريفية. وكذلك، فإن الشباب من خلفيات أبوية أكثر حظًا هم أكثر عرضة للمشاركة في وظائف ذوي الياقات البيضاء وفي الوظائف التي تتطلب مهارات[101]. وذلك يدل على الدخول في دائرة مفرغة من أجيال متتالية لا تستطيع تحسين وضعها سواء في سوق العمل أو المستوى التعليمي أوالصحي.

9-5 خلق وظائف عالية الجودة

بدأ مؤخرًا التأكيد على ضرورة خلق الوظائف عالية الجودة، وتوزيعها بعدالة وليس على أساس العرق والجنس ومستوى الدخل. الوظائف عالية الجودة تشمل فوائد كاملة ومستدامة مثل التأمين الصحي والتمويل التقاعدي، وتنطوي على ظروف عمل آمنة، وبدوام كامل، ومسارات وظيفية واضحة ويمكن أن تراقبها النقابات.

للقيام بذلك، من الضروري توفير التمويل الكافي وتقديم برامج تدريبية عالية الجودة وبرامج للتوظيف وغيرها من أشكال الدعم اللازمة للسكان المستهدفين. ولا بد من إدخال تحسينات قابلة للقياس في مجالات الصحة والسلامة المهنية والبيئية من خلال نظم للحماية والوقاية، مع التقليل إلى أدنى حد من الإصابات والمخاطر المهنية. ولخلق وظائف عالية الجودة يجب إنشاء فرص تعليمية عالية الجودة وبرامج تدريبية وخدمات مهنية وأن تكون تنمية القوى العاملة ميسورة التكلفة ومتاحة للجميع. ويجب أن تركز هذه البرامج على المهارات الوظيفية التي تربط الناس بالوظائف الفعلية المتاحة عالية الجودة.

9-6 السياسات العامة للحد من اللامساواة في العمل

أهم عامل لنجاح أي سياسة عامة هو المراجعة المستمرة لها لتصحيح أي خطأ يمكن أن ينتج عنها أو تغيير السياسة تدريجيًا إذا أثبتت فشلها وعدم تحقيقها الهدف المرجو.

هناك العديد من السياسات التي يمكن تبنيها لتقليل اللامساواة في العمل وتحسين مناخ سوق العمل[102]:

- بالنسبة لجانب العرض من سوق العمل؛ يجب أن تهتمّ الحكومات بالتعليم وخاصة للفئات المهمشة كالنساء، وأن تعتني ببرامج التدريب قبل الحصول على العمل لمقابلة متتطلبات سوق العمل، وخلال العمل كذلك لتطوير المهارات باستمرار ولتسهيل التنقل في العمل. ومن هذه البرامج "النظام المزدوج" الذي يجمع بين التدريب والتلمذة الصناعية، وبرامج مشتركة بين القطاعين العام والخاص، وبرامج من المدرسة إلى العمل مثل المشاريع المدرسية والتدريب. وتقوم بعض الدول العربية بتشجيع القطاع الخاص للاشتراك في تقديم هذه البرامج نتيجة لمحدودية موازناتها المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي عن طريق

الإعفاء الضريبي لمصانع وشركات القطاع الخاص التي توفر برامج تدريب قائمة على المشاريع وخطط تعزيز فرص العمل مثلما فعلت مصر والبحرين.

- أن يتم تحديد المقرر الدراسي للمدارس على مستوى الأقاليم كي يقابل متطلبات واحتياجات اقتصادات وسوق العمل بالأقاليم. فاحتياجات الإقليم الزراعي من العامل تختلف عن احتياجات الإقليم الصناعي أو الخدمي.

- بالنسبة لجانب الطلب من سوق العمل؛ على سبيل المثال، ينبغي خلق فرص عمل من خلال دعم أصحاب العمل، وزيادة فرص العمل الحر والمشاريع الصغيرة، واستخدام تأميم العمل (أي استبدال العاملين الأجانب بالمواطنين)، وإعانات الأجور والحوافز التجارية، والقروض الصغيرة، والأشغال العامة وبرامج الخدمات. ويمكن زيادة فرص العمل الحر والمشاريع الصغيرة عن طريق المساواة وسهولة الحصول على الائتمان خاصة للفقراء ولمشاريع المناطق الريفية وذلك لزيادة مداخيلهم وتحسين المستوى المعيشي لهم مثل برنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر واليمن.

- وضع التشريعات اللازمة لتعزيز المساواة، والتدخلات التي تعتزم تحسين أداء ومراقبة سوق العمل؛ على سبيل المثال، زيادة معلومات سوق العمل وقاعدة بيانات العمل للتأكد من تطابق مهارات العمل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، وتقديم المساعدة في البحث عن عمل، ودعم التوجيه المهني ومكاتب التوظيف، وتعزيز التنسيق بين مختلف خطط تعزيز فرص العمل.

- يجب مراقبة سوق العمل غير الرسمي عن قرب والعمل على تشجيع العاملين عليه للتحول إلى نشاط رسمي، من خلال الإعفاء الضريبي مثلًا لفترة ما حتى يحقق المشروع نموًا مناسبًا، أو تقليل حدة الضوابط على سوق العمل الرسمي.

- بالإضافة إلى ذلك، زادت في كثير من الدول الأصوات المطالبة بوضع حد أدنى وحد أقصى للأجور لتقليل الفجوة في الأجور، مثل مصر. ولكن عند تبني هذه السياسة، يجب مراجعة مختلف الأدبيات والشروط التي يجب توافرها لضمان كفاءة هذه السياسة [103].

- ويمكن أيضًا للحكومات أن تقوم بحماية العاملين أو الباحثين عن عمل عن طريق استخدام فوائد التكليف (مثل مدفوعات الضمان الاجتماعي).

- سنّ تشريعات حماية العمالة (مثل مدفوعات، توجيه إشعار مسبق، والمتطلبات الإجرائية الأخرى التي ينص عليها القانون أو الاتفاقيات الجماعية التي تحد من قدرة الشركات على تسريح موظفيها)، وإقرار نظام اتحاد العمال لحماية القدرة على المساومة مع صاحب العمل، ونظام التأمين ضد البطالة، ودعم الأجور.

- ضمان توفير أصحاب العمل للمميزات غير المالية للعاملين مثل الرعاية الصحية، والإجازة مدفوعة الأجر، وإجازة الوضع.

9-7 تدريبات: اللامساواة في العمل

1. ناقشوا ما تم طرحه من آليات للحد من اللامساواة في سوق العمل واقترحوا ما يمكنكم فعله في بلدكم ولماذا؟

2. يهدف برنامج ما إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التوظيف للوظائف عالية الجودة وإنشاء أماكن عمل صحية وآمنة للبيئة المحيطة بها؛ ما هي البيانات المطلوبة والمؤشرات التي تمكنكم من رصد ما تحقق نتيجةً لهذا البرنامج؟

الهدف	البيانات	المؤشر
تحقيق المساواة بين الجنسين في التوظيف للوظائف عالية الجودة	عدد	نسبة

ملاحظة: يقدم المرفق 3 أمثلة لكيفية الإجابة على هذا السؤال.

3. اقرؤوا ملخصًا لبعض الدروس المستفادة من تجارب الدول حول سياسات التمكين الاقتصادي للقضاء على الفقر من ملحق دراسة الحالة واختاروا إحدى الدول وادرسوا نقاط القوة والضعف في الاستراتيجيات المتبعة لتعزيز مشاركة المرأة في قوة العمل.

الفصل العاشر: قياس اللامساواة في الحماية الاجتماعية

تلعب سياسات الحماية الاجتماعية دورًا حاسمًا في تأمين حق الإنسان في الضمان الاجتماعي والحد من الفقر واللامساواة بأشكالها المختلفة، مما يدعم النمو من خلال زيادة رأس المال البشري والإنتاجية، ودعم الطلب المحلي وتسهيل الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني.

وتختص الحماية الاجتماعية بحماية ومساعدة الفقراء والمهمشين في المجتمع، مثل الأطفال والنساء وكبار السن، والأشخاص الذين يعانون من إعاقة، والمشردين والعاطلين عن العمل والمرضى. ويأتي نظام الحماية في عنصرين أساسيين: توفير الخدمات الأساسية لعيش حياة إنسانية كريمة (الماء والصرف الصحي، والتغذية الملائمة، والصحة، والتعليم، والإسكان، وفرصة عمل مناسبة، وغير ذلك)، والتحويلات الاجتماعية الأساسية (النقدية أو العينية) والتي تُيسّر الحصول على الخدمات الأساسية (مثل الضمان الاجتماعي الأساسي الذي يكفل علاوة الأطفال، الأجر للبالغين والناشطين اقتصاديًا، والإعانات الموجهة لكبار السن وذوي الإعاقة، والرعاية الصحية)[104].

ومن الممكن لجهات مختلفة أن تُقدم الحماية الاجتماعية؛ قد تُقدّم هذه الحماية من قبل الدولة أو السوق أو المجتمع المدني أو الأسر، أو من خلال الجمع بين هذه المؤسسات. وتظهر أهمية الحماية الاجتماعية مع الأزمات الاقتصادية واتساع اللامساواة[105]. وقد أوصت منظمة العمل الدولية بضرورة تطبيق منظومة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية والذي يتضمن البنود الآتية:

- أن يتمتع جميع الأطفال بأمن الدخل، على الأقل عند المستوى الأدنى المحدد على الصعيد الوطني، من خلال إعانات الأسرة/الأطفال نقديًا أو عينيًا، بهدف تسهيل الحصول على التغذية والتعليم والرعاية.
- أن يتوفر لجميع المواطنين القدرة على تحمل تكلفة الرعاية الصحية الأساسية والحصول عليها.
- أن يتوفر لجميع المواطنين الحد الأدنى من الدخل عند المستوى المحدد وطنيًا. وتسهيل سبل الحصول بفاعلية على السلع والخدمات الأساسية وتعزيز الأنشطة الاقتصادية المنتجة والاضطلاع بها بتعاون وثيق مع سياسات أخرى تحد من الهشاشة وتستحدث فرص عمل لائقة.
- أن يتوفر لجميع الأشخاص في الفئات العمرية النشطة وغير القادرين على كسب دخل كافٍ وكذلك للأشخاص المسنين، الحد الأدنى من الدخل، وذلك من خلال التأمينات ضد البطالة والمساعدة الاجتماعية وإعانات الأمومة وإعانات العجز والتحويلات الاجتماعية الأخرى نقديًا أو عينيًا أو برامج الأشغال العامة.

ولما للحماية الاجتماعية من أثر في الحدّ من الفقر واللامساواة والهشاشة، فإنها تتداخل مع أغلب الأهداف الإنمائية المستدامة. وطبقًا للأمم المتحدة، فإنّ إنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتمتع جميع الأفراد بمستوى معيشي أساسي، وبمستوى تعليمي وصحي مناسب، وتحقيق المساواة بين الأفراد في الحصول على هذه الخدمات والمساواة في النوع الاجتماعي، كلها أهداف يمكن تحقيقها من خلال نظم الحماية الاجتماعية.

يهتم هذا الفصل بعرض مؤشرات اللامساواة في الحماية الاجتماعية، ثم يعرِّج على العلاقة بين اللامساواة في الحماية الاجتماعية والنوع الاجتماعي من ناحية والبعد المكاني من ناحية أخرى. كما يوضح وضع نظم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية. وأخيرًا يقدِّم بعض السياسات العامة التي قد تفيد صانع القرار عند وضع

هيكل نظام الحماية الاجتماعية بهدف المساعدة على الحد من الفقر واللامساواة بمختلف أشكالها لتحقيق التنمية المستدامة.

10-1 مؤشرات اللامساواة في الحماية الاجتماعية

منحنى الفائدة للبرامج المختلفة (مثل التأمينات)

يَنَصب تحليل المنفعة والفائدة للحماية الاجتماعية وبرامجها على معرفة المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية من خلال تحديد حصة المجموعات المختلفة من فوائد البرامج. وطبقًا لذلك، فإن البيانات الضرورية للتحليل هي (1) متغير يحدد المجموعات، (2) وتقدير الفوائد التي تحصل عليها كل مجموعة. وعادة ما يتم الحصول على هذه البيانات من الأسر من خلال مسح العينة. كما يتم دمج هذه البيانات بمعلومات عن تكاليف وحدة توفير تلك الخدمات والتي يتم تأمينها عادة من بيانات حكومية. وتحدد المجموعات بالفئات الخمسية أو العشرية لتوزيع إنفاق الأسرة للفرد أو الفقراء وأيضًا بحسب النوع[106]. فمثلًا، تحليل المنفعة من الحماية الاجتماعية لأفقر فئة خمسية تبين النسبة المئوية لفوائد برامج الحماية الاجتماعية التي يستفيد بها أفقر 20 في المائة من السكان[107].

كما يمكن استخدام مقياس كودي لتوضيح استفادة ونصيب المجموعات المختلفة من نظام الحماية الاجتماعية والمصمم بالأساس لمساعدة الفقراء. ففي مصر، على سبيل المثال، كانت نسبة الفقراء 27.8 في المائة عام 2015 وقد تلقى هؤلاء الفقراء 61.5 في المائة من المساعدات النقدية، وعلى ذلك فإن مقياس كودي هو 61.5\27.8=2.2، أي إن الفقراء يحصلون على أكثر من ضعفي الحصة المتساوية لهم. وتجدر الإشارة إلى أن المساعدات النقدية موجهة بالأساس للفقراء وبالتالي فإن أي تسرب لغير الفقراء من هذه المساعدات يعتبر هدرًا للموارد. ويلاحظ من هذا المثال أن مقياس كودي هو مقياس للّامساواة لا يصلح لتقييم برنامج المساعدات النقدية.

الشكل 1-10: منحنى التركز للمستفيدين من المساعدات النقدية والمشتركين في المعاشات التأمينية في مصر عام 2015

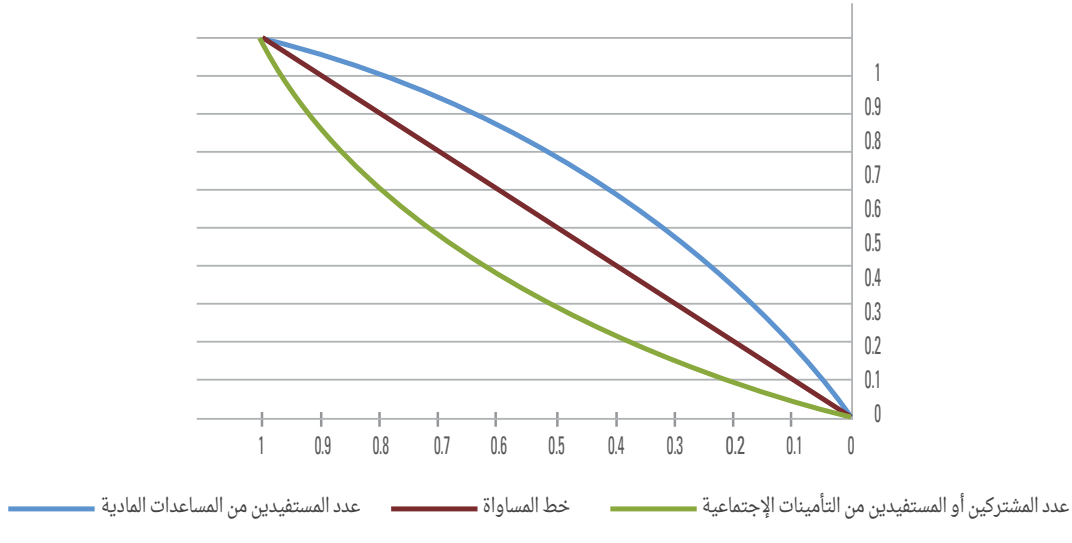

المصدر: من حساب الباحث باستخدام مسح الدخل والإنفاق في مصر عام 2013

كما يتضح من الشكل 1-10 أنّ منحنى التركز للمساعدات النقدية يقع فوق خط التساوي مما يدل على أنّ الشرائح الدنيا تأخذ من المساعدات النقدية حصة أكبر من حصتها من السكان أي إن هذه المساعدات تتوجه إلى الفقراء. أما منحنى التركز للاشتراك أو الاستفادة من المعاشات التأمينية فإنه يقع تحت خط المساواة وذلك لأن الشرائح الأغنى تعمل في القطاع الرسمي فلذلك فهي تحظى بنسبة أكبر من الاشتراك أو الاستفادة من المعاشات التأمينية.

الوصول إلى الأنواع المختلفة للحماية الاجتماعية

للاستفادة من الحماية الاجتماعية وتحقيق أهدافها يجب توفير الوصول إليها بنفس القدر والاحتمالات لجميع أفراد المجتمع بصرف النظر عن النوع والعرق ومكان الإقامة وما شاكل من ظروف. ومن معايير الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية المختلفة، (1) توفير المعلومات المناسبة واللازمة عن البرامج والمعايير والإجراءات المطلوبة للحصول على منافع وفوائد البرامج، و(2) تسهيل الإجراءات المطلوبة للوصول للبرامج، مثل استيفاء مقدم الطلب للمعايير، وتوافر عنوان دائم له، و(3) عدم التمييز والمساواة بين فئات المجتمع المختلفة للحصول على حقهم جميعًا في البرامج[108]. وإذا تحققت هذه المعايير فلن يكون هناك برامج غير مستخدمة بكفاءة ولا برامج مستغلة بأقل من إمكانياتها.

ومن هذه المؤشرات يمكن حساب المقاييس الآتية:

- الإنفاق العام على برامج الضمان الاجتماعي.
- نسبة الفقراء الذين يحصلون على مساعدات نقدية أو غير نقدية أو المشاركين في أي برامج لمساعدة الفقراء (مثل برامج الأشغال العامة أو قروض متناهية الصغر).
- نسبة كبار السن الحاصلين على معاشات تقاعدية أو مساعدات إلى إجمالي كبار السن.
- نسبة العاطلين الحاصلين على إعانات للبطالة إلى إجمالي العاطلين.
- نسبة السكان المشاركين في برامج للتأمين الصحي إلى إجمالي عدد السكان.
- نسبة العاملين المشاركين في نظام للمعاشات التقاعدية.
- نسبة العاملين المشاركين في برامج للتأمين ضد البطالة.

10-2 اللامساواة في الحماية الاجتماعية والنوع الاجتماعي

من المفترض أن تتوافر الحماية الاجتماعية أينما وجدت اللامساواة بأشكالها المختلفة. ومن أحد أهم أهداف الحماية الاجتماعية هو الحد من اللامساواة في النوع الاجتماعي عن طريق مراعاة الأوضاع المختلفة للنساء والرجال، وإيقاف التمييز الذي تعاني منه النساء في المجتمع في مجال الوصول للموارد والخدمات الاجتماعية العامة والفرص وسوق العمل وأنظمة الرعاية الاجتماعية المختلفة[109]. فينبغي أن يُعالج تصميم وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية القيود المتعلقة بالنوع الاجتماعي، بما في ذلك الحواجز أمام تقدم النساء الاقتصادي، وأن يهتمّ بتركيز تحويلات اجتماعية في أيدي النساء مما يُحسن من المستوى والوضع الصحي والغذائي للأطفال ونسب الالتحاق بالمدارس، وأيضًا قد يكون وسيلة فعالة للحد من الجوع وانتقال الفقر بين الأجيال[110]. ولكن إذا لم يتم التصميم بشكل صحيح، فإنّه يمكن أن يؤدي إلى تفاقم اللامساواة في النوع[111]. ومن أشكال الحماية الاجتماعية التي تُعزز من مبدأ المساواة في النوع هي "حماية الأمومة" التي تضمن أمن الدخل للنساء الحوامل وأمهات الأطفال حديثي الولادة وعائلاتهم، والوصول لرعاية صحية جيدة وفعالة للأم[112].

كما يمكن أن تزيد مشاركة النساء في سوق العمل بالتصميم الجيد لبرامج الحماية الاجتماعية المستهدفة

للنساء. فعلى سبيل المثال، في البرازيل، تشير الدلائل إلى أن برنامج التحويلات الاجتماعية "بولسا فاميليا" كان له أثر كبير على مشاركة النساء في سوق العمل. فنسبة النساء المستفيدات من البرنامج ومن الحصول على وظيفة سجّلت 16 في المائة أكثر من النساء غير المشاركات في البرنامج. كما قلل البرنامج احتمال ترك النساء العاملات لوظائفهم بنسبة 8 في المائة[113]. وأيضًا، رفع برنامج الأشغال العام بالأرجنتين رغبة العاملين، لا سيما النساء، بالمشاركة في قوة العمل والحصول على وظيفة في القطاع الرسمي[114]. كما نجحت مِنَح الطفل غير المشروطة في جنوب أفريقيا في زيادة مشاركة الأمهات في القوى العاملة[115].

وكما سبق ذكره، فإن التصميم غير الجيد لبرامج الحماية الاجتماعية من شأنه زيادة اللامساواة في النوع. فأحيانًا، توزع الحماية الاجتماعية بطريقة غير عادلة ولا تصل إلى مستحقيها، فتؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي للنساء. فمثلًا، بعض البرامج المتخصصة لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز يعتريها ثغرات حرجة متعلقة بالنوع. وبالرغم من تزايد عدد البلدان التي تستخدم استحقاقات الأمومة النقدية كوسيلة لتحسين أمن الدخل والحصول على الرعاية الصحية للأمهات والأطفال والنساء الحوامل، وخاصة المرأة التي تعيش في فقر، إلا أنه مازال هناك ثغرات كبيرة وعدم ضمانٍ للوصول الفعال لخدمات الرعاية الصحية للنساء، لا سيما في البلدان التي يمثل الاقتصاد غير الرسمي بها نسبة كبيرة من العمالة[116].

كما أن النساء أكثر تمثيلاً في سوق العمل غير الرسمي وأكثر عرضة للّامساواة في الفرص والحصول على عمل رسمي. وبالتالي، في السوق غير الرسمي، تكون النساء أكثر تمثيلًا للفقر والحصول على أجر أقل، ويعانينَ من سوء الأوضاع الصحية، والحرمان من الحصول على الحماية الاجتماعية، مما يضعف من قدرة النساء على تأمين احتياجات أسرتها الأساسية وانعدام الأمن والأمان. وكلّ ذلك يوضح أهمية المساواة للنوع الاجتماعي في الحماية الاجتماعية للحصول على مجتمع نشط وصحي يعمل على الحد من الفقر ويدفع من عملية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للحاضر والأجيال القادمة.

10-3 البعد المكاني واللامساواة في الحماية الاجتماعية

ولمعالجة اللامساواة الاجتماعية بشكل عام، يجب أن تهتم سياسات التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية ليس فقط بالحد من ظاهرة الفقر، بل أيضًا بدراسة أسباب الفقر مثل التفاوتات بين المناطق الريفية والحضرية والعمل الريفي غير الرسمي أو عدم الوصول للائتمان أو وجود السياسات الضريبية التنازلية مثل الاعتماد المفرط على ضريبة القيمة المضافة في بعض الدول العربية (مثل لبنان) والتي تؤثر سلبًا على الفقراء.[117] إذًا، بما أن الفقر والضعف ومحدودية الموارد المالية عوامل تميّز الظروف المعيشية لسكان الريف، يمكن للحماية الاجتماعية أن تكون أداة سياسية ذات أهمية كبيرة.

بوجه عام، هناك تفاوت إقليمي في توزيع الحماية الاجتماعية داخل الدول وخاصة الدول النامية. على سبيل المثال، هناك فجوة كبيرة بين الحضر والريف في توفير المنفعة الاجتماعية في الصين حيث إن سكان المدن الصينية يتمتعون بفوائد أكثر بكثير من أقرانهم في المناطق الريفية[118]. والتفاوتات بين الريف والحضر في الضمان الاجتماعي تترك نسبة كبيرة من القوى العاملة معرضة لمخاطر عالية، ومن أهمها عدم توفر الرعاية الصحية الأساسية وعدم الحصول على الحد الأدنى من الدخل المحدد وطنيًا للجميع بمن فيهم الفقراء، وسوء الغذاء، وزيادة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي[119].

يمكن للاستثمارات في مجال الحماية الاجتماعية أن تدعم سكان الريف من خلال زيادة فرص حصولهم على الرعاية الصحية وإجازة الأمومة، وضمان تلقيهم المتحصلات الغذائية الكافية، مما يتيح لهم التمتع

على الأقل بالحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير احتياجاتهم الأساسية، وضمان حصولهم على التعليم الجيد، وتعزيز وتيسير مشاركتهم في عمل لائق ومنتج. وقد تساهم هذه الاستثمارات في الحد من الفقر وعدم المساواة، ودفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية الاحتوائية والمستدامة[120].

إذًا، يجب الاهتمام بجميع جوانب برامج الحماية الاجتماعية وتصميمها بشكل صحيح حتى تنجح في تحقيق الاستفادة لمستحقيها ومستهدَفيها. فعدم تصميم برامج الحماية الاجتماعية بالصورة الصحيحة يؤدي إلى عدم تطابق السياسات الاجتماعية المختلفة واستثناء الفئات الاجتماعية المستهدفة. فسياسات الحد من الفقر غير المصممة بشكل جيد تفشل في تلبية احتياجات فقراء الريف[121].

10-4 تطور مقاييس اللامساواة في الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية

بالرغم من محاولات مختلف الدول العربية لإرساء مبادئ المساواة في الدخل والفرص والحصول على الخدمات والاستفادة منها، إلا أنها لم تنجح بشكل كبير. وحتى الحماية الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من اللامساواة تعاني نفسها من اللامساواة في التوزيع.

- **أولًا،** يتم توفير الاستحقاقات العائلية لأعضاء صناديق الضمان الاجتماعي فقط وليس للأسر الفقيرة التي يجب الوصول إليها من منطلق حقوق المواطنة والاحتياج[122]. فتُغطِي أنظمة الحماية الاجتماعية الرسمية 30-40 في المائة فقط من السكان العرب، حيث يتم استبعاد مجموعة كبيرة من السكان، مثل العمال الزراعيين وعمال القطاع غير الرسمي والذين يعملون لحسابهم الخاص والذين يلجؤون لطرق المساعدات الاجتماعية غير الرسمية مثل العائلة. بالإضافة إلى ذلك، تعاني المنطقة العربية من أعلى معدلات البطالة في العالم تصل إلى 11.5 في المائة عام 2014 في المتوسط، وبالتالي تصل فوائد التأمين الاجتماعي إلى فئة صغيرة في المنطقة.

- **ثانيًا،** يرتفع الإنفاق الخاص على الصحة بشكل كبير من جرّاء عدم توفير الرعاية الصحية الشاملة لجميع السكان (إنفاق من الجيب). فعلى سبيل المثال، يمثل الإنفاق الصحي من الجيب في مصر حوالي 58 في المائة من إجمالي الإنفاق الصحي، في حين أن الإنفاق العام على الصحة يمثل 40.7 في المائة من إجمالي الإنفاق على الصحة. وفي تونس، يبلغ معدل الدفع الصحي من الجيب حوالي 35.3 في المائة في حين أن الإنفاق العام على الصحة حوالي 59.3 في المائة. وتحقق السودان أعلى معدلات الإنفاق من الجيب على الصحة بحوالي 75.8 في المائة، في حين أن الإنفاق العام يمثل 21.1 في المائة. وعلى النقيض من ذلك، تخصص الأردن 66 في المائة من الإنفاق العام على الصحة فيما يمثّل الإنفاق من الجيب حوالي 23.5 في المائة[123].

- **ثالثًا،** يغيب برنامج التأمين ضد البطالة في أغلب البلدان العربية (لمحدودية الموارد المالية وعجز الموازنة في العديد من هذه الدول) على الرغم من فقدان العمال لوظائفهم نتيجة لتحرير التجارة وبرامج التصحيح والهيكلة الاقتصادية التي تفرضها سياسات صندوق النقد الدولي لتصحيح الأوضاع الاقتصادية بعد الثورات التي اجتاحت المنطقة. والبلدان التي أدخلت التأمين ضد البطالة، كما في البحرين مثلًا، تربط الفوائد بالدخل السابق مما يحفز صاحب المصلحة للسعي بنشاط للحصول على وظيفة. ومن أهم مميزات هذا البرنامج هو معالجة مشكلة البطالة بين الشباب. ولكن ما زال التحدي قائمًا، حيث إن فترة الاستحقاق تقتصر فقط على 6 أشهر، كما أنّها تشهد نسبة كبيرة من الطلبات التي لا تجد لها وظائف.

أما من يعملون فأغلبهم في القطاع غير الرسمي. وفي المتوسط، في بلدان الشرق الأوسط غير الخليجية، لا يساهم نحو 67 في المائة من القوى العاملة في خطط التأمين الاجتماعي، ويشمل ذلك العمال الزراعيين، والعاملين لحسابهم الخاص في المشاريع المتناهية

الصغر والصغيرة، فضلًا عن موظفيهم. وفي الأردن، لم يساهم حوالي 50 في المائة من القوة العاملة في نظام المعاشات التقاعدية عام 2010، وفي تونس بلغت النسبة حوالي 45 في المائة عام 2008 [124].

- **رابعًا**، وجود اللامساواة وانعدام العدالة في توزيع مزايا الرعاية الاجتماعية، حيث يتميز العاملون في القطاع العام والعسكريون بمزايا سخية للرعاية الاجتماعية مقارنة بباقي المجتمع، فضلًا عن برامج الضمان الاجتماعي وامتيازاتها، مثل معاشات التقاعد التي تحتاج إلى إعادة نظر.

- **خامسًا**، تعتمد المنطقة، نظراً لمحدودية مواردها المالية، على الإنفاق على المساعدات الاجتماعية القصيرة الأجل، من خلال الاعتماد المفرط على دعم المواد الغذائية والوقود. إلا أن هذا الدعم لا يتسّم بالفعالية والكفاءة اللازمتين في ظل تسّرب منافعه لغير مستحقيه، وعدم قدرته على استهداف الفئات المحتاجة دون غيرها. كما تحول هذه السياسة دون الاستثمار الاجتماعي في رأس المال البشري، و إعادة توزيع الرفاه عموديًا وتقليص الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية [125].

- **سادسًا**، تعاني النظم الحالية للضمان الاجتماعي من الازدواجية والهدر والتسرب للموارد والفساد في الوقت الذي يتم تغطية 30-40 في المائة فقط من السكان العرب ببرامج الضمان الاجتماعي الرسمية.[126] فمثلًا، في لبنان، هناك ست جهات عامة تتبع خمس وزارات حكومية وتقوم بالتمويل مما يؤدي إلى ازدواج التمويل والإدارة. في قطر أيضًا كلٌّ من الجهات العامة والخاصة المسؤولة عن نظام الرعاية الصحية لديها هياكل تمويل منفصلة، مما يشير إلى الازدواجية وعدم الكفاءة في التمويل.

ووفقًا لتقرير البنك الدولي[127] يعاني الضمان الاجتماعي في الدول العربية من تسرب الموارد إلى غير الفقراء وحتى الأثرياء، مما يعني أن المنطقة يمكن أن تحسن من كفاءة تخصيص الموارد في برامج شبكات الأمان الاجتماعي. يعتبر صندوق المعونة الوطنية في فلسطين والأردن رائدًا في المنطقة من حيث الكرم في مزاياه وفوائده. إن أداء الضمان الاجتماعي في المنطقة العربية أفضل من منطقة شرق آسيا في الحد من الفقر ولكن أسوأ بكثير من المتوسط العالمي أو أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية[128].

ويعتبر ارتفاع مستويات الفقر في الريف مقارنةً بالحضر من السمات المشتركة في العديد من بلدان المنطقة العربية. وبالرغم من وعي الدول لهذه الظاهرة والعمل على الحدّ منها إلّا أن برامج الحماية الاجتماعية لم تُصمم بالشكل السليم بحيث تساعد على سد هذه الفجوة، بل ثمّة تفاوت في فوائد هذه البرامج بين الريف والحضر[129].

أما بالنسبة لاستفادة النساء من برامج الحماية الاجتماعية، فما زال هناك حالة لامساواة بين النساء والرجال في الاستفادة من هذه البرامج. ويوضح الشكل 2-10 أن نسبة النساء المشتركات في المعاشات التقاعدية أقل بكثير من نسبة الرجال. فهي تصل إلى ثلث النسبة السائدة لجميع العاملين في الجزائر ومصر وموريتانيا والأردن والسعودية، إلّا أن هذه النسبة ترتفع إلى النصف في السودان وتونس والكويت، وتقل إلى 11 في المائة فقط في اليمن. ولم تتوفر لدينا سوى بيانات عن مصر والأردن من حيث نسبة المستفيدين من المعاشات التقاعدية. فبينما تصل نسبة المستفيدين من المعاشات التقاعدية إلى 62 في المائة من المسنين الرجال في مصر، تصل النسبة إلى 8 في المائة فقط بين المسنّات. والنسبة المقابلة في الأردن هي 82 في المائة و12 في المائة. ويتضح هنا مدى انخفاض الحماية الاجتماعية بين النساء، مما يزيد من احتمال وقوعهنّ في دائرة الفقر عند بلوغهنّ سن التقاعد.

إجمالًا، حالة الدول العربية في ما يخصّ موضوع اللامساواة التي تعاني منها شعوبها بأبعادها المختلفة من دخل وتعليم وصحة وفرص عمل، بالإضافة إلى التفاوت بين النوع الاجتماعي والتفاوت المكاني وأثر اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، يستوجبان اهتمام الدول بالتنمية الاقتصادية وبتبني برامج وسياسات الحماية

الشكل 2-10: نسبة المستفيدين أو المشتركين في المعاشات التقاعدية في بعض الدول العربية

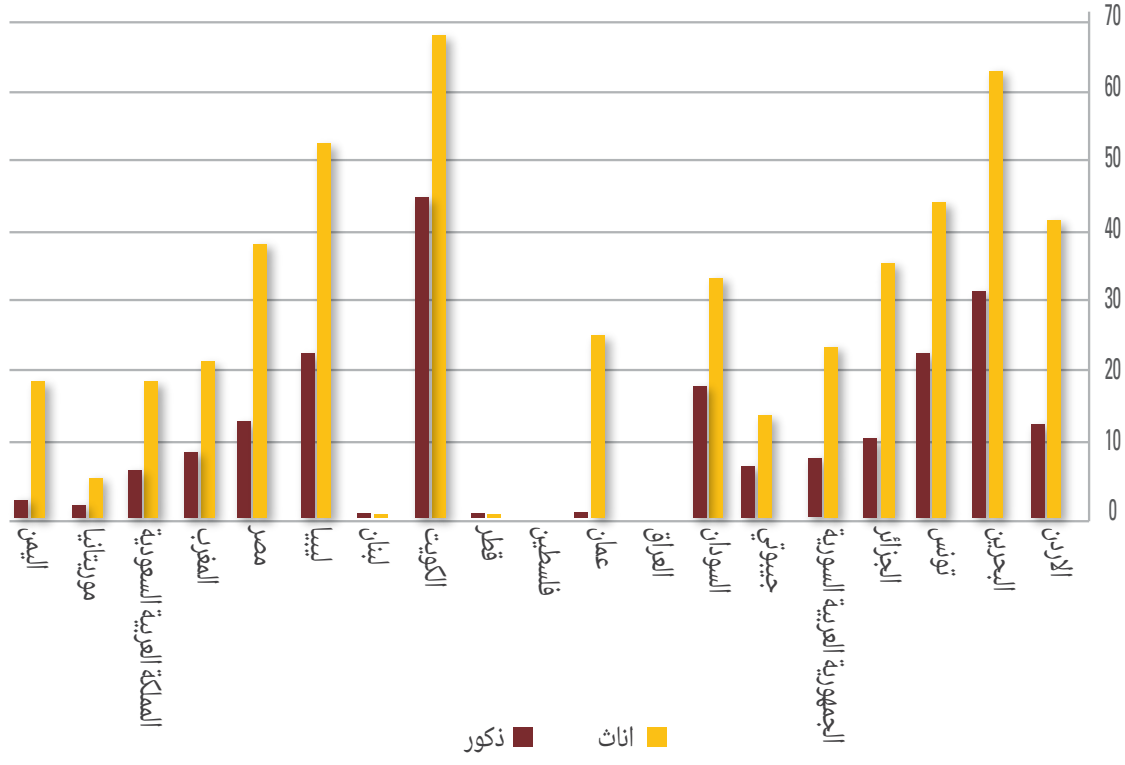

الاجتماعية المناسبة وربطها بعضها ببعض ربطًا وثيقًا بحيث لا تستهدف فقط أعراض الفقر (أي فقدان الدخل المفاجئ) ولكن أسباب الفقر أيضًا، مثل العمل الريفي غير الرسمي أو صعوبة الوصول إلى الائتمان أو السياسات الضريبية التراجعية كالإفراط في الاعتماد على ضريبة القيمة المضافة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مثل لبنان) وهو ما يؤثر سلبًا على الفقراء.

10-5 السياسات العامة للحد من اللامساواة في الحماية الاجتماعية

تهدف برامج الحماية الاجتماعية إلى معالجة الأبعاد المتعددة للفقر والحرمان (العمل اللائق، والتعليم، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، وتأمين الدخل)، وبالتالي يمكن أن تكون أداةً قوية في المعركة ضد الفقر واللامساواة. كما يمكن أن تلعب الحماية الاجتماعية دورًا أساسيًا في خلق مسارات لتنمية أكثر شمولًا واستدامةً. في غياب الحماية الاجتماعية، يتعرض الناس، وخاصة الأكثر ضعفًا، لمخاطر متزايدة من الوقوع تحت خط الفقر أو البقاء محاصرين في الفقر عبر الأجيال. هناك سياسات مختلفة يمكن تبنيها لتحسين كفاءة برامج الحماية الاجتماعية لتحقيق أهدافها، ومن هذه السياسات:

- العمل على ضمان تغطية أفضل لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي التي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة السكان، وخاصة الفئات المهمشة والضعيفة، مما يحد من اللامساواة والفقر.

- التوسع في تغطية برامج الحماية الاجتماعية، من خلال: تمديد برامج ونظم الحماية الاجتماعية لأصحاب الحيازات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتمديد الهياكل الإدارية وإيصالها إلى المناطق الريفية لضمان استفادة سكان الريف من الخدمات الاجتماعية بشكل فعال (مثل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات المالية) والبنية الأساسية، وزيادة التوافق والتسلسل بين آليات التسليم المختلفة للخدمات والتي تساعد على التسجيل، والإعلام، وجمع التبرعات وتقديم إعانات الحماية الاجتماعية وذلك للحد من التكاليف وخلق روابط بين تدخلات الحماية الاجتماعية وتدخلات سوق العمل (التدريب على المهارات، ودعم المشاريع الصغيرة)، وضمان تغطية الضمان الاجتماعي للمهاجرين من وإلى المناطق الريفية[130].

- تغطية التأمين الصحي الإلزامي لجميع العاملين، بمن فيهم العاملون في الزراعة والقطاع غير الرسمي والذين يحصلون على أجور ضعيفة والأكثر عرضة للمخاطر وعدم الأمان.

- بما أن حكومات الدول النامية تعاني من ندرة الموارد المالية فإنّها يجب أن تعمل على تشجيع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على إقامة شرَاكات مع الحكومة لتوصيل وتوفير مختلف الخدمات الاجتماعية. من مميزات هذه الشرَاكات أيضًا زيادة كفاءة وجودة الخدمات المقدمة. ويجب أن تكون هناك شرَاكات وأن لا يقوم القطاع الخاص وحده بهذه الخدمات لأن القطاع الخاص قائم على مبدأ الربحية وبالتالي لن يهتم بالبعد الاجتماعي[131].

- لا ينبغي أن يرتبط الحصول على الرعاية الصحية الملائمة بنظم التأمين القائمة على العمالة أو الوضع الوظيفي في السوق الرسمي[132] لأن السوق غير الرسمي في الدول النامية والعربية يمثل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني ويضم المهمشين والضعفاء من المجتمع ولأنّ معدل البطالة مرتفع (كما ذكر سابقًا)، وبالتالي فإنّ عدم وصول الرعاية الصحية إلى مستحقّيها تؤدي إلى زيادة اللامساواة في الصحة مع كل ما لها من تبعات سلبية.

- استخدام التحويلات المشروطة أو غير المشروطة يلعب دورًا رئيسيًا في تحسين تخصيص الموارد والفرص من منظور النوع الاجتماعي والبعد المكاني.

- يجب أيضًا الاهتمام بتخصيص وتوزيع موارد وفوائد برامج الحماية الاجتماعية بقدر من المساواة والعدالة بين الريف والحضر، خاصة في توفير الخدمات الأساسية لحقوق الإنسان من رعاية صحية وتعليم.

- كما تحتاج تدابير الحماية الاجتماعية إلى أن تكون مصممة لاستهداف النساء والاستجابة لمختلف المخاطر التي تقابلها النساء[133]. وتتضمن المخاطر: المخاطر الصحية (مثل معدل وفيات الرضع، والمرض)؛ ومخاطر دورة الحياة (مثل الإنجاب والطلاق والترمل)؛ والمخاطر الاقتصادية للأسرة (مثل زيادة الإنفاق على الالتزامات الاجتماعية مثل الزواج والجنازات)؛ والمخاطر الاجتماعية (مثل الاستبعاد، والعنف المنزلي، والجريمة).[134] فمثلًا، يمكن أن تكون الخدمات مشروطة بتعليم الفتيات، مما يشجع على تعليمهنّ وتقليل اللامساواة في التعليم وعلى المدى الطويل قد يرفع من فرص النساء للحصول على وظيفة جيدة[135]، ووضع مخصصات للأطفال واستحقاقات الأمومة والتي تعمل على التصدي للقيود والمخاطر التي تقابل النساء[136].

10-6 تدريبات: اللامساواة في الحماية الاجتماعية

1. اقرؤوا دراسة حالة البرازيل في المرفق 2 وادرسوا نقاط القوة والضعف في الاستراتيجيات المتبعة لتعزيز الحماية الاجتماعية في البرازيل. ما هي الدروس المستفادة من التجربة البرازيلية لتعزيز الحماية الاجتماعية في بلدكم؟
2. ما هي سياسات الحماية الاجتماعية التي يتميز بها بلدكم؟ وكيف يمكن تقييمها؟ هل تؤدي هذه السياسات إلى خفض اللامساواة في المجالات المختلفة؟ ما هي المؤشرات التي يجب رصدها لذلك وكيف يمكن قياس اللامساواة في هذه المؤشرات

المرفق 1: مصادر البيانات[137]

تستخدم في حساب مؤشرات التنمية المستدامة ومؤشرات اللامساواة ست فئات رئيسية من مصادر البيانات وهي: **البيانات الإدارية، بيانات التعداد، بيانات المسوح الأسرية، بيانات السجل المدني، البيانات الاقتصادية، والبيانات الجغرافية**. ويمكن حساب بعض المؤشرات باستخدام أكثر من مصدر واحد للبيانات. وقد تؤدي المصادر المختلفة، وفي بعض الحالات، إلى قيم مختلفة. وللتحقق من القيم، يمكن مقارنة النتائج التي يتم الحصول عليها باستخدام مصادر مختلفة.

البيانات الإدارية وبيانات السجل المدني

بالرغم من أن النظم الإدارية (مثل التسجيل الحيوي أو تسجيل الأعمال التجارية) تنشأ في المقام الأول لإدارة العمليات (مثل جمع الضرائب)، فإن البيانات التي توفرها يمكن أن تكون مفيدة في عدد من النواحي الأخرى. فمعظم النظم الإدارية، مثل سجلات المواليد أو الأعمال، تستكمل البيانات على أساس "حي"، كما أن نشر البيانات يكون على فترات منتظمة (على سبيل المثال، فصليًا أو سنويًا)، وإن كان هذا عادة بتأخير قد يصل إلى عامين.

وثمة مثالان شائعان للعمليات التي تولد بيانات روتينية، هما تسجيل المواليد والتحصين (التطعيم باللقاحات) ضد الأمراض مثل الحصبة. فعند تسجيل حالة ولادة، ينشأ سجل يضم معلومات عن تاريخ ومحل الميلاد، وجنس المولود الجديد، وبعض التفاصيل عن الوالدين. وبالمثل، تنشأ سجلات عند إجراء عمليات التحصين. وتنشأ هذه السجلات للاحتفاظ ببيانات عن العمليات ذات الصلة، ولكنها مفيدة كذلك في جهود أخرى للرصد.

وأكثر مصادر البيانات الإدارية شيوعًا هي:

نظم التسجيل الحيوي: التسجيل الحيوي هو شكل من أشكال البيانات الإدارية التي تسجل الأحداث الحيوية في حياة الشخص (بما في ذلك الولادة والزواج والطلاق والتبني، والموت)، ونظم التسجيل الحيوي هي من مسؤولية عدد من الوزارات أو الإدارات، بما في ذلك وزارات الصحة والداخلية والعدل، والمكاتب الإحصائية الوطنية. ويساعد التسجيل الحيوي الإدارة العامة والحكم من خلال توفير الهوية القانونية والأحوال المدنية وقواعد البيانات السكانية. وعلاوة على ذلك، تسجيل الوفيات وفقًا لسبب الوفاة هو مصدر هام للمعلومات عن الصحة العامة، وغير ذلك من الإحصاءات الحيوية. وفي العديد من البلدان، تكون نظم التسجيل الحيوي عامة مستكملة، وتكون البيانات متاحة عادة في غضون عام من الحدث المسجل. وتكون نظم التسجيل الحيوي، في حالة اكتمالها تقريبًا، مفيدة في وضع السياسة على الأجل القصير إلى المتوسط.

ونظم التسجيل الحيوي غير كافية في العديد من البلدان النامية. فالكثير من الأحداث لا يسجل في هذه النظم، أو يسجل عامة بعد تأخر ملموس، ولهذا لا يمكن استخدام هذه النظم في إعداد مؤشرات موثوقة. وفي هذه الحالات، يتم الحصول على تقديرات المؤشرات الأساسية، مثل معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأمهات، من بيانات المسوحات بدلًا من ذلك.

ومن أمثلة **نظم التسجيل الحيوي**:

- **بيانات الخدمات الصحية أو البيانات القائمة على المرافق:** تعطي هذه البيانات معلومات عن أحداث شتى مثل عمليات التحصين وزيارات المستوصفات ومدى توافر واستخدام المرافق الصحية.
- **سجلات التعليم:** تغطي سجلات التعليم معلومات عن الالتحاق، والإتمام، والمرافق المدرسية، والتمويل. وعادة ما تقدم هذه البيانات وزارة

التربية، وإن كانت المسؤولية تقع في بعض الحالات على مكتب الإحصاء الوطني.

- **سجلات العمالة، ونظم الاستحقاقات، وسجلات الضرائب والضمان الاجتماعي:** توفر هذه المصادر في البلدان المتقدمة مجموعة من المقاييس المتعلقة بالعمالة، وسوق العمل، ورفاهية العاملين، لكنها تتسم في العديد من البلدان النامية بعدم الفعالية نظرًا إلى كبر حجم القطاع غير الرسمي. وفي هذه الحالات، تستمد إحصاءات اليد العاملة عامة من بيانات المسوحات.

- **سجلات مؤسسات الأعمال:** تغطي هذه السجلات عددًا من خصائص مؤسسات الأعمال، مثل اسم المؤسسة، والعنوان، والحجم، والقطاع. ويمكن، وفقًا لنطاق التغطية ونوع المعلومات التي يجري جمعها، أن توفر سجلات مؤسسات الأعمال بيانات مجمعة هامة للوصول إلى الإطار العام لمؤسسات الأعمال في بلد ما. كما أنها جد مفيدة في التوصل إلى أطر المعاينة لمسوحات مؤسسات الأعمال.

بيانات التعداد

التعداد أداة لجمع البيانات الشاملة المتعلقة بكل السكان. والتعدادات، سواء استهدفت كل الناس الذين يعيشون في بلد ما (تعداد السكان) أو الإسكان والمنشآت أو مؤسسات الأعمال (تعداد المؤسسات)، تستغرق وقتًا طويلًا، وتكون باهظة التكلفة، وتتطلب عدّادين لجمع المعلومات المتعلقة بكل وحدة من السكان. وبناء على ذلك، تجمع المعلومات عادة عن مجموعة محدودة فقط من المسائل.

وتجري تعدادات السكان في معظم البلدان مرة كل 10 سنوات، وتنشر النتائج الأولى بعد فترة تتراوح بين سنة أو سنتين من جمع البيانات. وتُعد تقديرات في ما بين التعدادات المختلفة لتتبع التغيرات الحاصلة في السكان. إلا أنه بالنظر إلى إجراء التعدادات على نحو غير متواتر، قد تكون التقديرات غير دقيقة، خاصة عندما تؤدي أحداث خارجية مثل الكوارث الطبيعية أو الإنسانية إلى تغيرات أو تحركات مفاجئة كبيرة بين السكان.

والميزة الرئيسية للتعداد، على الأقل من الناحية النظرية، هي أنه يشمل الجميع. وهذا يعني أن التعدادات توفر صورة أكثر شمولية لخصائص معينة للسكان.

بيانات المسوح

ينطوي المسح على تحديد وجمع بيانات من مجموعة فرعية مختارة عشوائيًا (عينة) من السكان قيد الدراسة. وتؤخذ العينة من إطار معاينة وطني وضع على أساس التعداد الأخير. وعلى خلاف النظم الإدارية، يتمثل الغرض الرئيسي للمسوحات في جمع البيانات. ويمكن النظر إلى المسوحات أيضًا على أنها بديل أرخص وأنسب للتعدادات. ولما كانت المسوحات تتطلب عددًا من المستجيبين يقل بكثير عن ذلك الذي تتطلبه التعدادات، يمكن بالمقارنة إجراء المسوحات بتواتر أكبر، كما أنها يمكن أن تؤدي إلى نتائج بسرعة أكبر، حتى عندما تغطي عددًا أكبر من المسائل.

وبالنظر إلى أن المسوحات تغفل عن عمد غالبية السكان، فلا مفر إذًا من حدوث أخطاء معاينة. غير أن المسح، إذا أحسن تصميمه، يمكن أن يكون أقل تحيزًا، ويمكن أن يؤدي إلى تقديرات أفضل من تلك التي تؤدي إليها البيانات الإدارية أو التعداد.

وتعتبر مسوحات الأسر المعيشية أكثر المسوحات شيوعًا وهي مسوحات متعددة الأغراض، تجريها المعاهد الإحصائية الوطنية و/أو المنظمات الدولية لجمع المعلومات من الأشخاص الذين يعيشون في أسر معيشية خاصة. وتتضمن المواضيع التي يشملها المسح حيازة المساكن، ومساكن الأسر المعيشية، والعمالة، والتعليم، والصحة، واستعمال الخدمات الصحية، والدخل، والاستهلاك. وفي ما يلي وصف لأكثر مسوحات الأسر المعيشية شيوعًا:

- **المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات** [138] Multi Indicator Cluster Surveys (MICS): وهي مسوحات أسر معيشية وضعتها اليونيسيف لمساعدة البلدان على رصد حالة الأطفال والنساء على النحو الذي تقرّر في المؤتمر العالمي للطفولة في عام 1990. وتتضمن عادة أجزاء قياسية تغطي المسائل

الصحية، والتعليمية، والديمغرافية. تم تطبيقها في عدد من الدول ولكن لسنوات مختلفة. وقد أجري هذا المسح في 16 بلدًا عربيًا (من 22 بلدًا) ومنها 11 بلدًا تم تنفيذها فيه منذ عام 2011. تستخدم جميع الدول نفس استمارة الاستبيان وتتبع نفس منهجية حساب المؤشرات وبالتالي فإن المؤشرات المستندة على هذا المسح متسقة وقابلة للمقارنة مع غيرها من الدول. وتُشكل بيانات المسوح قاعدة بيانات واسعة ويمكن استخدامها في 16 مؤشرًا من ضمن 101 مؤشر التي تم اقتراحها لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك رصد اللامساواة بين المجموعات السكانية الفرعية كما سنوضح فيما بعد.

- **المسوحات الديمغرافية والصحية**[139] Demographic and Health Surveys:
وهي مسوحات أسر معيشية ذات أحجام كبيرة للعيّنة. وتوفر هذه المسوحات مجموعة واسعة من البيانات عن السكان، والصحة، والتغذية. ويستخدم فيها استبيان أساسي قياسي، ويمكن أن تضاف إليها أجزاء خاصة. ويتكون المسح القياسي عامة من استبيان موجه للأسر المعيشية، واستبيان موجه إلى النساء. وتقوم كل من مصر والأردن والمغرب واليمن بهذا النوع من المسوح. وقد تم تنفيذه حديثًا في كل من مصر واليمن والأردن. وكما هو الحال مع المسح العنقودي، فإن اتباع نفس المنهجية ونفس الأدوات وطريقة حساب المؤشرات يضمن اتساق المؤشرات وبالتالي قابليتها للمقارنة بين الدول أو عبر الزمن.

- **المسح العربي لصحة الأسرة** PAPFAM: يتم تنفيذه من قبل جامعة الدول العربية بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية. ويعتمد هذا المسح على استراتيجية مرنة، فهو يلبي احتياجات صانعي القرار لكل دولة من حيث جمع البيانات بما يتماشى مع أهدافها الوطنية في ما يتعلق بمجال الصحة. ويأخذ المشروع في عين الاعتبار رفع القدرات الوطنية من حيث جمع وتحليل واستخدام البيانات. حيث يقوم المشروع بتوفير مجموعة من البيانات والمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية والديمغرافية الصحية اللازمة لتخطيط وإعداد البرامج ورسم السياسات الصحية، كما يوفر بيانات حول صحة الأسرة والصحة الإنجابية وعددًا من الدراسات التحليلية والمعمقة والمقارنة التي تساعد في الاستفادة من نتائج المشروع في رسم السياسات وإعداد البرامج الصحية على المستويين القطري والقومي. ويوفر المشروع لكل دولة مجموعة من أساليب جمع البيانات حتى تختار الدولة ما يتفق مع قدراتها.

- **مسوحات قياس مستوى المعيشة** [140] (LSMS) Living Standard Measurement Surveys
وهي مسوحات أخذ بها البنك الدولي لتحسين نوعية بيانات الأسر المعيشية التي تجمعها مكاتب الإحصاء الوطنية في البلدان النامية. وكانت أهدافها الرئيسية تتمثل في وضع أساليب جديدة لرصد التقدم المحرز في الأحوال المعيشية، بغية تقدير أثر السياسات العامة على رفاهية الأسر المعيشية. وبالإضافة إلى الدخل، والتعليم، والصحة، والعمالة، تسعى هذه المسوحات إلى الحصول على معلومات عن الأسعار، والمرافق ولتغطية الأنماط الموسمية للدخل والإنفاق، وتجري المسوحات في أحيان كثيرة على امتداد سنة كاملة.

- **استبيانات مؤشرات الرفاهية الأساسية** (CWIQ) Core Welfare Indicator Questionnaires [141]:
وهي مسوحات عينة، القصد منها هو رصد الأحوال الاجتماعية في أفريقيا، بقياس إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة، واستعمالها، والارتياح إليها. وبوجه عام، تكون أحجام العينة كبيرة والاستبيانات قصيرة.

- **مسوحات ميزانية/ دخل الأسر المعيشية وإنفاقها** Household Budget / Income and Expenditure Surveys وهي مسوحات تجريها عادة مكاتب الإحصاء الوطنية لتجميع الحسابات القومية، وتوليد مرجحات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، وقياس الرفاهة والفقر، والمرافق. ولتغطية الأنماط الموسمية للدخل والإنفاق، تجري المسوحات في أحيان كثيرة على امتداد سنة كاملة. وقد توسعت بعض البلدان في الموضوعات التي يغطيها المسح لتصبح مسوحات أسر معيشية متعددة الأغراض. حيث تشمل معلومات عن التعليم والعمل والأمن الغذائي وما شاكل. هذه المسوحات يتم العمل بها تدريجيًا في بلدان عديدة. ويمكن حساب 22

مؤشرًا من المؤشرات المقترحة لرصد أهداف التنمية المستدامة باستخدام هذه الأنواع من المسوح. وقد سعت هذه المسوحات تدريجيًا في بلدان عديدة لتصبح مسوحات أسر معيشية متعددة الأغراض.

يتم إجراء هذا النوع من المسوح في جميع البلدان العربية واستخدمت هذه المسوح بكثافة في رصد مؤشرات الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو تخفيض الفقر والجوع. وحيث إنّه لا يوجد تنسيق أو توحيد للمنهجيات وطرق القياس المستخدمة، فإنه من الصعب بل ومن المستحيل مقارنة ما ينتج عن هذه المسوح من مؤشرات.

وبالرغم من أن معظم الدول العربية لديها نوعٌ ما من مسوح الأسر المعيشية التي تسمح بتقييم الفقر المادي وغيرها من مؤشرات التنمية المستدامة، إلا أن عدم الانتظام في إجراء هذه المسوح وعدم توافق توقيت إجرائها واختلاف التعاريف وطرق القياس الخاصة بالاستهلاك وحجم العينة ودرجة تمثيلها للدولة قد يحد من إمكانية استخدامها في عقد المقارنات الدولية أو عبر الزمن داخل البلد الواحد. والجدير بالذكر أن هذه الاختلافات لا تشكك في مصداقية المسوح ولكن لا بد من معالجة خاصة لكل مسح حتى يمكن التأكد من أن مقياس مستوى المعيشة المستخدم قابل للمقارنة بين الدول وفي نفس الدولة في سنوات مختلفة.

- **مسوحات القوى العاملة**

Labour Force Surveys (LFS): وهي مسوحات يقصد بها جمع معلومات عن سوق العمالة.[63] ويجمع المسح معلومات عن الظروف الشخصية للمستجيبين وحالتهم من حيث سوق العمالة (مثل الصناعة، والحرفة، وساعات العمل، ومعدلات الأجور، وحجم مكان العمل) في فترة مرجعية معينة قبل المقابلة. ومسوحات القوى العاملة شائعة في البلدان الصناعية، ولكنها أقل شيوعًا في البلدان النامية. وبوسع البلدان ذات الاقتصادات غير الرسمية الكبيرة أن تغطي هذه الظاهرة وأن تعزز أهمية هذه المسوحات بإضافة عدد من الأسئلة ذات الصلة. إلا أنه قد يكون من الأكثر فعالية في معظم الأحيان إجراء مسح مستقل للقطاع غير الرسمي.

الإحصاءات الاقتصادية

زاد تركيز أهداف التنمية المستدامة SDGs المقترحة على الإحصاءات الاقتصادية مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك، وليس على سبيل الحصر، المؤشرات التي تتطلب تقديم تقارير منتظمة بشأن النمو الاقتصادي والعمالة والإنتاجية الزراعية وكذلك بيانات عن الضرائب والواردات والصادرات، وغيرها من مؤشرات النشاط الاقتصادي (جنبًا إلى جنب مع الجوانب البيئية للنشاط الصناعي). تتعلق الإحصاءات الاقتصادية بقياس الأداء المالي للجهات الاقتصادية في ما يتعلق بالأسواق العالمية والوطنية والمحلية، فضلًا عن الوضع الاقتصادي للأفراد. وهي تشمل الكثير من البيانات اللازمة لأجندة 2030 للتنمية المستدامة مثل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي، ومستويات الفقر على المستوى الوطني، ودخل الأسرة، ومشاركة القوى العاملة والوضع الوظيفي، والخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث والإيرادات المحلية، والتدفقات الخاصة، والمساعدة الإنمائية الرسمية وإحصاءات التجارة. جميع البلدان مجموعةً تنتج ما لا يقل عن الحد الأدنى من الإحصاءات الاقتصادية. لذلك، ونظرًا لزيادة التركيز على الإحصاءات الاقتصادية في SDGs فإنّه يجب بذل المزيد من الجهد بشأن توافر وجودة واتساق التعاريف للإحصاءات الاقتصادية في البلدان العربية.

البيانات الجغرافية المكانية

البيانات الجغرافية المكانية تشير إلى أي بيانات بيئية واجتماعية واقتصادية، بما في ذلك البيانات في كل فئة من الفئات السابقة، والتي تتضمن معلومات عن المواقع المحددة التي تنطبق عليها البيانات. عادة يتم تخزين المكون المكاني للبيانات عن طريق تحديد المحاور وتضاريس المكان. في كثير من الأحيان يمكن الوصول إلى البيانات الجغرافية المكانية، أو تحليلها من خلال نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وهي الآن متاحة بسهولة من الأقمار الصناعية ومجموعة من أجهزة الاستشعار العامة والخاصة الأخرى. وقد أصبحت البيانات الجغرافية لمسوح الأسر المعيشية، وبيانات التعداد، والمعاملات الاقتصادية، وغيرها من البيانات

شائعة على نحو متزايد، وذلك باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) والتكنولوجيات ذات الصلة. والبيانات الجغرافية المكانية ستكون حاسمة بالنسبة للعديد من المؤشرات البيئية لأهداف التنمية المستدامة، فضلًا عن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ويتيح دمج البيانات الجغرافية المكانية مع مسوح الأسر المعيشية، على سبيل المثال، تصنيف وتحليل النتائج بحسب الخصائص المكانية. وقد قامت العديد من الدول العربية بإنتاج خرائط لمستوى المعيشة (مثل مصر وتونس والمغرب والأردن وسوريا واليمن) حيث يتم رصد المؤشرات الاقتصادية والتعليمية والبيئية وحالة الطرق ومستويات التنمية الحضرية لأصغر وحدة إدارية. وفي السنوات الأخيرة، حصلت ثورة في جمع واستخدام البيانات الجغرافية من خلال العديد من الآليات الجديدة، بما في ذلك بيانات المعاملات مثل سجلات بيانات الهاتف المحمول وغيرها من الابتكارات، مما يزيد من الدور الهام لهذه البيانات والأدوات.

البيانات البيئية الأخرى

تشمل البيانات الجغرافية المكانية مجموعة واسعة من بيانات الرصد البيئي، ولكن هناك عدد قليل من الأبعاد البيئية التي تتطلب قياسات إضافية وأكثر استهدافًا، وذلك باستخدام وصف الأرض أو المسوح. وتشمل المؤشرات البيئية العديدة عناصر مثل نوعية الهواء في المناطق الحضرية أو إمدادات المياه والتغيير في استخدام الأراضي. وغالبًا ما يقرن جمع البيانات لهذه المؤشرات مع أدوات الجغرافية المكانية مثل الاستشعار عن بعد.

المرفق 2: دراسة الحالات

دراسة حالة فنزويلا: معضلة العدالة والاستدامة[142]

فنزويلا في شمال أمريكا الجنوبية بلد من 32 مليون نسمة، فيها أكبر احتياطي للنفط في العالم. كانت فنزويلا أكثر بلدان أمريكا اللاتينية وبين أكثر عشرين بلدًا في العالم "ثراءً". بعد محاولة انقلاب عسكري فاشلة في بداية التسعينيات من القرن العشرين، وصل أوجو تشافيز إلى الحكم بانتخابات ديمقراطية نزيهة في سنة 1998، وأعيد انتخابه في سنوات 2000، و2006، و2012 بأغلبيات تتراوح بين 55 و63 في المائة. أعلن تشافيز أنه يحمل لواء "اشتراكية القرن الحادي والعشرين"، وخصص الموارد الهائلة لفنزويلا لتحقيق العدالة بين الناس حتى أن زهاء 45 في المائة من الإنفاق العام ذهب لتمويل السياسات الاجتماعية. زاد عدد المعلمين في ظل رئاسته إلى خمسة أمثال ما كانوا عليه سابقًا، وعالج الآلاف من الأطباء الكوبيين سكان الأحياء والقرى الفقيرة مجانًا، وخضعت أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية للتسعير الإجباري، ووفر القطاع العام أعدادًا هائلة من فرص العمل. لذلك، أحرزت المؤشرات الاجتماعية تقدمًا هائلًا وأصبحت فنزويلا أقل بلدان أمريكا اللاتينية تفاوتًا في المداخيل. انخفض معدل الفقر من 49 في المائة من السكان في سنة 1998، سنة وصول تشافيز إلى الحكم، إلى 27 في المائة عند وفاته في سنة 2013، وانخفض معدل وفيات الأطفال إلى ما يقرب من النصف، من 20,3 في الألف إلى 12,9 في الألف خلال الفترة نفسها.

أوجو نشافيز كان زعيمًا طلقَ الحديث، جذابًا سياسيًا، خلفه بعد وفاته نائبه ووزير خارجيته، النقابي السابق نيكولاس مادورو، الذي لا يحظى بنفس صفاته الشخصية. ولم يتمتع مادورو بنفس حظ تشافيز بينما أمعن في اتباع سياسات سلفه ولم يمتلك القدرة والخيال السياسيين الضروريين لتعديل هذه السياسات.

إلا أن أهم ما أصاب عهد مادورو هو أن أسعار النفط انهارت اعتبارًا من سنة 2014. هذا الانهيار خطير في بلد يعتمد على إيرادات تصدير النفط في 95 في المائة من حصيلة عملاته الأجنبية. الاستمرار في سياسات تشافيز لفترة طويلة صار مستحيلًا. في مرحلة أولى، الاستمرار في هذه السياسات كانت نتيجته السحب من الاحتياطي النقدي ولكن لهذا السحب منتهاه. وكان من نتيجته أيضًا الاقتراض، ولكن للاقتراض هو الآخر منتهاه، لأن للدين الخارجي خدمةً تعجز فنزويلا، مثلما يعجز أي بلد آخر عن الوفاء بها مع انكماش حصيلة النقد الأجنبي.

في تقديرات صندوق النقد الدولي لسنة 2016، بلغ النمو السلبي، أي الانكماش، في الناتج المحلي الإجمالي، وهو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد، 8 في المائة، والتضخم 481 في المائة، والبطالة 17 في المائة.

مسألة رئيسية في السياسات التي خطّها تشافيز واستمر فيها مادورو هي في قدرتها على تحقيق الاستمرارية للعدالة المبتغاة. المشكلة الأولى تبدو في الإدارة السياسية للموارد الاقتصادية للدولة. الشكّ وارد تمامًا في سلامة تخصيص الجانب الأكبر من إيرادات النفط للإنفاق، حتى وإن كان لأغراض اجتماعية نبيلة. كان من المهم مثلًا الاستثمار في حقول النفط والاستثمار في إعادة هيكلة الاقتصاد وفي تنويع الإنتاج فيه ورفع إنتاجية القطاعات غير النفطية. درس أولي لمحنة فنزويلا أن الموارد الطبيعية لا تصنع "الثراء" ولا نقصها السبب في "الفقر" عندما يتعدّى سكان بلد ما ملايين قليلة.

الدرس الأساسي من فنزويلا هو أن العدالة، وكفاءة الإدارة الاقتصادية، والديمقراطية قضايا مترابطة في ما بينها. التضحية بالديمقراطية في أي مكان لن تفيد بل ستفاقم سوء الإدارة الاقتصادية فتضاعف الإضرار بالعدالة، وهي الغرض الأسمى.

دراسة حالة اللامساواة في شيلي

زادت نسبة عدم المساواة خلال الفترة بين عامي 1975 و1980 بشكل كبير في شيلي وبقيت عند هذه النقطة المرتفعة مقارنة بالمعايير الدولية[143]. على سبيل المثال، تلقى أغنى 20 في المائة من السكان دخلاً يساوي 17 ضعفًا من دخل أفقر 20 في المائة منهم. وتعتبر هذه نسبة عالية جدًا مقارنة مع دول أخرى مثل الولايات المتحدة (بنسبة 9: 1) وكوريا الجنوبية (بنسبة 6: 1) (كونتريراس 2003)[144]. بالرغم من حقيقة أنه كان هناك نمو اقتصادي مرتفع في شيلي في الفترة التي تلت عام 1980، فقد عانت شيلي من مستويات عالية من عدم المساواة وثبت أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يمكن أن يقلل من اللامساواة.

أسباب عدم المساواة في شيلي

ذكر لكوزنتس أن عدم المساواة تميل إلى الزيادة مع زيادة النمو الاقتصادي خلال المراحل الأولى ثم تنخفض عند مستويات أعلى من النمو الاقتصادي. إلا أن ذلك لم يكن هو الحال في شيلي، حيث زادت نسبة عدم المساواة في بداية النمو وواصلت الارتفاع مع اضطراد النمو.

هناك وجهة نظر تعزي التفاوت العالي في شيلي إلى الحكومة نفسها التي أغفلت تماماً اللامساواة وعدم ملاحقة أي جهود لخفضها. حتى عندما تم تنفيذ نظام الإصلاح الزراعي، فقد ركزت على إنشاء الرأسمالية الزراعية الكبيرة والمتوسطة عند خصخصة القطاع الزراعي. وأدى ذلك إلى انخفاض في عدد المزارع الصغيرة وانخفاض في الوظائف الدائمة بدوام كامل. وبالإضافة إلى ذلك، شملت تدابير إعادة التوزيع التي وقعت في عام 1970 إلى عام 1973 إنشاء الأراضي والمزارع التي تدار من قبل الدولة والتي لا يملكها الفلاحون.

من ناحية أخرى، تكافح الطبقة الوسطى في الشيلي مع التضخم خلال ركود الاقتصاد بسبب مشاكل في مبيعات الصادرات السلعية. وعلاوة على ذلك، في عام 1970، كان هناك نقص في المنتجات الاستهلاكية، بالإضافة إلى التضخم الذي أدى إلى العديد من الصراعات التي تواجه الطبقة الوسطى. ولذلك، أعربت هذه الفئة عن استيائها بسبب انعدام الأمن الاقتصادي وخوفها من هبوط الحراك الاجتماعي. وأصبح هذا الخوف الإضافي أكثر قوة وأدى إلى تحويل الانتباه نحو اتخاذ تدابير الحد من اللامساواة.

في عام 1982، كان هناك انخفاض في الأجور وزيادة في البطالة وصلت إلى 26 في المائة. وبالتالي، زادت نسبة اللامساواة بحسب معامل جيني من 0،46 إلى 0،56 بين عام 1970 وعام 1980. أما في قطاع الصناعة، فكانت العمالة أكثر ارتفاعًا مقارنة بالقطاع الزراعي الذي يمثل حوالي 25 في المائة من القوى العاملة في عام 1965. من ناحية أخرى، وقعت زيادة في التفاوت خلال عامي 1975 و1985، وظلت عند هذا المستوى حتى عام 2006 عندما بدأت في الانخفاض.

من وجهة نظر التفاوت في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، خصوصًا الصحة، فقد تم تأسيس نظام الرعاية الصحية المزدوج. تضمن هذا النظام المزدوج نظامًا خاصًا للأغنياء بالإضافة إلى النظام العام لبقية السكان. وهكذا، حدث انخفاض كبير في نوعية خدمات الرعاية الصحية في النظام العام وانخفضت مساهمات الطبقات الوسطى والطبقات العليا والدولة في دعم الرعاية الصحية العامة. علاوة على ذلك، افتقد قطاع التعليم في شيلي للمساواة حيث لم يكن لدى الطبقات الدنيا إمكانية الحصول على تعليم ثانوي وجامعي جيد مقارنة مع الطبقات الأكثر ثراءً. بالإضافة إلى ذلك، توفرت المدارس الخاصة الممولة من القطاع العام والتي لا يمكن الوصول إليها إلا من قبل الطبقات الوسطى والعليا، مما ساهم في التفاوت في التعليم حيث التحقت الطبقات الفقيرة بالمدارس العامة ذات الجودة المنخفضة.

سياسات الحكومة للحد من عدم المساواة

في عام 2002، تم توحيد نظام الرعاية الصحية المزدوج مرة أخرى في نظام واحد. هذا بالإضافة إلى تطوير قانون معايير المعيشة الوطنية الأساسية، والذي يسمح بإعطاء دخل لأفراد الأسر الذين يكسبون أقل من مستوى معين، وتوفير الرعاية الطبية، والتعليم لهم. وعلاوةً على

ذلك، حاولت شيلي الحد من اللامساواة من خلال سن التشريعات، حيث سُمح للعمالة المؤقتة بأن تصبح دائمة بعد سنتين من العمل وذلك من قبل صاحب العمل نفسه.

دراسة تجربة الصين في الحد من الفقر واللامساواة

نجحت الصين في تخفيض نسبة الفقر من 64 في المائة إلى 17 في المائة (أو من 633 إلى 211 مليون نسمة) خلال فترة 1981-2001 بمقياس خط الفقر "دولار واحد يوميًا"، ومن 88 في المائة إلى 47 في المائة (أو من 875 إلى 593 مليون نسمة) خلال نفس المدة بمقياس "2 دولار يوميًا".[145] وكانت إحدى خطط الصين المتتالية لمكافحة الفقر هي الخطة القومية لفترة 1994-2000 والتي اعتمدت على استهداف المقاطعات الفقيرة، ومساعدة الأسر الفقيرة من خلال تحسين الأرض وزيادة إنتاجية المحاصيل وإنتاجية التربية الحيوانية، وزيادة فرص العمل في الأعمال غير الزراعية، وتزويد معظم القرى الفقيرة بمياه الشرب، وتزويد معظم المراكز بالطرق والكهرباء، وتحقيق التغطية الشاملة للقيد بالتعليم الابتدائي وللرعاية الصحية الأساسية. وزاد التمويل المخصص لمكافحة الفقر بمعدل 50 في المائة سنويًا. ونتج عن ذلك بالفعل زيادة معدل النمو في الحبوب والإنتاج الزراعي عن المعدل المتوسط، وزاد متوسط دخل الأسرة بمعدل أعلى من متوسط المعدل القومي.

إلا أن التقييم الذي أجري لهذه الخطة أشار أولًا إلى أنه كان من الممكن تحسين أسلوب الاستهداف إذا ما تم اختيار قرى فقيرة بذاتها وليست مقاطعات فقيرة بأكملها، ثم استكمال ذلك باستهداف أسر محددة، وهذا للحد من معدل التسرب إلى غير الفقراء. كما أخِذ على خطة الصين المذكورة أن اختيار البرامج والمشروعات وتصميمها وإدارتها وتقييمها كان يمكن أن يعتمد على درجة أكبر من المشاركة المجتمعية community participation لتفادي حدوث الحالات التي شكى منها الأهالي بزعم أن الاستثمارات في مشروعات محاربة الفقر جاءت مناقضة لاحتياجاتهم ولم ينتج عنها الأثر المرجو. وخلص تقييم خطة الصين أيضًا إلى أن تقديم القروض المدعمة للمنشآت والقطاع العائلي كان أثره ضعيفًا في الحد من الفقر.

كما يمكن أن نتناول بالتفصيل تجارب الصين في مجالي المرافق والتعليم. فقد كان الإنفاق الحكومي في الصين على المرافق جزءًا من برنامجها للحد من الفقر، وحدثت زيادة كبيرة على الاستثمارات في الطرق والسكك الحديدية لتسهيل الوصول إلى الأسواق وخفض تكاليف النقل بما يؤدي إلى زيادة معدل النمو والحد من الفقر معًا. وبدأت الصين في عام 1984 بإنشاء مشروعات ري ومياه وسكك حديدية من خلال برنامج "العمل من أجل الغذاء" "Food-for-Work" Program لتزويد المناطق الفقيرة بالمرافق اللازمة وخلق فرص عمل قصيرة المدى للطبقات الفقيرة. وبموجب هذا البرنامج تقدم الحكومة المركزية الغذاء والقطن والمنتجات الصناعية بالمجان لتستخدم في دفع أجور العاملين بالسكك الحديدية في الريف، وتقدم الحكومة المحلية مبالغ مقابلة matching funds لدفع تكاليف المعدات والخامات.

كما بدأت الصين حملتها في عام 1980 لتحسين نسبة تزويد الأسر في الريف بمياه الشرب والصرف الصحي وطبّقت آليات حديثة لتقديم الخدمة تعتمد على اللامركزية والمشاركة، بحيث تضع الحكومة المركزية السياسات والمواصفات والمعايير، وتتولى اللجنة القومية للحملة الصحية التنسيق بين جهود جميع الأطراف المعنية على مستوى الحكومة المحلية والحكومات المحلية، مع ملاحظة قيام الجمعيات الأهلية أيضًا بتنظيم بعض المشروعات مع الحكومات المحلية، إضافة إلى بدء الاستثمار الخاص في هذا المجال مؤخرًا. وقد توافرت الإرادة السياسية بشأن تطبيق سياسة استرداد التكاليف cost recovery، فتكاليف التشغيل والصيانة يتحملها المستخدم بالكامل وبموجب تعريفة تحددها مكاتب التسعير بالمقاطعة، والتكاليف الرأسمالية يتحمل المستخدم جزءًا كبيرًا منها. مثالًا على ذلك: مشروعات البنك الدولي للمياه، حيث تتحمل الحكومة 25 في المائة من التكلفة الرأسمالية ويتحمل المستخدم (أو اللجان القروية) 25 في المائة، ثم يتم منح قرض بنسبة 50 في المائة يسدده المستخدم في ما بعد. وبالنسبة للصرف الصحي تتحمل الحكومة 10 في المائة من التكلفة الرأسمالية واللجان القروية 15 في المائة والمستخدم 70 في المائة وجهات أخرى 5 في المائة. ويلاحظ أنه منذ 1981 وحتى تاريخه، لم تتجاوز مساهمات الجهات

الدولية المانحة نسبة 5 في المائة من الاستثمارات في المياه والصرف الصحي في الريف في الصين. إلّا أن المساعدات الدولية كمنت أهميتها في البناء المؤسسي، ونشر المبادرات مع تحقيق استدامتها المالية، وتقديم التكنولوجيا الحديثة وتقنيات الإدارة ومناهج التشغيل والصيانة. وقد تم تدريب وتوعية عدد كبير من الأهالي بالريف على الجوانب الخاصة بالصحة والنظافة. وتشير الأدلة إلى زيادة الدخل المحلي والاستثمارات المحلية.

كما أصدرت الصين قانونًا للتعليم الإجباري لمدة تسع سنوات دراسية وكان التركيز على الريف بصفة خاصة حيث تقيم معظم الأسر الفقيرة. والتزمت الحكومات المركزية والمحلية بالاستثمار في مجال التعليم الإجباري في الريف. كما أنه بالاعتماد على الموارد المجتمعية ومساندة الجهات الدولية تم إنشاء عدة برامج تستهدف المناطق الريفية الفقيرة بما يشمل تناول مشكلة المباني المدرسية المتهالكة، وتقديم كوبونات مدرسية للأسر التي تواجه صعوبات اقتصادية. وقد زاد بالفعل متوسط عدد سنوات الالتحاق بالمدارس من 5 إلى أكثر من 8 سنوات، وتحققت التغطية الكاملة للبرنامج في المناطق التي يسكن بها حوالي 90 في المائة من السكان (بعد أن كانت النسبة 40 في المائة فقط في أوائل التسعينيات). كذلك اشتمل القانون على العمل على خفض معدل الأمية، وقد تحقق بالفعل انخفاض في نسبة الأمية لعمر 15-45 سنة من 10 في المائة في أوائل التسعينيات إلى 8.4 في المائة الآن. كما اهتمت الصين بجودة التعليم وتحديث المناهج التعليمية ووضع برامج تدريب للمدرسين على نطاق واسع. ونتج عن ذلك تنمية للموارد البشرية واكتساب العاملين في الريف مهارات اضافية. ومن ضمن الدروس المستفادة هو أن التغطية الشاملة للتعليم الإجباري يمكن أن تستخدم كاستراتيجية طويلة المدى للحد من الفقر وأن تنمية الموارد البشرية في الريف من شأنها زيادة المعرفة والإنتاجية ومستوى المعيشة.

قصة حياة انجس ديتون[146]

يسرد ديتون في كتابٍ بعنوان "الهروب الكبير: الصحة، الثروة، ومنشأ عدم المساواة" قصة حياته فيقول ليزلي هارولد داتون وُلد في 1918 في قرية قاسية تقوم على تعدين الفحم تُسمى ثوركرفت في المنجم الجنوبي للفحم بمقاطعة يوركشاير. وقد كان جدوده أليس وتوماس قد تركا العمل بالزراعة على أمل الحصول على حياة أفضل من العمل بالتعدين الجديد. وكان ابنهما الأكبر، وهو جدي هارولد، قد شارك في الحرب العالمية الأولى، ورجع إلى البلدة، وأخيرًا أصبح مشرفًا. بالنسبة لأبي، كان صعبًا أن يتعلم في ثوركرفت بين الحربين، لأن عدد الأطفال الذين سُمح لهم بإكمال الدراسة الثانوية محدود جدًا. ليلزي اشتغل بحِرَف غريبة في نفس البلدة؛ مثل جميع الأطفال الآخرين، كان طموحه أنه في أحد الأيام سوف يحصل على فرصة عمل في المقدمة. ولكنه لم يستطع الحصول عليها أبدًا، كان قد تم إلحاقه بالجيش وإرساله إلى فرنسا كجزء من القوة البريطانية الاستطلاعية سيئة الطالع. بعد الهزيمة، تم إرساله إلى اسكتلندا ليتم تدريبه حتى يصبح من الكوماندو. وهناك قابل أمي وكان "محظوظًا" كفاية ليتم إخراجه من الجيش بسبب مرض السل ويذهب للمشفى. محظوظ لأن غارة الكوماندو في النرويج كانت فاشلة، وكان ليكون بالتأكيد في عداد الموتى. وتم تسريح أبي في 1942 وحينها تزوج أمي، ليلى وود، ابنة نجار في بلدة جالاشيلس في جنوب اسكتلندا.

بالرغم من كونه حُرم من التعليم الثانوي في يوركشاير، ذهب ليزلي إلى مدرسة ليلية ليتعلم مهارات البحث التي كانت مُجدية في التعدين، وفي عام 1942، مع العرض المنخفض للعمالة، هذه المهارات جعلت منه جذابًا ليوظَّف كفراش في مصنع هندسة مدنية في إدنبيره. كان مصممًا على أن يُصبح هو نفسه مهندسًا مدنيًا. وابتداءًا من القاع حيث تقريبًا لا شيء، وضع نفسه لمدة عقد من الزمان في العمل الشاق ليكون مؤهلًا. المواد الدراسية كانت صراعًا عظيمًا، خاصة الرياضيات والفيزياء. المدرسة الليلية التي ارتادها، وتُسمى الآن جامعة هيريوت-وات في إدنبيره، أرسلت لي منذ فترة وجيزة نتائج امتحانات أبي، وحقًا لقد حقق إنجازًا كبيرًا. ولقد اتخذ وظيفة كمهندسِ توفير مياه على حدود اسكتلندا واشترى الكوخ الذي عاشت فيه جدتي لأمي، والذي قيل إن سير والتر سكوت كان في الماضي ينزل به كزائر. بالنسبة لي، الانتقال من إدنبيره، مع ما بها

من وسخ، وسخام، ومناخ سيئ، لقرية بأشجارها وتلالها، وتيارات السمك في جداولها، وصيفها المشمس في عام 1955، كان في حد ذاته فرارًا عظيمًا.

وبأسلوب كلاسيكي، قرر والدي أن يضمن لي أن أحقق ما هو أفضل مما حققه هو. وبطريقة ما، استطاع أن يقنع المدرسين المحليين أن يدربوني خارج الفصل حتى أحصل على منحة امتحانات في إحدى المدارس الحكومية (الخاصة) المشهورة بإدنبيره، وهناك كنت واحدًا من طالبين فقط في هذا العام الدراسي حصلا على منحة تعليمية مجانية. وقد كانت المصاريف التعليمية حينها أكثر من مرتب أبي.

وفي النهاية ذهبت إلى كامبريدج كطالب في الرياضيات وبعد فترة أصبحت بروفسورًا في الاقتصاد، أولًا في بريطانيا ثم في برنستون. وقد ذهبت أختي إلى جامعة في اسكتلندا وأصبحت مدرسة. ومن بين حفنة أولاد عمي، كنا نحن (أنا وأختي) فقط اللذين حظينا بالتعليم الجامعي، وبالطبع لا أحد من الأجيال السابقة استطاع أن يحصل على هذه الفرصة. حفيدا ليزلي يعيشان في الولايات المتحدة. ابنتي أصبحت شريكًا في أحد المكاتب للتخطيط المالي في شيكاغو، وابني شريك في أحد صناديق التحوط/الحماية الناجحة بنيويورك. كلاهما حصل على تعليم متنوع وغني في جامعة برينستون. كلاهما حصل على مستوى من المعيشة بعيدًا كل البعد عما كان يمكن أن يتخيله ليزلي، بالرغم من انه عاش فترة طويلة ليرى بعضًا منه، وكان سعيدًا به. أحفاد أحفاده يعيشون في عالم من الثروة والفرص التي كانت ضربًا من الخيال والأسطورة في منجم تعدين الفحم بيوركشاير".

ملخص لبعض الدروس المستفادة من تجارب الدول حول سياسات التمكين الاقتصادي للقضاء على الفقر[147]

تهدف الورقة إلى الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية في رسم استراتيجية للتمكين الاقتصادي تستهدف المرأة الفقيرة في مصر. وفي ما يلي عرض لأهم السياسات المعنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية وكذلك التجارب الدولية في هذا الصدد.

أولًا- المنطقة العربية

اهتمت العديد من البلدان العربية بوضع استراتيجيات وخطط على المستوى القومي تعنى بتمكين المرأة. وقد مثل محور التمكين الاقتصادي محورًا رئيسيًا في هذه الاستراتيجيات. وكشفت نتائج دراسة مسحية لمنظمة المرأة العربية حول المشروعات التي اهتمت بمجال التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية خلال فترة 1995-2004 وركزت على مجالات البطالة وسوق العمل وإنتاجية وتوليد الدخل والمشروعات الصغيرة عن أن غالبية المشروعات التي تمت دراستها في هذه الفترة قد تركزت بالأساس على تنمية قدرات المرأة وتمكينها من دخول سوق العمل بنسبة 33 في المائة ثم تلاها الاهتمام بتقديم الخدمات الاجتماعية والخدمات الفنية وتقديم القروض لها بنسبة 15 في المائة. ومن ناحية التركيز الجغرافي، فقد حظت المرأة الريفية العربية بثلث المشروعات التنموية التي استهدفت المرأة خلال تلك الفترة ثم المرأة الحضرية (22 في المائة) ويقل نصيب المرأة في البادية بشكل كبير حيث لم يتجاوز نصيبها 4 في المائة من المشروعات.

(أ) الأردن: الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية

ركزت الاستراتيجية على هدفين رئيسين في المجال الاقتصادي وهما:

- زيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة، وضمان عدم التمييز ضدها في الاستخدام في جميع مجالات العمل وقطاعاته.
- تأمين التسهيلات اللازمة لتشجيع دخول المرأة سوق العمل واستمرارها فيه، وذلك بتشجيع وتطوير الخدمات المساندة.

وبالنسبة للإجراءات، ركزت الاستراتيجية على مجموعة من الإجراءات أهمها:

- تشجيع عمل المرأة للحساب الخاص، وتوفير التسهيلات لحصولها على القروض وتوسيع فرص الإقراض المتاحة لها، واتخاذ الإجراءات لتقليل مخاطر الاستثمار والإنتاج.

- توفير الخدمات المساندة للمرأة العاملة، وبخاصة تشجيع إنشاء الحضانات ورياض الأطفال. وتطويرها، وتحسين الإشراف عليها، لدعم إقبال المرأة على سوق العمل واستمرارها فيه، والاستفادة من النصوص التشريعية الواردة في قانون العمل بآلية تنفيذ مناسبة.

- ضمان حقوق النساء في الأعمال الموسمية وغير المتفرغة وفي القطاع غير المنظم الذي يشكل بابًا واسعًا لتشغيل عدد كبير من النساء الفقيرات، وبخاصة في الحضر، والالتزام بشروط تشغيل ملائمة وفق تشريعات العمل.

- توفير الأسواق الموازية التي يمكن للنساء تسويق منتجاتهن فيها والسيطرة على ناتج عملهن من خلالها.

- توفير المقومات لدعم دور المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، وزيادة مشاركتها في تلبية متطلبات الحياة اليومية لأسرتها، وتوجيه جهود الجمعيات المحلية لتعزيز هذا الاتجاه، وتوفير الدعم المؤسسي لها في النواحي المالية والفنية والادارية.

- وضع برامج خاصة لإعادة تدريب وتأهيل الشابات الباحثات عن العمل لتلبية احتياجات قطاعات الإنتاج المختلفة من القوى العاملة.

- إيلاء الأهمية اللازمة لدعم مشاركة النساء في التخطيط لبرامج الأمن الغذائي وتنفيذها، وإعداد خطط عمل واضحة لهذه الغاية، ضمن سياسة غذائية وطنية لزيادة الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان السلامة والصحة المهنية للنساء العاملات، وتوفير ظروف العمل الملائمة لتحقيق ذلك.

كما ركزت الاستراتيجية على النساء المسؤولات عن أسر حيث تناولت الاستراتيجية عددًا من الإجراءات الخاصة بها ومنها الاهتمام بأحوال الأسر التي ترأسها امرأة ودراسة قضاياها بهدف وضع السياسات والبرامج التي تعالج مشاكلها، والعمل على تزويد تلك الأسر بالدعم الاجتماعي الكافي لتمكينهن من تحقيق الاستقلال الاقتصادي والمحافظة عليه، وإزالة المعوقات التي تحول دون حصول النساء المسؤولات عن الأسر على الائتمانات والقروض والموارد، وذلك بهدف النهوض بوضعهن الاجتماعي والاقتصادي.

(ب) البحرين

تناولت الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية خمسة محاور رئيسية وهي: المحور الأول: استقرار الأسرة، وفي هذا الصدد ركزت الاستراتيجية في الجانب الاقتصادي على تمكين المرأة من الاعتماد على ذاتها اقتصاديًا مع التركيز على خفض نسبة العاطلات عن العمل، وتحقيق مبدأ الاستدامة لعمل المرأة في مجال ريادة الأعمال بما يساهم في تأمين احتياجات الأسرة .المحور الثاني وهو تكافؤ الفرص حيث تطرق إلى ضمان مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص من خلال إدماج احتياجات المرأة في برامج التنمية، وتحقيق التنافسية في كافة القطاعات والتخصصات والمستويات من خلال تمكين المرأة وتوعية المجتمع بكافة حقوقها وواجباتها. والمحور الثالث معني بالتعلم مدى الحياة وركّز على التمكين المعرفي للمرأة بما يعزز قدرتها على معالجة مشاكلها بتطبيق أفضل الممارسات، تطوير كفاءة المرأة وممارساتها الإنتاجية بما يعزز قدراتها التنافسية في المجتمع. أما المحور الرابع المعني بجودة حياة المرأة فركز على تمكين المرأة للتمتع بحياة كريمة وآمنة في جميع مراحلها العمرية، وتوسيع خيارات العمل المتاحة للمرأة لتكون قيمة مضافة في المجتمع.

ومن أهم السياسات التي تبنتها البحرين في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة:

- إعطاء المرأة فرص للحصول على الأعمال المناسبة لها من خلال المشروع الوطني للتوظيف.

- مشروع التأمين ضد التعطل والذي يهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية والمالية للعاطلين.

- تشجيع النساء على بدء أعمال خاصة بهن من خلال الكثير من المشاريع، ويعتبر من أهم هذه المشاريع مشروع المايكروستارت والذي يقدم قروضًا صغيرة

تمكن أصحابها من استثمارها في مشروعات صغيرة. هذا المشروع يتم العمل به من قبل وزارة التنمية الاجتماعية وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- فتح أبواب جديدة لسيدات الأعمال الرياديات من خلال توفير أدوات تمويل من قروض إسلامية من المؤسسات المصرفية المختلفة. كما يتم تقديم الخدمات التوعوية للمرأة في ما يخص إصدار السجلات التجارية وإطلاعها على شروط وضوابط ممارسة العمل التجاري.

- إصدار قانون "المنزل المنتج" الذي يقنن عمل الأسر المنتجة، بما يسهم في تشجيع المرأة على التوسع في العمل المنزلي ليصبح عملًا تجارياً وذلك بغرض الاكتفاء الذاتي والوصول بالأسر التي تحتاج إلى مساعدة إلى أسر منتجة تعود بالنفع على نفسها والمجتمع من خلال إحداث تغيير نوعي وكمي في الأنشطة الإنتاجية.

(ج) لبنان: الاستراتيجية الوطنية العشرية للمرأة في لبنان

حددت الاستراتيجية أهدافها كما يلي:

- تحقيق المواطنة اللبنانية الكاملة على أساس المساواة التامة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات في مختلف القوانين والميادين.

- تعزيز فرص الفتاة والمرأة في مجالي التربية والتعليم.

- تحقيق المساواة التامة بين الجنسين في فرص الحماية الصحية.

- مكافحة الفقر بين النساء وإيلاء مكافحة الفقر عمومًا اهتمامًا خاصًا.

- تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية.

- تحقيق المساواة التامة بين الجنسين في مختلف مواقع صنع القرار وفي كل الميادين.

- مناهضة كل أنواع العنف التي تطال المرأة والفتاة وفي كل الميادين.

- تبديل الصور النمطية للمرأة في الثقافة ووسائل الإعلام.

- تعزيز مساهمة المرأة في حماية البيئة.

- تعزيز قدرات المؤسسات المعنية بقضايا المرأة على الصعيد الوطني.

- حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية.

- إدماج بُعد النوع الاجتماعي في كل الميادين.

كما حددت الاستراتيجية 12 مجالًا للتدخل وشملت

مجالات التدخل: المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي، المجال التربوي، الصحة والصحة الإنجابية، مكافحة الفقر لدى النساء، المجال الاقتصادي، المجال السياسي، مجال مناهضة ظاهرة العنف الموجه بخاصة ضد الفتاة والمرأة، المجال الثقافي والإعلامي، مجال حماية البيئة وخلق ممارسات صديقة للطبيعة، بناء المؤسسات ذات الصلة بقضايا المرأة، مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية، إدماج بعد النوع الاجتماعي في كل الميادين.

وبخصوص محور مكافحة الفقر لدى النساء ركزت الاستراتيجية اللبنانية على تطوير قدرات المرأة الفقيرة لتتمكّن من القيام بعمل اقتصادي يعود عليها بالموارد. ومن ثم تشكّل برامج التمكين والتأهيل والتدريب المهني حلقة أساسية يجب أن تُستكمل بدعم المرأة في إطار برامج تنموية تسمح لها بالقيام بنشاط اقتصادي ما وبأن تكون مؤهلة لتلقي الدعم. وفي هذا الإطار تشكل برامج القروض الميسرة مدخلًا عمليًا لدعم المرأة الفقيرة ومساندتها لتجاوز حالة الفقر والعوز وللانخراط في عمل يضمن لها ولأسرتها الكفاف. وركزت الاستراتيجية على استهداف المرأة الفقيرة في الأرياف وفي المناطق الشعبية.

وبخصوص هذا المحور تم وضع مجموعة من التدخلات حددتها خطة العمل الوطنية 2013 - 2016 التي انبثقت من الاستراتيجية

- تأمين معاش تقاعدي للمسنّات والمسنّين الذين ليس لديهم دخل وتوفير التأمين الصحي لهم.
- وضع برامج تسمح بتوظيف مهارات المسنّات وخبراتهن في المجتمع المحلي.
- توفير مساعدات مالية للعائلات التي تعيلها نساء مصنّفات تحت خط الفقر.
- تخصيص برنامج منح مدرسية وجامعية للفتيات المتفوّقات اللواتي ينتمينَ إلى عائلات فقيرة.
- توفير ضمان صحي للعائلات تحت خط الفقر.
- إشراك القطاع الخاص ونقابات المهن الحرة في برامج الحماية الاجتماعية كجزء من المسؤولية الاجتماعية.
- إجراء برامج متابعة وتدريب وتمكين اقتصادي بما يسمح للمرأة بالدخول إلى سوق العمل.
- إجراء دراسات وأبحاث حول المرأة الفقيرة.

أما في المحور الاقتصادي، فقد ركزت الاستراتيجية على تشجيع المرأة على الانخراط في العمل الاقتصادي من خلال توفير التأهيل والتدريب المهني بما يزيد من فرص إيجاد دعم، كما يسمح للمرأة التي انقطعت عن العمل لفترة بالعودة إلى العمل عبر إعادة التأهيل وتوسيع دائرة المهارات لديها، وبالتالي توسيع فرص عودتها إلى سوق العمل بالإضافة إلى العمل على وضع حوافز للمؤسسات لتشجيعها على توظيف نساء، وتوحيد إجازة الأمومة في القطاعين الخاص والعام. كما ركزت الاستراتيجية على اعتماد سياسة توظيفية صديقة للمرأة ورصد الممارسات التمييزية ضد المرأة في مجال العمل.

وفي ما يخص هذا المحور تم وضع مجموعة من التدخلات:

- مراجعة قوانين وأنظمة مختلف نقابات المهن الحرّة وتعديلها بما يزيل جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- تعديل قانون العمل بحيث يشمل العاملين والعاملات في الخدمة المنزلية والقطاع الزراعيّ.
- زيادة المعرفة بالقوانين التي لها علاقة بعمل المرأة.
- الترويج لتوفير خدمات مساندة (حضانات، خدمات الشيخوخة، خدمات للحالات الخاصة تسهم في تفعيل دور المرأة الاقتصادي).
- تفعيل دور البلديات والجمعيات الأهلية للمساهمة في تقديم تسهيلات تحفّز المرأة للقيام بمشروعات اقتصادية.
- تعميم تجارب ناجحة لنساء رائدات في مجال الأعمال.
- توفير قروض ميسرة تسهّل حصول النساء عليها للقيام بمشروعات اقتصادية.
- تفعيل دور المؤسّسة الوطنية للاستخدام للتوجيه المهني والتدريب والتأهيل الموجّه للنساء والفتيات، لا سيما في مجالات غير تقليدية.
- دعم المرأة العاملة وتقديم استشارات لإيصالها إلى مواقع قيادية.
- تنفيذ برامج تدريب تقني ومهني على إعداد المشاريع الاقتصادية وإدارتها.
- برامج تأهيل وتدريب للنساء اللواتي انقطعن عن العمل.
- إعداد دراسات حول حاجات سوق العمل في مختلف المجالات وتوصيف الاختصاصات المطلوبة.

ثانيًا - أفريقيا:

- يعد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساندة المرأة في الدخول إلى عالم العمل الحر من أهم الآليات التي تعتمد عليها العديد من بلدان أفريقيا في ما يخص تمكين المرأة ومساندة المرأة الفقيرة فقد أشار تقرير أفريقيا عن مسار التقدم نحو تنفيذ إطار عمل بكين 15+ إلى أنّ ما يقرب من 30 بلدًا أفريقيًا)على سبيل المثال الجزائر، غانا، أنجولا، تشاد، الكاميرون، موريتانيا، رواندا، تنزانيا، أوغندا) تعتمد على تقديم برامج الإقراض الصغير وبرامج التدريب المختلفة لمساندة المرأة الفقيرة في بدء مشروع صغير.

- كما تبنت دول أفريقية مثل مالي وموزمبيق ومالاواي ونيجريا ورواندا وأوغندا وزامبيا برامج وطنية متخصصة لتقديم الائتمان إلى المرأة الريفية. وأثبتت هذه التجربة نجاحًا في العديد من البلدان في مساندة المرأة الريفية في دخول عالم الأعمال، والتوسع من المشروعات الصغيرة إلى المتوسطة. فمثلًا في نيجيريا، استهدف عدد من التدخلات توفير التمويل والائتمان للمرأة الريفية. ففي عام 2005 تم إنشاء صندوق المرأة للتمكين الاقتصادي بالتعاون مع التعاونيات الزراعية وبنك التنمية الريفية لتوفير تسهيلات ائتمانية للنساء.

ثالثًا - دول أمريكا اللاتينية:

- اهتمت العديد من دول أمريكا اللاتينية) الارجنتين، البرازيل، الاكوادور، السلفادور، المكسيك، بيرو، باراجواي، بنما) ببرامج التحويلات النقدية المشروطة CCT كآلية أساسية للتمكين الاقتصادي للفقراء، وبالأخص المرأة الفقيرة.

- فقد قدمت البرازيل برنامج التحويلات المشروطة (برنامج بولسا فاميليا) في 2003 وهي واحدة من المبادرات الرئيسية التي أدخلتها حكومة البرازيل للقضاء على الفقر. ويقدم البرنامج تحويلات شهرية مباشرة وترتبط بالحد الأدنى للأجور، وتشمل تقديم الرعاية الصحية والتعليم. ويشمل البرنامج أكثر من 11 مليون أسرة، وهو ما يمثل أكثر من 40 مليون شخص، مما يجعلها أكبر برنامج من هذا النوع في العالم. تمثل النساء 94 في المائة من المستفيدين من البرنامج، وقد حقق هذا البرنامج بالإضافة إلى برامج أخرى نجاحا كبيرًا مما أسهم في خفض معدل الفقر بنسبة 10 في المائة خلال فترة 2002-2007.

- وقد تبنت بيرو "البرنامج الوطني لتقديم الدعم المباشر إلى الشرائح الأكثر فقرار" (JUNTOS) منذ 2005 وهو برنامج للتحويلات المباشرة يستهدف الأسر الأكثر فقرًا. كما يوفر البرنامج فوائد من حيث الحصول على الرعاية الصحية، والتغذية، والتعليم، ويستهدف البرنامج في الأساس السيدات مما يزيد من قدرتهنّ على الحصول على الموارد واستخدام الموارد وتوزيعها. وقد أثبت البرنامج نجاحًا كبيرًا في تحسين وضع المرأة.

- وقد اهتمت هذه الدول أيضًا بفئة السيدات المسنات خاصة ممن لا يشتركن في نظام للمعاشات مما يزيد من تعرضهن للسقوط في دائرة الفقر. ويمكن الحديث عن ثلاثة أنواع من السياسات تبنتها دول أمريكا اللاتينية في هذا الصدد. فمثلاً طبقت الارجنتين وشيلي والمكسيك نظام المعاشات غير القائمة على الاشتراكات، كما طبقت كولومبيا نظام دعم كبار السن تمثل النساء فيه أكثر من 60 في المائة من المستفيدين، كما نفذت بوليفيا برنامج الدخل الشامل لكبار السن ليضمن لهم حدًا من الدخل بما يحفظ لهم احتياجاتهم الأساسية.

دراسة حالة اللامساواة في البرازيل

يوجب الدستور الاتحادي لعام 1988 في البرازيل، والذي كان علامة هامة للعودة إلى الديمقراطية، بناء نظام للحماية الاجتماعية الواسعة ينسق بين جميع السياسات غير القائمة على الاشتراكات والهادفة إلى الحد من الفقر وعدم المساواة. ووفقًا للدستور، يجب أن تكون برامج الحماية الاجتماعية متنوعة. ويتم تمويل هذا النموذج من المساهمات الاجتماعية المفروضة على صافي أرباح الشركات، وكذلك الضرائب العامة.

بعد أكثر من عقدين من إقرار الدستور الاتحادي، تم إنشاء نظام شامل للحماية الاجتماعية، وتحقيق درجة عالية من التغطية في كل من مكوناته. نظام الرعاية الصحية غير إسهامي ويشمل جميع السكان. كما يتضمن نظام الرعاية الاجتماعية برنامج التحويلات النقدية المشروطة الذي يستهدف الأسر ذات الدخل المنخفض التي لديها أطفال أو مراهقون. بالإضافة إلى ذلك، هناك المعاشات الاجتماعية الأساسية للمسنين والمعاقين: BPC (المعاش الاجتماعي)، إلى جانب مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية. ويشمل نظام الضمان الاجتماعي حاليا 66 في المائة من السكان النشطين ويدفع لحوالي 23.5 مليون نسمة فوائد مالية كل شهر تتراوح ما بين المعاشات التقاعدية والمخصصات العائلية والتقاعد والصحة واستحقاقات الأمومة. في مجال خلق فرص العمل، يدفع التأمين ضد البطالة أكثر من 600،000 فائدة شهرية. وتدير وزارة العمل والتوظيف النظام الذي يوفر الدعم والخدمات للعاملين في البحث عن فرص العمل وإعادة التأهيل المهني.

أثبت هذا النظام للحماية الاجتماعية قدرة كبيرة على استيعاب الآثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية والمالية الدولية الأخيرة والتخفيف منها. وعلاوة على ذلك، تم تأكيد دور هذه الحماية باعتبارها عامل استقرار للدخل. ومن بين هذه التحديات المعقدة الحاجة إلى تحقيق الإدارة المنسقة لمجموعة متنوعة من سياسات التشغيل ومصادر التمويل.

نظام الرعاية الصحية الشاملة

لا تتطلب الرعاية الصحية دفع أي مساهمات، بل تمول من خلال الضرائب. تم إنشاء هذا النظام في عام 1990 عندما نُفذت أحكام الدستور الاتحادي في مجال الرعاية الصحية. سابقًا كان يتم تقديم الرعاية الصحية في البرازيل من قبل الضمان الاجتماعي على أساس المساهمة. ويشارك في تنسيق وتمويل وإنتاج خدمات نظام الرعاية الصحية، الولايات والبلديات. وتظهر المؤشرات التي تحققت العديد من الإنجازات. فمتوسط عدد الاستشارات الطبية للفرد الواحد ارتفعت من 1.9 في عام 1995 إلى 2.7 في العام 2007. وفيات الأطفال انخفضت بنسبة 44 في المائة بين عامي 1996 و2006، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ارتفع من 68.5 سنة في 1995 حتى 72.4 سنة في عام 2006. بالتطبيق الموسع لبرامج التحصين تم القضاء على الأمراض المختلفة في البرازيل. ولكن يجب تجاوز العديد من التحديات في السنوات المقبلة. من بين هذه التحديات تعزيز أساس تمويل النظام الصحي الموحد، أو في مجال علم الأوبئة، ومكافحة بعض الأمراض الاستوائية التي لا توجد لقاحات لها (مثل حمى الضنك والملاريا). وقد بلغ الإنفاق على الرعاية الصحية العامة الإجمالي في البرازيل 84 مليار دولار أمريكيّ في عام 2006، وهو ما يعادل 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

يمثل الضمان الاجتماعي في المناطق الريفية ابتكارًا بالمقارنة مع نظم الضمان الاجتماعي التقليدية التي تعتمد على المساهمات الفردية. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن مساهمة المزارع التي يتم جمعها تعتمد على أساس المنتجات التي تم تسويقها. وعلاوة على ذلك، يتم جمع مساهمة من قبل المشتري (وبالتالي لا يتم جمع الضرائب مباشرة من الملايين من المزارعين أصحاب المزارع الريفية الصغيرة ولكن من بضعة آلاف من المؤسسات التجارية). وفي الوقت نفسه، فإن لقيمة الفائدة سعرًا ثابتًا، وهو ما يعادل الحد الأدنى للأجور، إلا إذا قرر مزارع المساهمة طوعًا تحت نفس القواعد. وباستخدام المسوح الأسرية، تشير التقديرات إلى أن الإيرادات المحولة من الضمان الاجتماعي في المناطق الريفية أدت إلى خفض نسبة الفقراء بمقدار 12.3 في المائة من سكان البرازيل.

المرفق 3: أمثلة على الإجابات

مثال للإجابة على الأسئلة المحورية

كيف حدثت اللامساواة في مجال الصحة؟

أنواع اللامساواة في المجال محل الاهتمام	كيف يمكن قياس التفاوت	ما هي أبعاد التفاوت في ما يتعلق بالمجال محل الاهتمام	من هم الأكثر حظًّا وكيف؟
الإنفاق الصحي على صحة الأم والطفل	منحنى الفائدة	الحضر والريف	سكان الحضر
وفيات الأطفال دون الخامسة	دليل التكافؤ	النوع الاجتماعي	الذكور
	مؤشر كودي	تعليم الأم	سكان الحضر
		الحضر والريف	الأم الأكثر تعليمًا
		الثروة	الأغنياء

أسباب اللامساواة في الصحة	أمثلة
العوامل الاجتماعية والاقتصادية	• التوظف • مستوى التعليم وفرص تنمية المهارات • الثروة وتوزيعها • مستويات الدخل/ الفقر • الإسكان وجودته بأسعار معقولة
العوامل الاجتماعية والثقافية	• الدعم الاجتماعي والتماسك الاجتماعي • المشاركة في المجتمع والشؤون العامة • القيم والممارسات الثقافية • العنصرية والتمييز • المواقف تجاه الإعاقة
عوامل بيئية	• ظروف السكن والموقع • ظروف العمل • جودة الهواء والماء والتربة (بما في ذلك التلوث) • التخلص من النفايات • الطاقة • استخدام الأراضي • النقل العام • شبكات الاتصالات • الضوضاء • السلامة العامة • انتقال الأمراض المعدية (على سبيل المثال، التعرض لمسببات الأمراض)
الخدمات المقدمة للسكان	• الوصول إلى، ونوعية الخدمات مثل: • النقل العام • الرعاية الصحية • خدمات دعم الإعاقة • خدمات اجتماعية • رعاية الطفل
العوامل الفردية والسلوكية .	• السلوكيات الشخصية (مثل النظام الغذائي، والنشاط البدني، والتدخين، تناول الكحول) • المهارات الحياتية • الحكم الذاتي • الحالة الوظيفية • التحصيل العلمي • مستوى القلق/ الحالة النفسية / مستوى الراحة النفسية • الثقة بالنفس • العمر والجنس

مثال على الإجابة عن البيانات والمؤشرات اللازمة للرصد

الهدف	البيانات المطلوبة	المؤشر
توسيع الفرص التعليمية وتنمية القوى العاملة للمجتمعات المحرومة	• عدد الأشخاص ذوي الدخل المنخفض الذين يشاركون في البرامج التعليمية والتدريبية للوظائف الخضراء اللائقة • عدد الأشخاص ذوي الدخل المنخفض الذين تخرجوا من البرامج التعليمية والتدريبية للوظائف الخضراء اللائقة	• نسبة النساء والرجال، والأشخاص ذوي الدخل المنخفض الذين يشاركون في البرامج التعليمية والتدريبية للوظائف عالية الجودة • نسبة النساء والرجال، والأشخاص ذوي الدخل المنخفض الذين تخرجوا من البرامج التعليمية والتدريبية للوظائف
المساواة بين الجنسين والمساواة بين الجنسين في التوظيف للوظائف عالية الجودة	عدد النساء والرجال العاملين في وظائف عالية الجودة	نسبة النساء والرجال العاملين في وظائف عالية الجودة، والنسبة المئوية للنساء العاملات مقارنة بنسبة النساء في المجتمع المحلي
إنشاء أماكن عمل صحية وآمنة والبيئة المحيطة بها	• عدد الإصابات في مكان العمل • أنواع التحسينات المجتمعية والبيئية • امتثال أصحاب العمل لمعايير السلامة والصحة المهنيتين	نسبة الإصابات لكل 100 عامل من الذكور والإناث
تحقيق أقصى قدر من التوزيع والتوزيع العادل للتوظيف المحلي والتعاقد والجودة العالية والوظائف عالية الجودة في المسار الوظيفي	عدد فرص التمويل ورأس المال والمساعدة التقنية المقدمة إلى الذكور والإناث	نسبة القروض التي حصلت عليها الإناث إلى إجمالي القروض

الحواشي

الجزء الأول

1. أعدت هذا الدليل الدكتورة هبة الليثي بالتعاون مع فريق من الباحثين في قسم العدالة الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا. إنّ الآراء الواردة فيه هي آراء المؤلفة ولا تمثل بالضرورة آراء الإسكوا أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها. ولم يخضع الدليل للتدقيق فيما يتصل بالمراجع فأبقيت كما وردت في النصوص الأصلية.
2. Rawls, J., (1971) "A Theory of Justice," Harvard University Press, 441 pp.-471.
3. Alkire S., et al, (2009) "Developing the Equality Measurement Framework: Selecting the Indicators", The Equality and Human Rights Commission, Chapter 1. http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20170207051047/https://www.equalityhumanrights.com/en/framework-measurement-equality
4. مترجم بتصرف من المصدر نفسه، صفحة 3 الفصل الأول الإطار 1
5. Alkire S., et al , 2009, "Developing the Equality Measurement Framework: selecting the indicators", The Equality and Human Rights Commision, briefing notes I. http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20170207051047/https://www.equalityhumanrights.com/en/framework-measurement-equality
6. يقصد بالعدالة الأفقية تحقيق العدالة في جميع القطاعات، أمّا العدالة الرأسية فيقصد بها تحقيق العدالة في جميع الجوانب أي من حيث النوع ومكان الإقامة والعرق، وما شابه.
7. للمزيد من التفاصيل حول دور السياسة العامة، انظر دليل الإسكوا الإرشادي "بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي" المنشور بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 2013، الإسكوا، بيروت.
8. ILO. (2011). Social protection floor for a fair globalization: Policy coherence and international coordination, Working Party on the Social Dimension of Globalization, GB.310/WP/SDG/1.
9. World Development Report (2000) "Attacking Poverty" Published For The World Bank, Oxford University Press.
10. Sen, Amartya (1987): "The Standard of Living", Cambridge: Cambridge University Press.
11. Chambers, D., and A. Krause. "Is the Relationship Between Inequality and Growth Affected by Physical and Human Capital Accumulation?" Journal of Economic Inequality, 8, 153-2010, 172
12. Stiglitz J., (2012), "The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers our Future", www.pas.va/content/dam/stiglitz.pdf-accademia/pdf/es41/es41
13. IMF (2015). Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective. https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1513.pdf
14. Deaton, A 2013 "The Great Escape: Health, Wealth, and the Origins of Inequality" Princeton University Press.

الجزء الثاني

15. معظم مواد هذا الجزء مأخوذة بتصرف من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، 2005: " مؤشرات لرصد الفقر- دليل عملي لتعزيز القدرة الإحصائية لواضعي السياسة العامة للرصد الفعال للأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري".
16. http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2014
17. الإحصاءات المتعلقة بالجندر، تقرير الأمين العام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي20 كانون الثاني/ يناير 2015 http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/CN.3/2013/10
18. مأخوذة بعد تعديلها من باستاغلي ف، وكودوويل أ.، وبرينلوشي ج. (2004). "المذكرة التوجيهية 1 لرصد الفقر – اختبار المؤشرات." البنك الدولي، واشنطن دي. سي.
19. Carvalho, S. and H. White (1995): Indicators for Monitoring Poverty Reduction. World Bank Discussion PapersNo.254
20. Kaplow, (2005), The Value of a Statistical Life and the Coefficient of Relative Risk Aversion. The Journal of Risk and Uncertainty, 31:1; 23–34.
21. تقرير التنمية البشرية 2010، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
22. مؤشر التنمية البشرية (HDI) هو مؤشر مركب قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990. ويقيس التنمية في ثلاثة أبعاد: الصحة والتعليم والمعيشة.
23. تجدر الإشارة إلى أنّ قِيَم (GDI) لم تكن محسوبة في التقارير السابقة، لذلك لا يمكن تقييم التقدم المحرز في هذا الدليل.

الجزء الثالث

24. يمكن رسم منحنى لورنز من بيانات خام باستخدام بعض البرامج الجاهزة مثل STATA أو باستخدام بيانات مبوبة، ولكن سنقتصر على شرح الرسم في حالة استخدام البيانات المبوبة لأن الرسم باستخدام البيانات الخام يتطلب دراية ببرنامج STATA.
25. Berg, A. and Jonathan Ostry 2011: "Inequality and Unsustainable Growth: Two Sides of the Same Coin?" IMF Staff Discussion Note
26. Norris, E, Kalpana-Dabla Kochhar, Nujin Suphaphiphat, Frantisek Ricka, Evridiki Tsounta (2015): "Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective", IMF Staff Discussion Note
27. Stiglitz J., (2012): "The Price of Inequality: How Today's Divided

Society Endangers our Future", www.pas.va/content/dam/stiglitz.pdf-accademia/pdf/es41/es41

28. Ravllion, M. (2005): "Inequality is Bad for the Poor", World Bank Policy Research Working Paper 3677.

29. Kakwani, N.and Tyun Son (2003): "Pro-poor Growth: Concepts and Measurement with Country Case Studies", The Pakistan Development Review 42: pp. 417–444.

30. IMF (2015): "Infographic: Gender and Income Inequality". SDN/15/20 Catalyst for Change: Empowering Women and Tackling Income Inequality. Available at https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1520_info.pdf

31. Chandra (2015): "Why gender-Jain and income inequality are linked". Available at https://www.weforum.org/agenda/2015/10/why-and-gender-/linked-are-inequality-income

32. Hassine,-Isfahani D. N. Belhaj-Salehi and R. Assaad (2013). "Equality of opportunity in educational achievement in the Middle East and North Africa." The Journal of Economic Inequality DOI: 10.1007/-9263-013-s10888

33. World Bank development report, 2012.

34. Norris, Kalpana Kochhar,-Dabla Nujin Suphaphiphat, Frantisek Ricka, Evridiki Tsounta 2015 "Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective" IMF Staff Discussion Note.

35. Abou Ismail, K and Niranjan Saranji, 2015: "A New Approach To Measuring The Middle Class: Egypt, ESCWA, E/ESCWA/EDGD/2013/WP.2

36. Bastagli, F., David Coady, and Sanjeev Gupta 2012: "Income Inequality and Fiscal Policy", IMF Staff Discussion Note, SDN/12/08

37. Deaton, A 2013 "The Great Escape: Health, Wealth, and the Origins of Inequality" Princeton University Press.

38. Davoodi, H., Erwin R. Tiongson, and Sawitree S. Asawanuchit 2003: "How Useful Are Benefit Incidence Analyses of Public Education and Health Spending?", IMF Working Paper, WP/03/227.

39. Chirowa, F., S. Atwood, M. Van der Putten (2013): "Gender inequality, health expenditure and maternal Saharan Africa: A-mortality in sub secondary data analysis". African Journal of Primary Health Care & Family Medicine, vol 5, no 1. doi: 10.4102/phcfm.v5i1.471.

40. Bartley M, Blane D (2008): "Inequality and social class". in Scambler G (ed) Sociology as applied to medicine. Elsevier Limited.Bartley M (2004): "Health inequality: an introduction to theories, concepts, and methods". Cambridge: Polity Press.

41. Denton, M., Steven Prus2 and Vivienne Walters, 2004: "Gender "Differences in Health

42. Sen, AK. Development as freedom. London: Oxford University Press; 1999.

43. Agudelo A, Belizan JM,-Conde perinatal-Lammers C. Maternal morbidity and mortality associated with adolescent pregnancy in Latin sectional study.-America: Cross American Journal of Obstetrics and Gynecology, 2004, 192:342–349. Patton GC, Coffey C, Sawyer SM, Viner RM, Haller DM, Bose K, Vos T, Ferguson J, Mathers CD. Global patterns of mortality in young people: a systematic analysis of population health data. Lancet, 2009, 374:881–892.

44. United Nations (2010): "The Millennium Development Goal Report". New York: UN.

45. Regional Inequality in Healthcare in China.

46. Social inequalities, regional disparities and health inequity in North African countries.

47. Health Care Access and Regional Disparities in China.

48. Patterns of regional disparity in health outcomes in India.

49. UNDP (2014): "Human Development Report 2014 'Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerability and Building Resilience"'

50. قاعده بيانات التنمية 2016

51. Deaton, A 2013 "The Great Escape: Health, Wealth, and the Origins of Inequality" Princeton University Press.

52. Quated by A. Deaton in "The Great Escape" Princeton University Press, 2013.

53. Ozturk, Ilhan (2008). "The Role of Education in Economic Development: A Theoretical Perspective

54. Realizing the Promise of Education for Development Emerging Themes of World Development Report 2018

55. Van De Walle, D., and N. Kimberly (1995). "Public spending and the poor: theory and evidence". Washington, D.C. : The World Bank.

56. The World Bank Group. (2010): School Enrolment, Primary (net %). Retrieved August 17, 2010, from The World Bank Data: http://data.worldbank.org/indicator/SE.PRM.NENR?display=default

57. OECD, PISA 2015 Database. http://www.oecd.org/pisa/test/

58. IEA, TIMSS 2015 Database. http://timss2015.org/#/?playlistId=0&videoId=0

59. البرنامج الدولي لتقييم الطلبة المعروف اختصارًا بيسا والمسؤول عن اختباراتها هو أندريس شلايشر، وتجري هذه الاختبارات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والتي تعتبر المعيار الدولي الرئيس لقياس جودة الأنظمة التعليمية في البلدان المختلفة. تجرى اختبارات بيسا مرة واحدة كل ثلاث سنوات، لقياس قدرات الطلبة في مجالات القراءة والرياضيات والعلوم

60. Agurtzane, L., 2012 "Inequality of opportunity in Education" Master Dissertation, University of Pais Vasco.

61. Chakravarty, 2016: How Unequal is access to education?, in Live Mint paper. published May 9, 2016-E http://www.livemint.com/Opinion/-t1QNCalLHTDkt8iun03jdK/How education.html-to-access-is-unequal

62. Ferreira, F.H.G. and Gignoux, J., “Inequality of Opportunity for Education: The case of Turkey", World Bank, Working Paper No. 4.
63. Education in emergencies (12 June 2017). https://www.unicef.org/education/bege_70640.html
64. White, G., M. Ruther, and J. Kahn. (2015). “Educational Inequality in India: An Analysis of Gender Differences in Reading and Mathematics”. IHDS working paper no-2. 2016.
65. Education in emergencies (12 June 2017). https://www.unicef.org/education/bege_70640.html
66. Benaabdelaali, W. and A. Kamal. (2010). "The dynamics of educational inequality in Morocco (1950-2010): National and territorial analysis." Paper presented at the second international conference of GDRI DREEM on "Innovation and Economic Development In the Mediterranean Countries".
67. TRABELSI, S. (2013). “REGIONAL INEQUALITY OF EDUCATION IN TUNISIA: AN EVALUATION BY THE GINI INDEX” Région et Développement n° 37.
68. Zhang, D., X. Li, and J. Xue. (2015). “Education Inequality between Rural and Urban Areas of the People’s Republic of China, Migrants’ Children Education, and Some Implications”.
69. Boughzala, M., and M. Tlili Hamdi (2014). “PROMOTING INCLUSIVE GROWTH IN ARAB COUNTRIES RURAL AND REGIONAL DEVELOPMENT AND INEQUALITY IN TUNISIA”, GLOBAL ECONOMY & DEVELOPMENT, WORKING PAPER
70. World Bank (2012). “ARAB REPUBLIC OF EGYPT Inequality of Opportunity in Educational EG-Achievement”, Report no.70300
71. UNDP Database 2017 التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2015 التقرير الإقليمي http://en.unesco.org/gem-report/-sites/gem-report/files/regional_overview_AS_ar.pdf
72. UNESCO, 2015
73. file:///C:/Users/compaq/Downloads/E_ESCWA_EDGD_13_1_A.pdf
74. البنك الدولي، 2017
75. الاتّجاهات في الدراسة العالمية للرّياضيات والعلوم (TIMSS) هي اختبارات لتقدم تقديرات صحيحة وصادقة عن التحصيل التعليمي الشامل للطلبة
76. Isfahani D. N. Belhaj-Salehi-Hassine, and R. Assaad. “Equality of opportunity in educational achievement in the Middle East and North Africa.” The Journal of Economic Inequality (forthcoming). DOI: 10.1007/s10888-013-9263-
77. منظمة العمل الدولية، http://ilo.2017/en/--lang/2030-org/global/topics/sdg-index.htm
78. Asian Development Bank. (2013). Gender Equality in the Labor Market in Cambodia. Manila: Author.
79. Gender differences in employment and why they matter
80. a. Hellerstein, Neumark, and Troske 1997. b. Bravo, Sanhueza, and Urzua 2008; Riach and Rich 2006. c. Correll, Benard, and Paik 2007. d. Moreno and others 2004. e. Goldin and Rouse 2000.
81. Asian Development Bank. (2013). Gender Equality in the Labor Market in Cambodia. Manila: Author.
82. Wage Inequality and the Gender Wage Gap: Are American Women Swimming Upstream?
83. by Daczo, Zsuzsa, Ph.D., University of Maryland, College Park, 2012, 149; 3543566
84. Diaconu, L., (2014). “REGIONAL DISPARITIES OF THE EUROPEAN UNION LABOR MARKETS”
85. Bayoumi and Eichengreen (1993), OECD (2005), Janiak and Wasmer (2005).
86. Herwatz and Niebuhr (2011).
87. Hanushek and Woessmann (2007)
88. Farrar, and Todd-Heckman, Layne 1995; Murnane, Willett, and Levy (1995)
89. (Murnane, Willett, and Levy (1995
90. McIntosh and Vignoles 2001; Finnie and Meng 2001, 2002; Green and Riddell 2003, Fasih 2008, pp. 8-9
91. http://www.nber.org/chapters/c7859.pdf; Haan and Serriere (2002).
92. http://reaser.eu/RePec/rse/wpaper/17_Ionescu_Reaser4_130-pdf.144.pdf
93. Stiglitz et al., 2009, “The Economic خ Measurement Performance ش and Social Progress N° 2009 , 33-Revisited” p. 44
94. Kuznets, 1955
95. World Bank 2011b. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.200.3817&rep=rep1&type=pdf
96. (Calmfors (1995)
97. Boschini (2003). https://www.adb.org/sites/default/files/publication/30137/economics-gender-growth-inclusive-wp321-inequality.pdf
98. Angelucci and DeGiorgi, 2008
99. World Development Indicators, 2016, World Bank.التقارير الاقتصادية العربية الموحدة، 1993, 1999 http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/300/300_wps1015.pdf
100. Ralitza Dimova and Karim Stephan (2016). “Inequality of opportunity and (unequal) opportunities in the youth labour market: How is the Arab world different?” International Labor Office, Technical Brief No. 6
101. ARAB REPUBLIC OF EGYPT, Inequality of Opportunity in the Labor Market World Bank (2012)
102. http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/300/300_wps1015.pdf
103. http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/Market-papers/Labor-Discussion-SP-DP/0833.pdf
104. Harvey et al., (2007)
105. Wheeler,-Devereux, S. & Sabates R. (2004). Transformative social protection (IDS Working Paper 232). Brighton: IDS.
106. http://siteresources.worldbank.org/INTMNAREGTOPGENDER/Resources/BenefitIncidenceandDemandAnalysis.pdf
107. http://www.indexmundi.com/facts/indicators/per_allsp.ben_q1_tot

108. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---protrav---/ed_protect---/ilo_aids/documents/publication/wcms_248447.pdf Demery, 2003; OECD, 2011
109. Kabeer, 2008
110. https://www.oecd.org/dac/povertyreduction/43280899.pdf
111. Luttrell and Moser, 2004
112. World Social Protection Report 2014/15 Building economic recovery, inclusive development and social justice
113. Veras et al., 2007
114. Devereux et al., 2006
115. Williams, 2007
116. World Social Protection Report 2014/15 Building economic recovery, inclusive development and social justice
117. http://www.un.org/esa/socdev/MENA.pdf-csocd/2016/RJawad
118. Social Benefits and Income Socialist China-Inequality in Post and Vietnam, (2014) Evans, Gao, and Garfinkel
119. Leung, 2006; Sirovatka and Mares,) 2006; Li and Piachaud, 2006; Loewe, 2004; Knezevic Micklewright and Marnie, 2005
120. http://www.ilo.org/wcmsp5/emp_---/ed_emp---/groups/public/policy/documents/publication/wcms_437192.pdf
121. (Hu (2005
122. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.650.9484&rep=rep1&type=pdf
123. البنك الدولى، 2016
124. (ESCWA (2013
125. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.650.9484&rep=rep1&type=pdf
126. ESCWA, 2013; Jawad, 2009; Loewe, 2013
127. Silva et al., 2012
128. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.650.9484&rep=rep1&type=pdf
129. http://www.ilo.org/wcmsp5/emp_---/ed_emp---/groups/public/policy/documents/publication/wcms_437192.pdf
130. http://www.ilo.org/wcmsp5/ed_emp/emp_---/groups/public/policy/documents/publication/wcms_437192.pdf
131. http://eprints.lse.ac.uk/6226/1/The_Social_Protection_of_Rural_Workers_in_the_Construction_Industry_in_Urban_China.pdf
132. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.650.9484&rep=rep1&type=pdf
133. Luttrell and Moser, 2004
134. https://www.oecd.org/dac/povertyreduction/43280899.pdf
135. SRC, 2008
136. https://www.oecd.org/dac/povertyreduction/43280899.pdf
137. معظم مواد هذا الجزء مأخوذ بتصرف من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، 2005: " مؤشرات لرصد الفقر- دليل عملي لتعزيز القدرة الإحصائية لواضعي السياسة العامة للرصد الفعال للأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري".
138. للاطلاع على مزيد من المعلومات انظر: http://www.childinfo.org
139. http://www.measuredhs.com
140. http://www.worldbank.org/Isms
141. http://www.worldbank.org/afr/stats/cwiq.cfm
142. د. ابراهيم عوض، أستاذ السياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة: مقال بجريدة الشروق المصرية بتاريخ 13 آب/ اغسطس 2017
143. Teichman, J. (2015). The role of the middle class in distributional outcomes: Chile and South Korea. Studies in Comparative International Development, 50, 1-21.
144. Contreras, D. (2003). Poverty and inequality in a rapid economy: Chile 1990-96. The Journal of Development Studies, 39(3), 181-200.
145. Chen and Ravallion, World Bank, 2004.
146. Deaton, A 2013 “The Great Escape: Health, Wealth, and the Origins of Inequality” Princeton University Press.
147. ورقة سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة كطريق للقضاء على الفقر، إعداد د. هبة نصار. مركز شركاء التنمية، 2015

18-00181